NDI
NATIONAL
DEMOCRATIC
INSTITUTE

التقرير النهائي عن الانتخابات التشريعية بالمغرب

25 نونبر 2011

المعهد الديمقراطي الوطني

التقرير النهائي
عن الانتخابات التشريعية بالمغرب

25 نونبر 2011

الفهرس

المعهد الديمقراطي الوطني	3
قائمة المختصرات	4
شكر وتقدير	5
الملخص التنفيذي	6
مقدمة	9
السياق السياسي للانتخابات	10
الملاحظات	12
الاستعدادات للانتخابية	12
يوم الاقتراع	17
فترة ما بعد الانتخابات	19
التوصيات	21
الملحقات	
I. البيان التمهيدي (26 نونبر 2011)	25
II. ملخص نتائج الانتخابات حسب الدوائر	32
III. ملخص نتائج الانتخابات حسب الأحزاب وتمثيل النساء	36
IV. نظرة عامة عن النظام الانتخابي المغربي	37
V. مقارنة بين الأحكام الرئيسية للاطار الانتخابي, 2007 و2011	42
VI. بيان البعثة الدولية لتقييم فترة ما قبل الانتخابات (26 أكتوبر 2011)	43
VII. أعضاء البعثة الدولية لتقييم فترة ما قبل الانتخابات	53
VIII. أعضاء البعثة الدولية لملاحظة الانتخابات وأعضاء طاقم المعهد	54

المعهد الديمقراطي الوطني

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية منظمة محايدة غير ربحية وغير حكومية تستجيب لتطلعات الشعوب في مختلف أصقاع الأرض للعيش في مجتمعات ديمقراطية تعترف بحقوق الإنسان الأساسية وترتقي بها.

و قد عمل المعهد منذ إنشائه سنة 1983 بالتعاون مع شركائه المحليين على دعم المنظمات السياسية والمدنية والسهر على حسن سير الانتخابات و تعزيز مشاركة المواطنين فيها فضلا عن تأمين انفتاح الحكومات وضمان إمكانية مساءلتها.

ويعول المعهد على موظفيه الذاتيين وعدد من الفاعلين السياسيين المتطوعين من أكثر من 100 دولة، مما يؤهله للقيام بدور مهم في دفع الأفراد والمجموعات إلى تبادل الآراء والمعلومات والتجارب والخبرات. ويمكن المعهد الديمقراطي الوطني شركاءه من الاطلاع على أفضل الممارسات والخبرات الدولية في مجال تنمية الديمقراطية على أن يراعى في ذلك خصوصية كل دولة و حاجياتها. ويحرص المعهد على توخي مقاربة دولية شاملة في عمله ليؤكد بذلك على أن كافة أشكال الديمقراطية تشترك في جوهر واحد رغم اختلاف النماذج الديمقراطية المطبقة في مختلف دول العالم.

يتبنى المعهد المبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ويعمل على جعل عملية التواصل بين المواطنين والفعاليات السياسية والمسؤولين المنتخبين قائمة على مؤسسات وهيئات فاعلة، وعلى تعزيز قدرتهم على تحسين جودة حياة المواطنين. ولمزيد من المعلومات حول المعهد الديمقراطي الوطني يرجى زيارة موقعنا : www.ndi.org.

قائمة المختصرات

CAOE	النسيج الجمعوي لرصد الانتخابات (Collectif Associatif pour l'Observation des Elections)
CERED	مركز الدراسات والأبحاث الديمغرافية (Centre d'Etudes et de Recherches Démographiques)
CIN	البطاقة الوطنية للتعريف (Carte d'identité nationale)
CNDH	المجلس الوطني لحقوق الإنسان (Conseil National des Droits de l'Homme)
EGE	مدرسة الحكامة والاقتصاد بالرباط (L'Ecole de Gouvernance et d'Economie de Rabat)
FDCM	المنتدى المدني الديمقراطي المغربي (Forum Démocratique Civil Marocain)
HACA	المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري (Haute Autorité de la Communication Audiovisuelle)
LTO	ملاحظ على المدى الطويل (Long Term Observer)
MEPI	مبادرة الشراكة الشرق أوسطية (Middle East Partnership Initiative)
MP	الحركة الشعبية (Mouvement Populaire)
NDI	المعهد الديمقراطي الوطني (National Democratic Institute)
OMDH	المنظمة المغربية لحقوق الإنسان (Organisation Marocaine des Droits de l'Homme)
PACE	الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا(Parliamentary Assembly of the Council of Europe)
PAM	حزب الأصالة والمعاصرة (Parti Authenticité et Modernité)
PEAM	البعثة الدولية لتقييم فترة ما قبل الانتخابات (Pre-election assessment mission)
PI	حزب الاستقلال (Parti d'Istiqlal)
PJD	حزب العدالة والتنمية (Parti de la Justice et du Développement)
PPS	حزب التقدم والاشتراكية (Parti du Progrès et du Socialisme)
RNI	التجمع الوطني للأحرار (Rassemblement National des Indépendents)
SMS	خدمة الرسائل القصيرة (Short message service)
UC	الاتحاد الدستوري (Union Constitutionelle)
USFP	الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (Union Socialiste des Forces Populaires)

شكر وتقدير

يعبر المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) عن امتنانه لكل أعضاء الوفد الدولي لملاحظة الانتخابات الواحد والأربعين وأعضاء بعثته الأربعة لتقييم فترة ما قبل الانتخابات الذين تطوعوا بوقتهم وخبرتهم لتولي مسؤولية إنجاح هذه البعثة. يشكر المعهد العديد من المسؤولين الحكوميين والمرشحين وموظفي الاقتراع وقادة الأحزاب السياسية ونشطاء المجتمع المدني الذين ساهموا بجهودهم البناءة في إنجاح عمل البعثة. كما يعرب المعهد عن تقديره للمشاركة الواسعة للمواطنين والمواطنات المغاربة وعلى حسن ترحيبهم وتعاونهم في جميع مراحل عمليات البعثة.

يخص المعهد الديمقراطي الوطني بالشكر اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، – وخاصة المجلس الوطني لحقوق الإنسان (CNDH) الذي كان بمثابة الأمانة العامة – لتوفير آليات اعتماد المعهد وتمكينه من إنجاز مهمة بعثة ملاحظة الانتخابات في المغرب.

وبالإضافة إلى ذلك، يعرب المعهد عن امتنانه للنسيج الجمعوي لرصد الانتخابات (CAOE)، الحكومة، المجتمع المدني والقادة السياسيين الذين لم يبخلوا بتقاريرهم القيمة التي اعتُمدت كمصادر رئيسية لإنجاح مهمة بعثة تقييم فترة ما قبل الانتخابات، وفد تقييم يوم الاقتراع وكذلك في إعداد هذا التقرير. كما يعرب المعهد عن خالص تقديره لمدرسة الحكامة والاقتصاد بالرباط (EGE) التي وضعت رهن إشارة البعثة النتائج الأولية غير الرسمية للانتخابات من خلال موقعها الالكتروني www.actionpublique.ma.

هذا البرنامج تموله مبادرة الشراكة الشرق أوسطية(MEPI) التابعة لوزارة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية.

الملخص التنفيذي

صوت المغاربة يوم 25 نونبر 2011 في أول انتخابات تشريعية وطنية عقب الاحتجاجات الشعبية المطالبة بتسريع عملية الإصلاح السياسي وبعد تعديل الدستور. عزز المغرب جهوده، بعد سلسلة من الإصلاحات التدريجية التي أطلقت خلال العقد الأخير، من أجل إذكاء دينامية متسارعة بسبب تصاعد حركة الاحتجاجات في ضوء الانتفاضات والثورات التي شهدها العالم العربي، تهدف إلى تهدئة مشاعر الاستياء المتأجج في الأوساط السياسية والاجتماعية. ثمَّن القادة في المغرب التعديل الدستوري والاستفتاء الموالي وتسجيل تحسن الإطار الانتخابي والإعلان عن إجراء انتخابات تشريعية مبكرة إصلاحات تاريخية. لكن عند بدء الاستعدادات والتحضيرات للانتخابات، شكك العديد من المغاربة فيما إذا كان يمكن أن تؤدي هذه الخطوات إلى جعل العملية السياسية أكثر انفتاحا. وفي هذا السياق، شكلت انتخابات 25 نونبر اختبارا حاسما لثقة المواطنين في نزاهة المؤسسات السياسية والحكومية المغربية.

ومن أجل إظهار الدعم الدولي للعملية الديمقراطية في المغرب، عمل المعهد الديمقراطي الوطني على تنظيم بعثة متخصصة في ملاحظة الانتخابات تضم أربعة أشخاص لتقييم فترة ما قبل الانتخابات ونشر 31 ملاحظا على المدى القصير و 10 ملاحظين على المدى الطويل للسهر على تتبع سير العملية الانتخابية. وأجرى المعهد أنشطته وفقا للقانون المغربي و*إعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات*[1] الذي أيدته 39 منظمة حكومية دولية وغير حكومية.

لقد ساعد قانون الملاحظة الجديد على تبسيط إجراءات اعتماد ملاحظين محليين ودوليين لملاحظة عملية الاقتراع وفرز الأصوات. وعلى الرغم من سعي السلطات لتهيئة أفضل الأجواء لممارسة عملية الانتخاب بطريقة سلسة، لاحظ الملاحظون بأن المرحلة التي سبقت انتخابات 2011 اتسمت بحالة من الارتباك حول العملية الانتخابية عموما. من بين نقاط الضعف التي حددتها بعثة المعهد الديمقراطي الوطني لتقييم مرحلة ما قبل. الانتخابات تهم القرار الذي – على الرغم من دعوات الأحزاب السياسية لمعالجة هذه المسألة – يدعو للحفاظ على نظام تقسيم الدوائر الانتخابية مع حدة التفاوت بين الدوائر الانتخابية في نسب التمثيل التي شوهت نتائج الانتخابات. سجل أعضاء البعثة حالة من القلق ومجموعة من التحديات يوم الاقتراع تعزو بالأساس إلى ضعف التواصل مع المواطن على طول فترة تسجيل الناخبين. أما عملية تسجيل المرشحين فقد مرت نسبيا على نحو سلس، وأدرجت الأحزاب السياسية في لوائح المرشحين عددا كبيرا من "الوجوه الجديدة". كما كانت فترة الحملة الانتخابية قصيرة وخالية إلى حد كبير من الأنشطة خاصة في الأوساط الحضرية حيث كان حضور الأحزاب السياسية متوسطا في المحافل والندوات العامة التي تهدف إلى تعبئة المواطنين وتشجيعهم على التصويت. وجد الناخبون صعوبة في التمييز بين برامج الأحزاب ما دفعهم إلى الشعور ببعدها عن مشاكل المواطنين اليومية. وحظيت الانتخابات التشريعية بتغطية واسعة وشاملة من قبل وسائل الإعلام الوطنية وسط مخاوف بعض الصحفيين أن السلطات لم تشجع مناقشة موضوع الحركة المؤيدة للمقاطعة التي اكتسبت قوة دفع خلال أسابيع قبل التصويت.

في يوم الانتخابات، أشرف مسؤولو الانتخابات على إدارة عملية التصويت التي كانت، إلى حد كبير، سليمة وشفافة من الناحية الإجرائية. و مكنت العملية التي لم تكن خالية من بعض العيوب، الناخبين من الإدلاء بأصواتهم دون التخوف من أي تلاعب أو انتهاكات إجرائية يوم الاقتراع. لقد أُثير التباس بسبب المتطلبات اللازمة لتحديد هوية الناخبين وترتيب لوائحهم حسب الأرقام، على الرغم من اعتماد البطاقة الوطنية للتعريف (CIN) كأهم وسيلة لإثبات هوية الناخب كان تغييرا إيجابيا. لم يتمكن الملاحظون من البث في حقيقة الاتهامات بشراء أصوات الناخبين. ورغم حرص ملاحظون من مختلف الأحزاب السياسية على التواجد في معظم مكاتب التصويت إلا أنهم

[1] الإعلان متوفر بلغات متعددة على الموقع الالكتروني : http:/www.ndi.org/node/13494.

لم يؤكدوا وجودهم إلا في حالات قليلة خلال التصويت أو الفرز. وتم اعتماد ممثلين عن جمعيات المجتمع المدني من أجل التدخل لحل الصعوبات التقنية فقط وملاحظة مكاتب التصويت. لاحظ ملاحظو المعهد صعوبات عديدة وقفت حائلا دون ولوج الأشخاص المعاقين إلى مكاتب التصويت. على الرغم من أن الوفد أقر بالتعديلات الدستورية التي أكدت على أهمية المساواة بين الجنسين، كانت هناك مخاوف من تطبيقها لأن نسبة النساء من المرشحين والناخبين وموظفي الاقتراع ووكلاء الأحزاب كانت قليلة.

في يوم الإقتراع ، زار ملاحظو المعهد الديموقراطي الوطني أزيد من 200 مكتب تصويت في جميع أنحاء المغرب.

بلغت نسبة الإقبال على التصويت 45% بارتفاع عن انخفاض قياسي سجل عام 2007، ويبدو أن تنقيح سجلات الناخبين قد أسهم في هذه الزيادة. وبالإضافة إلى ذلك، قادت حركة 20 فبراير والعديد من الأحزاب السياسية حملة على الصعيد الوطني تدعو إلى مقاطعة الانتخابات، وفي يوم الاقتراع، لاحظ ملاحظو المعهد الديمقراطي الوطني وجود عدد كبير من الأصوات الملغاة والمرفوضة (والتي بلغت حسب ملاحظي المعهد الديمقراطي الوطني 20% وأكثر من 25% على المستوى الوطني بناء على بيانات غير رسمية تم جمعها بشكل مستقل[2]). على الرغم من أن السلطات لم تعلن بعد عن النتائج النهائية لفرز الأصوات، أظهرت النتائج الأولية للانتخابات تقدما كبيرا لحزب العدالة والتنمية كما توقع المحللون. في الوقت الذي أسفرت فيه التحسينات الإجرائية عن نتائج كانت أكثر تعبيرا عن رغبة المغاربة مقارنة مع الانتخابات السابقة، تشير مشاركة الناخبين المحدودة ودعاة المقاطعة واتساع رقعة الاحتجاجات إلى أن الإصلاحات السياسية لم ترق بعد إلى تطلعات المواطنين. فالمغاربة يطمحون إلى مزيد من الإصلاحات والأوراش السياسية العميقة.

واستنادا إلى ملاحظات الوفد وفي إطار تعزيز التعاون الدولي، يقترح المعهد الديمقراطي الوطني التوصيات التالية لتحسين مستوى العمليات الانتخابية المستقبلية ولدعم العملية الديمقراطية في المغرب :

إلى الحكومة المغربية والقادة السياسيين :

1. تبني حوار عمومي مفتوح وشفاف بين المغاربة، من ممثلين عن القصر، الحكومة، الأحزاب السياسية، وسائل الإعلام، الأوساط الأكاديمية، منظمات المجتمع المدني والشعب المغربي – الحرص على مشاركة المرأة والشباب على قدم المساواة – يرمي إلى رسم معالم الإصلاحات السياسية وتطلعات التغيير وسبل إعادة إشراك المواطنين في العملية السياسية.

2. النظر في التعديلات التي أدخلت على النظام الانتخابي لمعالجة الانقسامات السياسية المستمرة داخل البرلمان وتباين عدد الناخبين الممثلين عن كل مقعد.

3. بحث آليات جديدة تهدف إلى تعزيز المشاركة السياسية للمرأة، ولا سيما في قيادة الأحزاب السياسية وإدارة الانتخابات وتولي مناصب حكومية عليا عملا بمبدأ المساواة المنصوص عليه في الدستور.

4. إعادة النظر في قانون ملاحظة الانتخابات لسنة 2011 بالتشاور مع الملاحظين والسلطات المختصة لمعالجة الأحكام التي تقيد وتعيق الملاحظين عن أداء دورهم الدستوري.

---

[2] بيانات تستند إلى أرقام غير رسمية قدمتها مدرسة الحكامة والاقتصاد بالرباط (EGE) عبر موقعها على شبكة الانترنت www.actionpublique.ma. لم تكن الحكومة المغربية قد أعلنت بعد عن النتائج النهائية.

5. النظر في تشكيل لجنة انتخابات مستقلة لتعزيز وبناء الثقة العامة في العملية الانتخابية.

6. اعتماد إجراءات تضمن الولوج العادل وبدون تمييز لوسائل الإعلام من خلال تخصيص فترات زمنية عادلة طوال فترة الانتخابات، وتمكين سلطات الملاحظة من التدخل لتصحيح سوء التوزيع.

7. الدعوة إلى تمديد مدة الحملة الانتخابية الرسمية لتكثيف الجهود المبذولة من قبل الأحزاب السياسية لتوعية الناخبين وإشراكهم ومساعدتهم على اتخاذ خيارات أكثر استنارة.

إلى المسؤولين عن الانتخابات :

8. إصدار نتائج الانتخابات المفصلة حسب مكاتب التصويت، بما في ذلك قائمة بعدد الأصوات التي نالها كل مرشح تتاح في الوقت المناسب وبطريقة يسهل الوصول إليها.

9. بحث سبل تشجيع وتسهيل عملية تسجيل الناخبين وتقديم ضمانات للأحزاب السياسية والجمعيات المدنية لتمكينهم من إجراء مراجعة للتسجيل لبناء ثقة الأحزاب السياسية والناخبين في اللائحة.

10. اعتماد إستراتيجية موحدة لتكوين موظفي مكاتب التصويت عبر توفير دليل يوضح إجراءات الاقتراع وإعادة النظر في ترتيب الأسماء في سجل الناخبين لتجنب الارتباك يوم الانتخابات.

11. تفعيل الجهود المبذولة لتوعية الناخبين وتوسيع برامج التربية المدنية لتمكين جميع المغاربة من استيعاب إجراءات التصويت ومدى ارتباط الانتخابات بحقوقهم وواجباتهم وكيفية اتخاذ قرارات مستنيرة.

12. ضمان سهولة ولوج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة لمكاتب التصويت.

13. تخفيف حالة الارتباك التي تحصل يوم الاقتراع عن طريق نشر لوائح الناخبين خارج مراكز التصويت، وتمكين وكيل الحزب والملاحظ من أداء مهامه في الوقت المناسب من خلال إعلان قائمة كاملة بمراكز التصويت.

14. النظر في عملية الحرق للتخلص من الأصوات الصحيحة بعد فرزها ومتابعة الشكاوى المقدمة من قبل الأحزاب أو المرشحين قضائيا.

إلى الأحزاب السياسية :

15. تطوير برامج انتخابية واضحة تستجيب للتطلعات المشروعة للمواطنين خاصة الشباب وتنظيم أنشطة توعوية مستمرة للتواصل مع الناخبين وجذب منخرطين جدد.

16. دعم وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة وخاصة في قيادة الأحزاب السياسية.

17. ضمان تكوين منهجي لوكيل الاقتراع حول أدواره ومسؤولياته بطريقة منسقة.

إلى وسائل الإعلام :

18. توسيع وتطوير برمجة وسائل الإعلام لتحسيس وتوعية الناخبين على الاهتمام بأنشطة الحملات الانتخابية والمساهمة في مناقشة القضايا المتعلقة بالسياسة العامة والانتخابية.

إلى منظمات المجتمع المدني :

19. مواصلة البحث عن سبل توجيه ومراقبة عملية الإصلاح السياسي في المغرب من خلال الانخراط في حوار وطني بين السلطات المغربية والمواطنين، خاصة النساء والشباب.

مقدمة

في الأشهر الأولى من عام 2011، شهد المغرب احتجاجات شعبية لم يسبق لها مثيل دعت إلى التعجيل بإقرار تعديلات دستورية والإسراع في عملية الإصلاح السياسي تُوّجت بإجراء انتخابات تشريعية مبكرة يوم 25 نونبر 2011. عرفت هذه الانتخابات نسبة مشاركة بلغت 45%، وهي نسبة تفوق بقليل النسبة المسجلة في الانتخابات التشريعية لعام 2007، ويبدو أن تنقيح سجلات الناخبين قد أسهم في هذه الزيادة. إلا أن القلق الذي تم التعبير عنه على الصعيد الوطني، بالدعوة إلى مقاطعة الانتخابات من طرف مجموعة من الحركات الشعبية وبعض الأحزاب السياسية من جهة، وكذا العدد الكبير من الأصوات الملغاة والمرفوضة (والتي بلغت حسب ملاحظي المعهد الديمقراطي الوطني 20% وأكثر من 25% على المستوى الوطني بناء على بيانات غير رسمية تم جمعها بشكل مستقل)، تعتبر جميعها إشارات لاهتمام المواطنين بمواصلة وتعميق الإصلاحات السياسية بالمغرب.

شكل المعهد الديمقراطي الوطني بعثة دولية ترمي إلى إجراء ملاحظة محايدة لجميع جوانب العملية الانتخابية بما في ذلك الحملة الانتخابية وعملية التصويت وفرز الأصوات خلال يوم الاقتراع والفترة ما بعد الانتخابات. أوفد المعهد الديمقراطي الوطني في الفترة ما بين 20 و27 نونبر بعثة من 41 ملاحظا معتمدا ينتمون إلى 21 بلدا تم توزيعهم على أكثر من 200 مكتب تصويت في 31 دائرة انتخابية خلال يوم الاقتراع. تضم البعثة 10 ملاحظين على المدى الطويل لإجراء تقييم قبل الانتخابات والتطورات التي أعقبتها منذ شهر أكتوبر إلى شهر دجنبر. وقد ترأس البعثة كل من السيد بوب راي، زعيم الحزب الليبرالي في كندا والوزير الأول السابق في أونتاريو والسيد عبد الله الدرازي من البحرين، الأمين العام للجمعية البحرينية لحقوق الإنسان؛ والسيد كاستريوت إسلامي من ألبانيا، عضو برلماني سابق بالبرلمان الألباني والوزير السابق للشؤون الخارجية والسيدة سالي شيلتون كولبي من الولايات المتحدة، نائبة الأمين العام السابقة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والسيدة شاري بريان من الولايات المتحدة الأمريكية، نائبة رئيس المعهد الديمقراطي الوطني. قامت البعثة بتقييم فترة ما قبل الانتخابات أكتوبر 2011، ويتمتع المعهد الديمقراطي الوطني بخبرة 25 عاما في ملاحظة الانتخابات في أكثر من 150 دولة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الانتخابات التشريعية لعام 2007 في المغرب.

شملت بعثة المعهد الديمقراطي الوطني ملاحظين من أكثر من 20 بلدا.

ويلخص هذا التقرير النتائج التي توصلت إليها بعثة المعهد الديمقراطي الوطني ويقدم توصيات لتعزيز الممارسات الديمقراطية ورفع مستوى المساءلة ومشاركة المواطنين وتحسين بيئة الانتخابات المستقبلية.

السياق السياسي للانتخابات

كشف متظاهرو حركة 20 فبراير في المغرب عن لافتة مكتوب فيها "الشعب يريد التغيير الحقيقي".

قامت مجموعة من الشباب المغاربة المنظمين، مستلهمة من نظرائهم الشباب في شمال إفريقيا، بحشد الجماهير في احتجاجات في الشوارع في جميع أنحاء البلاد لم يسبق لها مثيل تطالب بإصلاح سياسي واسع النطاق ومحاربة الفساد والمحسوبية داخل الطبقة الحاكمة. وعلى الرغم من الإصلاحات التي أجريت في السنوات الأخيرة، نجحت حركة 20 فبراير التي أخذت اسمها من تاريخ المسيرات الأولى، لأول مرة في توحيد مجموعات متنوعة تضم ألوان الطيف الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. وقد استجاب الملك محمد السادس لهذه النداءات في غضون أسابيع من خلال الإعلان عن تشكيل لجنة لمراجعة الدستور المغربي.

و حتى ذلك الوقت، يرى المغرب أن القرار الملكي جاء استجابة لملتمس رفعه المواطنون، و احترام الملكية كان في صلب جميع الاحتجاجات. إن السلطة الدينية التي يتمتع بها نظام الحكم الملكي وارتباطه القوي بنضال المغرب من أجل الاستقلال عن فرنسا قد أضفى منذ وقت طويل الشرعية على دور الملك المركزي في الحياة المغربية. وعلى عكس ما دعت إليه الحركات الاحتجاجية في العالم العربي بإسقاط النظام، رفعت حركات الاحتجاج بالمغرب شعارات تطالب بإصلاحات في إطار الملكية الدستورية. على إثر إعلان الملك لتشكيل لجنة تعديل الدستور، عرف الاستفتاء على الدستور الجديد نسبة مشاركة اقتربت من 73%.[3] وجاءت نسبة التصويت ب 98% بنعم لصالح الدستور الجديد وفقا للنتائج الرسمية من وزارة الداخلية.

في غمرة استمرار النقاش حول التعديلات الدستورية وهل هي كافية لكي تمثل إصلاحا حقيقيا،[4] دخل الجميع عمليا في استحقاق الاستعداد لإجراء انتخابات مبكرة حيث بدأت اللجنة القانونية في مجلس النواب ببحث قانون إدارة الانتخابات والأحزاب السياسية وتقسيم الدوائر الانتخابية واللوائح الانتخابية وملاحظة الانتخابات. وفي أول اختبار حقيقي لسلطة البرلمان والأحزاب السياسية، لم يأت الإطار الانتخابي بتغيير جوهري يذكر. لكن اختيار تاريخ 25 نونبر كموعد للاستحقاقات لم يترك متسعا من الوقت أمام الأحزاب السياسية لنقاش ومراجعة وتشاور مجدي بشأن مختلف جوانب القانون الجديد. فضلا عن ذلك، لم تقم الحكومة ولا البرلمان برعاية ودعم جلسات الاستماع العامة، ولم تمنح منظمات المجتمع المدني فرصا كافية لعرض وجهات نظرها. وكان التغيب في البرلمان معتادا خلال مناقشات الجوانب الرئيسية من قانون الانتخابات والتصويت عليه.

---

[3] تجدر الإشارة إلى أن القوانين التنظيمية الانتخابية في المغرب مكنت فئات مختلفة من قوات الأمن من التصويت في الاستفتاء الشعبي وليس في الانتخابات العامة.

[4] أشارت العديد من المكونات بشكل إيجابي إلى ضمان تعيين رئيس الحكومة من الحزب الذي فاز بمعظم المقاعد في البرلمان، تحديد الصلاحيات الدستورية للملك، كنقل صلاحيات التعيين في بعض المناصب من الملك إلى رئيس الحكومة؛ توسيع صلاحيات السلطة التشريعية، تحقيق مبدأ "المساواة" بين الرجل والمرأة، الاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة رسمية، لغة السكان الأصليين في المغرب. ولكن، أعرب بعض المغاربة عن قلقهم أن الحملة الانتخابية الخاصة بالاستفتاء الشعبي حول الدستور عرفت تجاوزات بسبب استغلال مؤيدي الدستور موارد الدولة ومساعدة السلطات الدينية لتعزيز مروره .

عرف المغرب عقدا من التغييرات حيث اتسع المجال السياسي في إطار النظام الحالي وأفضت إلى الإصلاحات التي شهدتها سنة 2011 . بعد وفاة الملك الحسن الثاني، تبنى الملك محمد السادس مبدأ الحوار مع الأحزاب السياسية ونشطاء ومكونات المجتمع المدني بهدف فتح فضاء سياسي للتصدي ومعالجة انتهاكات حقوق الإنسان، الحريات المحدودة والخلاص من نظام سياسي فاسد. فتولد عن ذلك إصلاحات بارزة أهمها إصلاح مدونة الأسرة وقرار إنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة لتسوية ملف الانتهاكات الماضية لحقوق الإنسان.

عرفت الانتخابات التشريعية لسنتي 2002 و2007 إصدار تشريعات جديدة نظمت عملية الانتخابات. ارتفع حجم مشاركة المرأة في الحياة السياسية بعدما قامت الأحزاب السياسية بضمان الحد الأدنى من عدد المقاعد المخصصة للنساء.[5] وردا على المخاوف بشأن شراء الأصوات ورغبة في تعزيز عدد الأحزاب السياسية، تبنى المغرب نظاما جديدا يسمى نظام قائمة التمثيل النسبي في الدوائر الانتخابية متعددة الأعضاء.[6] أما على مستوى التطبيق، حد هذا النظام من إمكانية فوز الأحزاب السياسية بأكثر من مقعد واحد في أي دائرة انتخابية خلال انتخابات 2002 و 2007 التشريعية، فلم يكن بالإمكان تشكيل حكومة دون التفاوض على تشكيل حكومة ائتلافية مع أحزاب أخرى. إن الخطوات التالية التي دعمتها الحكومة والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني – الاتفاق على اعتماد ملاحظين محليين في عام 2002 وتقديم دعوات للملاحظين الدوليين في عام 2007 وأنشطة توعية الناخبين خلال سنتي 2002 و2007، كلها شكلت فرصا جديدة لتعزيز المشاركة المدنية في العملية الانتخابية.

الضمانات الدستورية والقانونية الخاصة بملاحظة انتخابات 2011

كرست الحكومة المغربية جهدها لاتخاذ تدابير هامة من شأنها أن تعزز الإطار الانتخابي حيث شمل الدستور الجديد ضمانا للملاحظة الوطنية والدولية للانتخابات مع إقرار أول قانون منظم لملاحظة الانتخابات في البلاد. وينص القانون الجديد على ملاحظة مستقلة ومحايدة من قبل المؤسسات الوطنية المغربية، جمعيات المجتمع المدني، ومنظمات غير حكومية دولية. وعلى غرار قوانين الإطار الانتخابي، تمت صياغة قانون الملاحظة بشكل سريع ولم يعطى الوقت الكافي لنقاش ومراجعة وتشاور مختلف جوانب هذا القانون. لم تتوصل الجمعيات المدنية بما فيها النسيج الجمعوي لرصد الانتخابات (CAOE) والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان (OMDH)، بالنسخة الرسمية للقانون إلا بعد الموافقة عليه من قبل مجلس الوزراء وعرضه على المجلس التشريعي. على الرغم من تعديل مجموعة من الأحكام التي كانت لتضيق النطاق الجغرافي للملاحظين، عبرت منظمات المجتمع المدني عن قلقها البالغ إزاء القيود المفروضة على تعليقات الملاحظين والوثائق المطلوبة لتقديم طلبات الاعتماد. ودعت بعض الجمعيات إلى دمج القوانين المنظمة للملاحظة واعتبارها جزءا لا يتجزأ عن القانون الانتخابي.

في الوقت الذي تأمل فيه السلطات المغربية أن يكون نهجها الإصلاحي فعالا في تهدئة المطالبة بالتغيير السياسي، سلطت الملاحظات التي استسقاها المعهد الديمقراطي الوطني منذ انتخابات 7 شتنبر 2007 التشريعية الضوء على حالات التوتروعدم الرضا التي كانت موجودة بالفعل في تلك المرحلة. وعلى الرغم من أن الإجراءات كانت منظمة وشفافة يوم الاقتراع، فإن انخفاض نسبة مشاركة الناخبين (37%) والنسبة العالية من التصويت بورقة بيضاء أو الأصوات الملغاة (19%) عبرت عن أن الإصلاحات لم تستطع بعد تعزيز ثقة الناخبين في المؤسسات السياسية والفاعلين السياسيين في البلاد. على الرغم من أن حزب العدالة والتنمية قد حصل على أكبر نسبة من الأصوات المعبر عنها في عام 2007، فاز ب 6 مقاعد أقل من صاحب المركز الثاني حزب الاستقلال (PI)،[7] وهذا مثال على أن تقسيم الدوائر الانتخابية بطريقة غير متساوية من حيث عدد المقاعد يؤثر بشكل دراماتيكي على تركيبة البرلمان. ورغم ازدياد نسبة المشاركة التي بلغت 52%، اتبعت الانتخابات البلدية في يونيو 2009 نمطا مماثلا تم تعزيزه خلال الاقتراع غير المباشر في أكتوبر 2009 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين. واكتسح حزب الأصالة والمعاصرة (PAM) المشهد السياسي في فترة وجيزة بعد تأسيسه عام 2009، لكن علاقات مؤسسيه الوثيقة بالقصر الملكي أثارت تساؤلات حول التزامه بإصلاحات جذرية.

[5] في عام 2002، تم التوافق بين الأحزاب السياسية على تخصيص لائحة وطنية للنساء. ففي سنة 2002، أصبح عدد البرلمانيات 35 بدل 2 في انتخابات 1997. وفي سنة 2007، تزايد عدد مقاعد اللائحة الوطنية المخصصة للنساء.

[6] انظر الملحق D لنظرة عامة حول النظام الانتخابي المغربي الحالي.

[7] حصد حزب العدالة والتنمية أعلى الأصوات بنسبة 10.9% في الدوائر الانتخابية المحلية و 13.4% في اللائحة الوطنية، في حين فاز حزب الاستقلال بنسبة 10.7%من الأصوات على مستوى الدوائر الانتخابية المحلية و 11.8% على مستوى اللائحة الوطنية. وبذلك، استطاع حزب العدالة والتنمية الحصول على 46 مقعدا من أصل 325 بينما نال حزب الاستقلال 52 مقعدا.

الملاحظات

الاستعدادات الانتخابية

ملخص الجدول الزمني الخاص بانتخابات 2011 التشريعية

- *من 28 شتنبر إلى 27 أكتوبر :*
  عملية تسجيل الناخبين وتحديث اللوائح الانتخابية *
- *من 17 إلى 28 أكتوبر :*
  مساطر اعتماد الملاحظين
- *من 30 إل 3 نونبر :*
  إصدار لائحة الناخبين الأولية
- *من 6 إلى 10 نونبر :*
  إصدار لائحة الناخبين المعدلة
- *من 3 (12 زوالا) إلى 11 نونبر (12 ليلا) :*
  تسجيل المرشحين
- *10 نونبر :*
  القرار النهائي بشأن اعتمادات الملاحظين
- *من 12 (12زوالا) إلى 24 نونبر (59: 23 ليلا) :*
  فترة الحملة الانتخابية
- 25 نونبر :
  يوم الاقتراع

** ملاحظة : تم تمديد فترة تسجيل الناخبين حيث تمكن المواطنون المؤهلون من التسجيل خلال اليومية الأولين من إصدار لائحة الناخبين الأولية (30-31 أكتوبر).*

مرت الاستعدادات لاستحقاقات 2011 في المغرب عموما على نحو سلس. التقى ملاحظو المعهد الديمقراطي الوطني مع مجموعة من المواطنين وممثلي الأحزاب السياسية وممثلي منظمات المجتمع المدني لعرض وجهات نظرهم حول الاستعدادات الانتخابية. رغم أن المسؤولين الحكوميين ترددوا في لقاء ملاحظين على المدى الطويل قبل حصولهم على شارات الاعتماد، إلا أن معلومات مفيدة قد تسربت من داخل إدارة الانتخابات بالأساس.

إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية. أشار تقرير المعهد الديمقراطي الوطني حول ملاحظة الانتخابات التشريعية لعام 2007 أن عدد الناخبين يختلف بصورة ملحوظة من دائرة إلى أخرى، حيث يتباين من 3668 ناخب لكل مقعد في الدائرة الواحدة و 83257 في آخر.[8] في الوقت الذي تم فيه تعديل حدود الدوائر الانتخابية قبل انتخابات 2011 التشريعية،[9] لم تتسم عملية إعادة تقسيم الدوائر بالمنهجية (غياب البيانات السكانية الضرورية لتعديل الدوائر الجديدة)، كما أن الاختلاف في التمثيل حسب المقاعد لا يرقى إلى مستوى المعايير الدولية.[10] مارست بعض الأحزاب السياسية ضغوطا على وزارة الداخلية بهدف معالجة بعض التناقضات أو لمنع التحايل والغش في رسم حدود الدوائر الذي يتسبب فيه نفوذ سياسي معين. وقد أعرب العديد من قادة الأحزاب السياسية عن إحباطهم إزاء الحوار المحدود واتخاذ قرارات غير شفافة. كما

[8] انظر الملحق B (ملخص النتائج النهائية للانتخابات على مستوى الدوائر) في التقرير النهائي عن الانتخابات التشريعية في المغرب 7 شتنبر 2011.

[9] يختلف قانون إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية الجديد من القانون الذي اعتُمد سنة2007 في ثلاث مستويات. يتمثل المستوى الأول والأهم كون الأقاليم شكلت أساس ومحور عمليات ترسيم الدوائر الانتخابية؛ الإقليم مرادف للدائرة الانتخابية إذ يتقاسمان الحدود الجغرافية وعدد السكان. وأحيانا، تتداخل عدة دوائر ضمن الحدود الإقليمية الواحدة. أما على المستوى الثاني، يتجلى الاختلاف بين القانونين في تراجع عدد الدوائر الانتخابية من 95 إلى 92 دائرة. وأخيرا، ارتفاع الحد الأقصى لعدد المقاعد على صعيد الدائرة الانتخابية من خمسة إلى ستة، مع الحد الأدنى لعدد المقاعد المتبقية في الدائرتين.

[10] تم الاعتراف بأهمية حجم الدائرة الانتخابية من خلال مدونة حسن التصرف في مجال الانتخابات: الخطوط التوجيهية والتقرير التفسيري. توصي المدونة والمعايير الدولية الأخرى بأن لا تتجاوز نسبة الاختلاف بين أحجام الدوائر الانتخابية 15%. "إن الحجم المسموح به ... لا ينبغي أن يكون أكثر من 10%، وبالتأكيد ألا يتجاوز 15% باستثناء قيام ظروف خاصة (حماية أقلية صغيرة، وحدة إدارية ذات كثافة سكانية متناثرة)". تشدد المدونة على أهمية استناد ترسيم الدوائر الانتخابية وتوزيع المقاعد على أساس اعتبارات ديموغرافية كعدد السكان الإجمالي أو عدد الناخبين المسجلين. النص الكامل متاح على شبكة الانترنت على هذا الرابط : http://www.venice.coe.int/docs/2002/CDL-AD%282002%29023rev-f.pdf

سجل قادة الأحزاب السياسية ومجموعات الملاحظين التحدي المتمثل في خطط الحملات الانتخابية والملاحظة والتوعية بسبب عدم توفر معلومات تخص إعادة الترسيم النهائي في وقت مبكر من العملية الانتخابية، ولم يتم إصدار أي خريطة بالأمر. ولعل الأهم تجاهل التوصيات لتصحيح التفاوت في عدد السكان لكل دائرة بطريقة منهجية. وعلى سبيل المثال لا الحصر، يمثل المقعد في مدينة بولمان، استنادا إلى أرقام غير رسمية، 29.021 ناخب في المتوسط، في حين أن المقعد في صفرو يمثله ما متوسطه 42.125 ناخب، اختلاف بنسبة 31% في نفس الجهة.[11]

عملية تسجيل الناخبين. من الصعب تقييم جودة عملية تسجيل الناخبين في غياب التدقيق والمراجعة، توصية كان قد قدمها المعهد في تقريره عن ملاحظة انتخابات 2007 التشريعية. إلا أن مواصلة بذل الجهود اللازمة بالاعتماد على البيانات المتاحة أمر ضروري لضمان وجود قائمة كاملة ودقيقة. أطلقت وزارة الداخلية، استجابة لمطلب تحديث سجل الناخبين قبل الانتخابات، عملية تسجيل خلال فترة 30 يوما الممتدة من 28 شتنبر إلى 27 أكتوبر، بالإضافة إلى تمديد لمدة يومين عقب إصدار لائحة الناخبين الأولية من 30 أكتوبر إلى 3 نونبر.[12] قامت الوزارة بمراجعة سجل الناخبين الحالي بهدف إزالة أسماء الناخبين الذين سقطت عنهم الأهلية بسبب الانتقال أو الوفاة. و أفادت وزارة الداخلية أن العدد النهائي للناخبين المسجلين في اللوائح الانتخابية على إثر المراجعة الاستثنائية هو 13.475.435 – أي بنسبة 67% من السكان المؤهلين.[13] و رغم النمو الديموغرافي المتزايد منذ عام 2007 والإقرار بخفض سن الاقتراع من 21 إلى 18 عاما، مثّل هذا العدد انخفاضا بما يناهز مليوني ناخب مقارنة مع انتخابات 2007.

في غياب معلومات متاحة للجمهور حول التغيرات التي طرأت على شروط الأهلية وتحديد الهوية، أعرب العديد من الناخبين عن ارتباكهم أثناء عملية التسجيل. لم يكن البعض متأكدا ما إذا كان عليهم التسجيل مرة ثانية بعد التسجيل للاستفتاء على الدستور. قام بعض المواطنين الذين عرفوا أن البطاقة الوطنية للتعريف تكفي للإدلاء بأصواتهم، بإخبار الملاحظين أنهم فهموا أنه لا حاجة إلى التسجيل ما داموا يحملون البطاقة الوطنية للتعريف. كما ادعى بعض المواطنين عدم معرفة المكان. وقال آخرون أنه من المنطقي عدم التسجيل للاعتقاد بأن أصواتهم لن تسهم في معالجة القضايا التي تهمهم.

إن إصدار لوائح الناخبين والطعون اللاحقة لم يحظ بالاهتمام أو المشاركة المناسبة. و مكن البرنامج المبتكر لخدمة الرسائل القصيرة (SMS) وخدمات على شبكة الإنترنت المواطنين من تسجيلهم وتقديم معلومات حول مكان التسجيل في جهتهم. كما قام موظفو الانتخابات بإرسال نسخ من سجلات الناخبين على الأقراص المدمجة إلى الأحزاب السياسية للمراجعة. إلا أنه توجب على الناخبين السفر لتقديم طعن أمام المكتب الإقليمي في حالة عدم العثور على أسمائهم. أما بالنسبة للأشخاص غير القادرين على الولوج إلى الانترنت أو خدمة الرسائل القصيرة وجب التحقق من وجود أسمائهم باللوائح الورقية التي كان من المفترض أن تكون متاحة في المكاتب الإقليمية التي لم تكن في كثير من الأحيان واضحة. حُرم بعض الناخبين من التسجيل الذين أزيلت أسماؤهم بعدما صوتوا في الاستفتاء على الدستور حتى بعد تقديم الطعن.

خصص موظفو الانتخابات موقعا على شبكة الانترنت لتسجيل الناخبين، إلا أن البيانات التفصيلية التي قد تساعد في تحسيس الناخبين واستراتيجيات الملاحظة وتنظيم حملات الأحزاب الانتخابية لا توجد في موقع مركزي. و على الصعيد الوطني، وجهت وزارة الداخلية الملاحظين الدوليين لمواقع هيئات حكومية أخرى أو زيارة موقعها الالكتروني، حيث المعلومات غير متوفرة أيضا. وفي بعض الأقاليم، يوفر مكتب عامل الإقليم نسخا مطبوعة تضم عدد الناخبين المسجلين في مراكز التصويت والتعديلات التي طرأت على اللوائح.

---

[11] انظر الملحق B ملخص نتائج الانتخابات على مستوى الدوائر.

[12] يستند سجل الناخبين على اللائحة المعدة سنة 1992 والتي يتم تحديثها كل شهر يناير وقبل الانتخابات.

[13] بما أن وزارة الداخلية لم تصدر معلومات تتعلق بالعدد الإجمالي للناخبين المؤهلين، أشارت بيانات وزارة الاقتصاد الوطني والشؤون الاجتماعية الأمريكية إلى 20.1 مليون نسمة في الفئة العمرية أكثر من 20 سنة في عام 2010. للمزيد من المعلومات : http://esa.un.org/unpd/wpp/Excel-Data/population.htm.

عملية تسجيل المرشحين. استغرقت فترة تسجيل المرشحين تسعة أيام، من 3 نونبر حتى ظهر يوم 11 نونبر. أكد الأحزاب والمرشحون منذ بداية فترة التسجيل، على سهولة الحصول على الاستمارات الضرورية والوثائق المطلوبة للتسجيل. و على الرغم من أن فترة تسجيل المرشحين تزامنت مع بداية عطلة عيد الأضحى يوم 7 نونبر، لم يسجل المعهد شكاوى أو مخاوف من أنها قد تقف حائلا دون تسجيل المرشحين أو الأحزاب. و في نهاية هذه الفترة، سجلت الأحزاب السياسية الثلاثة و الثلاثون ما مجموعه 1565 قائمة حزبية.[14]

إن قصر الفترة الزمنية بين الإعلان عن الجدول الزمني للانتخابات وآخر موعد لتسجيل المرشحين قد حد من قدرة الأحزاب السياسية على إشراك كامل الأعضاء أو الدوائر الانتخابية في عمليات الترشيح. و تتفاوت عمليات اختيار المرشحين من حزب سياسي إلى آخر.[15]

انخرطت بعض الأحزاب في الانتخابات التمهيدية التي تمكن أعضاءها المحليين للتصويت لمرشحيهم المفضلين لملء لوائح الدوائر المحلية. هذا و قامت فروع الحزب المحلية بتسمية مرشحين إلى اللجنة الوطنية المركزية التي تتمتع بسلطة الموافقة على اللوائح النهائية. في بعض الحالات، تنوعت طرق اختيار مرشح معين بين الفروع المحلية للحزب نفسه. أحزاب كثيرة اعتمدت على مجالسها الوطنية في التصويت وإدراج النساء والشباب في لوائحها الوطنية. و سعت أحزاب كثيرة إلى الاستجابة لتطلعات وانتظارات المواطنين في إطار رؤية "وجوه جديدة" على اللوائح الانتخابية مهما تباينت أساليبها في اختيار المرشحين. وذكرت وزارة الداخلية أن 87.6 % من اللوائح الانتخابية المحلية يترأسها مرشحون جدد، و36 % من اللوائح يترأسها مرشحون شباب لا يتجاوز عمرهم 40 سنة، رغم أن الصحافة والتقارير اعتبرت أن هذه الوجوه الجديدة قد تركزت فقط في الأحزاب الصغيرة والمناطق القروية.

إثبات تسجيل الناخبين : مقارنة بين 2007 و2011

في سنة 2007، نص القانون الانتخابي على أن تقوم السلطات المسؤولة عن الانتخابات بإرسال **إشعارات بريدية** للناخبين المسجلين تؤكد التسجيل وتحدد مكتب التصويت ورقم التسجيل. وتوصل الناخبون المسجلون **ببطاقة الناخب** التي كانت متوفرة في مكاتب المقاطعات قبل يوم التصويت أو في مكاتب التصويت. يقدم الناخب لدى وصوله إلى مكتب التصويت 1) **بطاقة الناخب** التي تحوي رقم التسجيل بالإضافة إلى 2) **إثبات الهوية** إما بالبطاقة الوطنية للتعريف، جواز السفر، رخصة الصيد، رخصة السياقة، كتيب الحالة المدنية أو بطاقة مهنية.

بينما في سنة 2011، نص القانون أيضا على إرسال إشعارات بريدية للناخبين المسجلين من دون إصدار لبطاقة الناخب إذ تطلب الأمر فقط الإدلاء بالبطاقة الوطنية للتعريف.

تمثل القصد من اعتماد البطاقة الوطنية للتعريف كوثيقة رسمية تثبت هوية الناخب في الحد من إمكانية حدوث حالات الارتباك أثناء توزيع البطاقات في أو قبل يوم الانتخابات. لكن استمر هذا الارتباك بسبب عدم توعية الناخبين وفي بعض الحالات، التوزيع الخاطئ للإشعارات البريدية. رغم أن عملية التصويت لم تقتضي الإدلاء بالإشعار البريدي، كان ترتيب اللوائح على أساس رقم التسجيل وليس الترتيب الأبجدي لأسماء الناخبين. ومن ثَم وجب على الناخب الذي لم يقدم الإشعار البريدي الانتظار إلى حين انتهاء الموظف المختص من البحث عن الاسم ضمن اللائحة.

خصص قانون مجلس النواب أيضا 90 مقعدا لمرشحي اللائحة الوطنية، الجزء الأول يتكون من 60 مقعدا للنساء و الجزء الثاني من 30 مقعدا للشباب الذكور. و تتكون كل اللوائح الوطنية التي قدمتها الأحزاب من 90 مقعدا تقريبا. إلا أن قرار المشرع بتخصيص مقاعد للشباب الذكور الذين لا يتجاوز عمرهم 40 سنة – ما يدل بالأساس على أن الكوتا المحدودة الخاصة بتمثيل النساء كانت كافية – أثار تساؤلات حول الأسس التي بني عليها تنفيذ المبدأ الدستوري الخاص بالمساواة بين الجنسين. و عموما، بلغت نسبة النساء المرشحات 22.9 % في الانتخابات التشريعية. ولكن ما يثير الدهشة حقا، تسعة في المئة فقط من المرشحين في اللوائح الانتخابية المحلية هم نساء وأربعة في المئة من اللوائح الانتخابية المحلية ترأسها نساء.[16] وتم إخبار الملاحظين أحيانا كثيرة أنه تم تخصيص المقاعد الأخيرة على اللائحة للنساء. وأشارت الأحزاب إلى أن هذا الأمر راجع إلى الطبيعة التنافسية للانتخابات، لذلك تضطر لوضع أقوى المرشحين والأكثر شعبية، معظمهم رجال، على رأس اللائحة.

[14] زر الموقع الالكتروني : http://elections2011.gov.ma. يضم المجموع 1546 لائحة على صعيد الدوائر المحلية و19 لائحة وطنية.
[15] من الناحية النظرية، وجب على جميع الأحزاب السياسية الامتثال لقانون 2011 والمتعلق بتعزيز آليات الديمقراطية الداخلية، مشاركة المرأة والشباب وتشكيل لجنة الترشيحات ولجنة المساواة وتكافؤ الفرص. ومع ذلك، لم يوفر القانون تعريفات محددة ل"آليات تحقيق الديمقراطية الداخلية" أو تحديد العقوبات في حال عدم الامتثال. تتم الوظائف التنظيمية على مستوى وزارة الداخلية، ولم يقضي القانون بإنشاء هيئة رقابة مستقلة.
[16] قم زيارة الموقع الالكتروني: http://elections2011.gov.ma

الحملة. بدأت الحملة الانتخابية بطيئة وظلت هادئة نسبيا طوال 13 يوما. وأخبر ممثلو الأحزاب الملاحظين أن الأيام القليلة الأولى من الحملة تُستثمر من أجل وضع اللمسات الأخيرة على البرنامج وتعبئة الموارد. بينما عزا البعض هذه البداية البطيئة إلى أن الفترة المقررة للحملة الانتخابية بدأت بعد مرور 12 ساعة فقط على انتهاء فترة تسجيل المرشحين، في حين أن آخرين أشاروا إلى تزامن بداية الحملة مع عطلة عيد الأضحى المبارك التي تعتبر أهم عطلة في المغرب. في الأيام الأخيرة التي سبقت يوم التصويت، شهد الملاحظون عددا قليلا من المسيرات والقوافل وتظاهرات أخرى ذات صلة بالحملة. لم تستغل الأحزاب سوى نسبة قليلة فقط من المساحات العامة المخصصة لتعليق ملصقات الحملة الانتخابية. ويعمد نشطاء الحملة في كثير من الحالات إلى نثر وتوزيع النشرات في الأماكن العامة كالأسواق دون أدنى تواصل مباشر مع الناخبين. وقد وصلت جهود الأحزاب السياسية لتعبئة الناخبين ذروتها في الأيام الأخيرة من الحملة الانتخابية، كما استمرت حركة20 فبراير في دعوتها الناخبين لمقاطعة الانتخابات على أوسع نطاق. كانت الشوارع، حتى عشية الانتخابات، هادئة نسبيا وخالية إلى حد كبير من أنشطة الحملة.

خلال فترة الحملة الانتخابية، شهد الملاحظون العديد من أنصار الأحزاب يرمون مناشير بشكل عشوائي عوض التفاعل مع الناخبين مباشرة.

ما لفت انتباه الملاحظين أن أنشطة الحملة كانت عموما أكثر وضوحا في المناطق القروية، حيث ركزت الأحزاب السياسية على التواصل المباشر بالناخبين من خلال طرق الأبواب لتوزيع المنشورات. بشكل عام، تم في كل من المناطق القروية والحضرية، تجنيد مجموعات من الشباب للقيام بهذه الأنشطة وتوزيع النشرات بدلا من تفويض أنصار أو أعضاء الحزب لإنجازها. ركزت أنشطة الحملة على وكيل اللائحة الانتخابية المحلية أكثر من التركيز على رسالة معينة أو برنامج حزب.و في الوقت الذي حظي فيه النقاش حول التحالف الجديد من أجل الديمقراطية، وإمكانية خلق تحالفات أخرى باهتمام كبير، كان مستوى التنسيق بين أعضاء الأحزاب أو مرشحيهم متوسطا. وأشار الناخبون إلى صعوبة التمييز بين البرامج الانتخابية لأنها تتقاسم الدعوة إلى محاربة الفساد وتقدم وعودا لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي، على الرغم من أن قلة قليلة وضعت استراتيجيات محددة لمعالجة هذه القضايا. ورغم جهود الأحزاب السياسية لإشراك الشباب في صنع القرار – مسألة تطرق إليها المعهد في دراسة حول الرأي العام[17] أجريت بعد الاستفتاء على الدستور الجديد – أخبر الشباب الملاحظين أنه ما زال مُغيبا في العملية السياسية، وأن متطلباته لم تُحمل على محمل الجد وأن اهتماماته لم تؤخذ بعين الاعتبار من قبل الأحزاب السياسية والمرشحين.

تمويل الحملة. نص القانون المنظم لانتخابات 2011 على حدود جديدة وشروط الإبلاغ بخصوص وسائل تمويل الحملات الانتخابية.[18] في مستهل الحملة الانتخابية، أشارت معظم الأحزاب أنها على بينة من شروط وإجراءات

---

[17] تصورات الشباب في المغرب: الأحزاب السياسية والإصلاحات : http://ndi.org/Report-on-youth-perceptions-in-Morocco

[18] المادة32 من القانون العضوي للأحزاب السياسية 2011. يحدد هذا القانون كيفيات وضوابط تمويل الحملات الانتخابية للأحزاب السياسية والمرشحين بطرق مختلفة، منها التبرعات الفردية السنوية للمرشحين التي لا ينبغي أن تتجاوز 300.000 درهم (34.000 دولار أمريكي) إذ وجب على كل مرشح احترام سقف الإنفاق المنصوص عليه بموجب مرسوم. كما يقضي بمنع مصادر التمويل الخارجية المباشرة وغير المباشرة للأحزاب السياسية أو المرشحين. رصدت الحكومة المغربية غلافا ماليا قدره 220 مليون درهم تم توزيعه بين الأحزاب السياسية على أساس معيارين: الأول، نسبة الأصوات المحصل عليها على صعيد الدوائر الانتخابية المحلية والوطنية، والثاني، صيغة تقوم على عدد المقاعد التي حصل عليها الحزب في الدوائر المحلية والوطنية، مع حوافز عدد المقاعد التي فازت بها النساء في الدائرة الانتخابية المحلية. بالإضافة إلى هذا الدعم الحكومي للحملات الانتخابية، تلتزم الدولة بالتمويل العام السنوي للأحزاب السياسية الذي يتم توزيعه أيضا على أساس نسبة المقاعد والأصوات التي فازت بها خلال الانتخابات التشريعية العامة.

تجند أنصار حزب الأصالة والمعاصرة (بام) للقيام بحملة الطرق على الأبواب في الدار البيضاء قبل انتخابات شهر نونبر.

الإبلاغ الجديدة، وأنها تعمل على توفير وتقديم المعلومات اللازمة عن مصادر التمويل والمبالغ المنفقة والوثائق الضرورية للمجلس الأعلى للحسابات قبل الموعد النهائي المحدد في30 يوما بعد يوم الانتخابات. في الأيام الأخيرة قبل يوم التصويت، سمع ملاحظو المعهد ادعاءات تفضي بأن نفقات بعض المرشحين لتمويل حملتهم الانتخابية قد تخطت السقف المحدود. سمع الملاحظون ادعاءات مفادها أن المرشحين والأحزاب قاموا بشراء أصوات الناخبين بالمال أو غيرها من الحوافز أو باستغلال موارد الدولة. لم يسلم أي حزب أو مرشح من هذه الاتهامات، على الرغم من أن ملاحظي المعهد لم يشهدوا أي استخدامات مؤكدة لموارد الدولة أو صرف للمال.

توعية الناخبين. على نقيض الجهود واسعة النطاق التي بذلت لتحفيز المواطنين على الخروج للتصويت على الاستفتاء في يوليوز المنصرم والانتخابات التشريعية لعام 2007، لم تكن أنشطة توعية الناخبين مرئية على نطاق واسع خلال الفترة المؤدية إلى انتخابات عام 2011. ركزت معظم هذه الجهود ببساطة على جلب الناخبين إلى صناديق الاقتراع، بدلا من التوعية الفعلية للناخبين أو مناقشة برنامج الأحزاب السياسية أو وضع الانتخابات في إطار أوسع للعملية السياسية. قامت وزارة الداخلية بتوزيع منشورات لتوعية الناخبين وبث بعض الإعلانات على التلفزيون لإخبار الناخبين بإجراءات التصويت في الأيام التي سبقت الانتخابات. كما نفذت المنظمات الشبابية والنسائية بعض الأنشطة الهادفة لتوعية الناخبين.

الملاحظة. بشكل عام، تحلت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات بالجدية والاحترافية في تنفيذ قانون ملاحظة الانتخابات.[19] إلا أن هذه الأنظمة والإجراءات خلقت صعوبات من الممكن تجنبها. فقد شكل الموعد النهائي الذي حددته اللجنة الخاصة لتقديم طلبات التسجيل من قبل الملاحظين الدوليين والمحليين، والمحدد في 10 أيام، تحديا كبيرا أمام مجموعات المواطنين لملاحظة الانتخابات. وعلاوة على ذلك، لم تتوفر معلومات كافية حول الطلبات المرفوضة والملغاة. كما لم ترصد أي اعتمادات رسمية تسمح باستبدال الملاحظين في حال المرض أو عدم القدرة على ملاحظة مجريات يوم التصويت. يعد الجدول الزمني المحدود للانتخابات وصعوبة تطبيق قوانين جديدة وغياب توفير معلومات واضحة ومتاحة على نطاق واسع وفي الوقت المناسب تحديات كبيرة أمام مجموعات المواطنين والملاحظين الدوليين.

واجهت الملاحظين المكلفين بمهمة على المدى الطويل التابعين للمعهد الديمقراطي الوطني عراقيل أثناء ملاحظة عملية تسجيل الناخبين وتسجيل المرشحين وخلال الحملات الانتخابية. و كان موظفو الانتخابات مترددين في لقاء الملاحظين الدوليين على المدى الطويل أو تبادل المعلومات خلال فترة ما قبل الانتخابات بسبب فهمهم أن عملية ملاحظة الانتخابات تجري فقط يوم التصويت. ظل هذا التردد إلى حين حصول الملاحظين على شارات اعتمادهم وتم إرسال مذكرة من وزارة الداخلية إلى موظفي الانتخابات على الصعيد المحلي والإقليمي لإخبارهم بذلك.

التغطية الإعلامية. أعربت بعض وسائل الإعلام عن قلقها إزاء القيود المفروضة على قدرتها على إعداد تقارير عن مواضيع حساسة معينة. وأطلعت بعض وسائل الإعلام الملاحظين أن الحكومة منعت تغطية الأحداث أو

[19] أعلنت اللجنة الخاصة عن اعتماد3828 ملاحظ، حوالي 331 ملاحظا دوليا يعملون في 16 مؤسسة دولية. وشملت مجموعات الملاحظين المحليين الجمعية العامة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان CNDH والمنتدى المدني الديمقراطي المغربي FDCM، بالتعاون مع الهيئات الدولية كالمعهد الديمقراطي الوطني NDI والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا (PACE) وشبكة الانتخابات في العالم العربي ENAW.

المواقف المتعلقة بالدعوة التي قادتها حركة 20 فبراير لمقاطعة الانتخابات، حتى لو لم تمنع بشكل صريح. ووجه بعض الإعلاميين انتباه الملاحظين يوم 24 أكتوبر إلى أن إدانة الصحفي رشيد نيني والحكم عليه لمدة سنة بتهمة إهانة مسؤولين حكوميين من خلال انتقاد الفساد الرسمي في عموده الأسبوعي الشهير[20] هي بمثابة تحذير لصحفيين آخرين خلال العملية الانتخابية الأمر الذي شجع الرقابة الذاتية.

لم يقم المعهد الديمقراطي الوطني بإجراء رصد إعلامي رسمي، على عكس بعض مجموعات الملاحظين المحليين كالنسيج الجمعوي التي رصدت الإعلام خلال فترة الحملة الانتخابية ويوم التصويت. اقتضى الإطار التنظيمي أن تكرس وسائل الإعلام السمعي البصري وقتا عادلا ونظاميا وتغطية مستفيضة لتنافس الأحزاب السياسية خلال فترة الانتخابات.[21] إن تمكين الأحزاب والفعاليات السياسية من الحضور في المنابر الإعلامية بشكل عادل يعتبر تحسنا ملحوظا. مارس المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري (HACA) وظيفة الملاحظة بطريقة مهنية عن طريق إصدار تقرير أولي عن فترة ما قبل الحملة التي وثقت أكثر من 193 ساعة من البرامج، إلا أنه في بعض الحالات تجاوزت بعض الأحزاب الأوقات المخصصة لها في حين لم تستفد أخرى من التغطية الكاملة. ومع ذلك، لا يمكن تصحيح سوء توزيع الوقت في ظل غياب آلية التنفيذ. كما أن التوزيع غير الدقيق يعني أن بعض الأحزاب لم تحظ بفرص متساوية خلال فترات الذروة وبخاصة الأيام الأخيرة من فترة الحملة الانتخابية.

يوم الاقتراع

حضر مسؤولو مكاتب التصويت دورة تدريبية في خريبكة قبل يوم الانتخابات.

عملية التصويت. تمت الانتخابات في جو ساده الهدوء في جميع أنحاء البلاد، كما أن إجراءات التصويت وفرز الأصوات نفذت بطريقة موحدة وشفافة إلى حد كبير. ولاحظ الملاحظون أن موظفي مكاتب التصويت بدوا عموما على دراية بالعملية الانتخابية ومحايدين في أداء واجباتهم، إلا أنهم أعربوا عن قلقهم إزاء إغلاق صناديق الاقتراع، وخصوصا صياغة المحاضر وفرز الأصوات وملء الجداول. من جهة أخرى، نتج عن النظام الجديد للتسجيل ارتباك بين الناخبين في مختلف المناطق يوم الانتخابات. فعلى الرغم من استخدام مجموعة من الوسائل لمساعدة الناخبين على تحديد أماكن التصويت الخاصة بهم – بما في ذلك، الإخطارات البريدية الشخصية – وجد العديد من المواطنين صعوبة في معرفة المكاتب التي يتبعون لها، وفي بعض الحالات، وصل إلى غاية حرمانهم من حق التصويت. كما أعرب الملاحظون أيضا عن قلقهم إزاء ضعف عدد النساء الموظفات في مكاتب التصويت، من بين 900 موظف في 201 مكتب تصويت تمت زيارته حيث أفادوا برؤية أقل من 70 امرأة (أقل من 8% من الموظفين الذين تمت رؤيتهم).

الإقبال على التصويت والمشاركة. أعلنت الحكومة بعد انتهاء يوم التصويت عن نسبة 45,4% من المشاركة على

---

[20] لمزيد من المعلومات حول قضية الصحفي رشيد نيني يرجى زيارة الرابط التالي : www.hrw.org/ar/news/2011/12/06

[21] المادتان2 و 5 من القرار رقم 46.11 الذي أصدره المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري بتاريخ11 أكتوبر 2011 والمتعلق بضمان التعددية السياسية خلال فترة الانتخابات التشريعية العامة 2011 بالوسائل السمعية البصرية. وتنقسم مدد البث ومدد تدخل الأحزاب السياسية بالتساوي في حين تم تخصيص جزء للتمثيل البرلماني للسنة التشريعية السابقة. وتنقسم حصص التوزيع على ثلاث فئات. أولا، 35 %لفائدة الأحزاب السياسية التي نالت المقاعد المطلوبة لتشكيل تكتل في صفوف مجلس النواب أو مجلس المستشارين ووصلت ثمانية أحزاب سياسية من ذلك في عام 2011؛ ثانيا، 35% للأحزاب السياسية الممثلة على الأقل بعضو واحد في مجلس النواب أو عضو واحد في مجلس المستشارين (في عام 2011، سجل11 حزبا سياسيا ضمن هذه الفئة)، ثالثا، 30% للأحزاب السياسية غير الممثلة في البرلمان (16 حزبا متنافسا في الانتخابات).

المستوى الوطني، وهي نسبة أعلى مما كانت عليه في عام 2007. و تم تفسير هذه الزيادة من قبل السلطات بمثابة إشارة متواصلة على دعم عملية الإصلاح ومؤشر على استعادة ثقة الشعب المغربي في النظام السياسي. والحال أن ستة ملايين مواطن مؤهل (أو حوالي 37 في المئة من السكان المؤهلين) غير مسجلين يلقي بظلال من الشك على هذه التأكيدات، كما هو الحال بالنسبة للمستوى المرتفع بشكل غير عادي للبطاقات الملغاة. كما لاحظ الملاحظون نسبة عالية من الأصوات الملغاة في الانتخابات تقدر بنحو 20%، وبلغت 25% حسب بيانات وطنية غير رسمية مستقلة.[22] سجل أعضاء بعثة المعهد الديمقراطي الوطني في مواقع متعددة معدلات مرتفعة تتعلق ببطلان التصويت ولاسيما كتابة الرسائل مثل "لا! لا! لا! التي كانت تدل بشكل واضح على شعور المواطن المستمر بالإحباط، و اللامبالاة و انعدام الثقة في العملية السياسية. إن تخصيص المواطن وقتا للتسجيل والعثور على مكتب التصويت والوقوف في الصف في انتظار دوره لكتابة مثل هذه الرسائل على ورقة الاقتراع لم يكن عبثا بل يشير إلى أن المغاربة يبحثون عن قنوات تواصلية هادفة لإيصال آرائهم السياسية ولعب دور نشط في الحياة السياسية في المغرب. وكما كتب أحد المواطنين، "لا توجد مياه في المغرب ونحن عطشى"! ذلك في غياب احتجاجات على الانتخابات في يوم الاقتراع من قبل حركة 20 فبراير ومؤيدي المقاطعة.

مشاركة المرأة. تعد الأحكام الدستورية الرامية إلى تعزيز المناصفة بين الرجل والمرأة تطورا هاما بالمغرب. ومع ذلك، لاحظت بعثة الملاحظة أن بذل المزيد من الجهود أمر ضروري للرقي إلى هدف المناصفة. على الرغم من قيادة مثيرة للإعجاب من قبل حفنة من النساء، غابت النساء إلى حد كبير عن العملية الانتخابية. وذكرت وزارة الداخلية أن المرأة تمثل 45.1% من الناخبين المسجلين، لكن نسبة المشاركة هاته هي أقل بكثير حسب ملاحظي المعهد. ولاحظ هذا الأخير خلال الدورات التكوينية القليلة لموظفي مكاتب التصويت التي استطاع حضورها للملاحظة، أن عدد النساء لم يتجاوز 1 أو 2 من أصل 70 إلى 100 مشارك. وقد انعكس هذا الاتجاه في يوم الانتخابات، إذ لم يشهدوا أي امرأة من بين موظفي مكاتب التصويت. ومن جهة أخرى، لاحظ الملاحظون أن المرشحين على اللائحة الوطنية نظموا حملاتهم عادة مع وكيل لائحة الدائرة المحلية، ولم يشهدوا مشاركة النساء في أنشطة الحملة إلا في حالات نادرة.

مشاركة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. كان ولوج الناخبين ذوي الاحتياجات الخاصة للغالبية العظمى من مكاتب التصويت صعبا، ومع ذلك، تمت ملاحظة مجهودات فردية لتقديم المساعدة. ورأى الملاحظون أن الناخبين المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة يكافحون من أجل التنقل فوق المنحدرات الحادة والمشي على "جسور" ضيقة فوق البالوعات المفتوحة وصعود الدرج من أجل ولوج مكاتب التصويت.

الملاحظة. حظي الملاحظون باستقبال جيد يوم الانتخابات، وتمكن المعهد الديمقراطي الوطني من إشراك جميع الملاحظين من دون مشكلة أو تدخل. أظهر المجلس الوطني لحقوق الإنسان CNDH، الذي عمل كأمانة عامة للجنة الخاصة، مرونة ومراعاة في تفسير جوانب غامضة في الإطار القانوني الذي ينظم مهام الملاحظة الانتخابية. وقد واجهت بعض المنظمات المحلية كالنسيج الجمعوي تحديات كبيرة بسبب العدد الكبير لوفودها. من بين الملاحظين ال2482 المعتمدين من قبل اللجنة الخاصة، لم يتلق 540 ملاحظ شاراتهم لأسباب فنية، مثل الصور، و 458 ملاحظ لم تقبل طلباتهم بسبب عدم تسجيلهم كناخبين فلم يتمكن النسيج الجمعوي لرصد الانتخابات من استبدالهم لأن إجراءات الاعتماد لم تسمح بإدراج بدلاء.

تصرف الأحزاب السياسية في يوم الاقتراع. حضر ممثلو الأحزاب السياسية في الغالبية العظمى من مكاتب التصويت التي زارها الوفد يوم الانتخابات. ومع ذلك، لم تظهر الفرق المكلفة بملاحظة الانتخابات متناسقة في أدوارها ومسؤولياتها. إشارات قليلة دلت على تنسيق منهجي وأبانت على الاستفادة من التكوين الخاص من قبل الأحزاب المعنية. وعموما، لم يبد وكلاء الأحزاب أي مخاوف أو قلق بشأن إجراءات إغلاق الصناديق أو فرز الأصوات. في كثير من الحالات، لم يسمح لوكلاء الأحزاب حتى بتسمية الأحزاب التي تمثلها أو بالتعبير عن آرائهم أو التواصل.

[22] لم تكن وزارة الداخلية قد أعلنت عن النتائج النهائية بعد الانتهاء من إعداد هذا التقرير.

فترة ما بعد الانتخابات

أعلنت وزارة الداخلية يوم 27 نونبر 2011 عن النتائج الأولية للانتخابات حيث فاز حزب العدالة والتنمية بالأغلبية ب 107 مقعدا من أصل 395، وهي أكبر أغلبية يحققها حزب منذ عشر سنوات، بزيادة بلغت 13% مقارنة بانتخابات عام 2007. ثمانية عشر حزبا ممثلا في البرلمان،95% من المقاعد لصالح الأحزاب الثمانية الأولى في المغرب – أبان على أكبر تباين وانقسام داخل البرلمان المغربي شهدته العقود الأخيرة.[23] عرفت نسبة تمثيل النساء ارتفاعا طفيفا حيث بلغت 17 % عموما،[24] رغم أنهم فزن ب7 مقاعد فقط من أصل 305 مقعدا في الدوائر الانتخابية المحلية بالإضافة إلى ما أفرزته اللائحة الوطنية الخاصة بالنساء.

في غضون أسبوع من إعلان نتائج الانتخابات، قدم الموقع الإلكتروني[25] الرسمي الخاص بالانتخابات معلومات حول المرشحين الفائزين، صورهم، الانتماء الحزبي ورمزه حسب الأقاليم والدوائر الانتخابية. وبلغت نسبة المشاركة في الانتخابات 45.4%. على الرغم من الضمانات القانونية على نشر محاضر ونتائج كل مكاتب التصويت، فإن معدل الأصوات الملغاة ومعلومات مفصلة حول عدد الأصوات التي فاز بها كل حزب على المستوى الوطني وكل مرشح لم يتم اصدارها بعد حتى وقت كتابة هذا التقرير.

عقد الملك محمد السادس يوم 29 نونبر 2011 محادثات مع السيد عبد الإله بنكيران، الأمين العام لحزب العدالة والتنمية حول تشكيل حكومة جديدة. و في وقت لاحق من نفس اليوم، عين الملك عبد الإله بنكيران رئيسا للحكومة المغربية وفقا للفصل 47 من الدستور الذي ينص على أن الملك يختار رئيس الحكومة من الحزب الذي يحتل المرتبة الأولى. لقد انبثق هذا التعيين السريع من التزام الملك بدعم الأحكام الدستورية الجديدة، ويثبت صحة التوقعات بأن البرلمان والحكومة الجديدين سيكون لهما المزيد من الاستقلالية في ممارسة صلاحياتهما ومهامهما.

وظل ملاحظو المعهد الديمقراطي الوطني يمارسون مهامهم إلى غاية أوائل شهر دجنبر. وخلال لقاءات جمعتهم بقادة الأحزاب السياسية وممثلي منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام خلال فترة ما بعد الانتخابات مباشرة، استطاع الملاحظون استنتاج وجود قلق بسيط بشأن يوم التصويت أو النتائج النهائية. وسرعان ما تحولت معظم الجهات الفاعلة السياسية إلى الأعمال التحضيرية لدورة تشريعية جديدة. بدأت الأحزاب السياسية مناقشات حول مشاركتها في الحكومة الجديدة بينما استهلت المنظمات عملية التخطيط لأنشطة توعوية جديدة. وأشارت بعض الأحزاب السياسية والمرشحون بأنهم بادروا إلى تقديم الشكاوى والانتهاكات التي حصلت خلال الحملة الانتخابية ويوم التصويت ومتابعة الطعون التي تهم في المقام الأول أنشطة الحملة أو سوء استخدام موارد الدولة. في نهاية شهر يناير 2012، أشارت تقارير إلى تسجيل489 شكوى،348 منها قد رُفضت على الفور لعدم كفاية الأدلة و20 قيد التحقيق، في حين لم تتوفر تفاصيل كافية حول121 المتبقية. وأطلع مسؤولون من المجلس الأعلى للحسابات الذي يتولى ملاحظة تمويل الحملات الانتخابية، ملاحظي المعهد أن جميع الأحزاب السياسية قدمت تقاريرها المالية قبل السابع والعشرين من دجنبر. إلا أن القانون المنظم لهذه التقارير لا ينص على جعل المعلومات متاحة للجمهور.

قليلون هم من تساءلوا عن النتائج الرسمية للانتخابات ونجاح حزب العدالة والتنمية. وقال عدد من الملاحظين السياسيين إن انتصار حزب العدالة والتنمية كان متوقعا بفضل الاستعداد المنهجي والمنظم لحملتهم الانتخابية التي بنيت على سمعة طيبة تتسم بالشفافية وتقديم الخدمة. وتكهن آخرون بأن الشعارات التي رفعت في حملة حزب العدالة والتنمية الانتخابية لتعزيز الحكامة الرشيدة لقيت صدى لدى المواطنين الذين يرغبون في رؤية نهاية لفساد

[23] انظر الملحق C ملخص النتائج والتغييرات منذ سنة 2007.
[24] انظر الملحق C للمزيد من التفاصيل.
[25] الرجاء زيارة الموقع الالكتروني التالي: http://elections2011.gov.ma.

الحكومة. ويرى آخرون في موقع حزب العدالة والتنمية معارضة للحكومات السابقة، وهو ما ساهم في تمكين الحزب من حشد دعم كبير من المواطنين الذين يرغبون في الإدلاء بأصواتهم ضد الممارسات السابقة والوجوه القديمة و "العمل كالمعتاد".

و في منتصف شهر دجنبر، اهتزت الحملة المؤيدة لمقاطعة الانتخابات عندما اتخذت جماعة العدل والإحسان الإسلامية قراراها بالانسحاب من حركة 20 فبراير. و جددت جماعة العدل والإحسان، في بيان صحفي نشرته على موقعها الالكتروني، مطالبتها بالإفراج الفوري عن جميع المعتقلين السياسيين وبذل جهود موحدة ضد النظام الحالي وبالحرية والعدالة في المغرب. في حين نظر البعض أن العدل والإحسان يختبرون رئيس الحكومة بنكيران وحزب العدالة والتنمية ويختبرون مدى جاهزية الحكومة الجديدة للاعتراف بجماعتهم رسميا. وتكهن آخرون حول إصرار حركة 20 فبراير على البقاء والاستمرار دون مشاركة جماعة العدل والإحسان التي يُعتقد أنها شاركت بعدد كبير من المتظاهرين.

فاز حزب العدالة والتنمية (PJD)، الممثل بالمصباح، بأكبر عدد من المقاعد في البرلمان الجديد.

على هامش التحضيرات لانعقاد أول جلسة لمجلس النواب يوم 19 دجنبر، عُقدت جولة من المفاوضات المكثفة داخل وبين الأحزاب السياسية حول تشكيل الحكومة الجديدة. وأعلن حزب الأصالة والمعاصرة عن عدم انضمامه للحكومة، قرار لم يفاجئ أحدا نظرا لدخوله في صدامات سياسية مع حزب العدالة والتنمية. كما أعلن حزب التجمع الوطني للأحرار انضمامه إلى المعارضة. في حين أن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية أبدى انسجاما ممكنا مع الحكومة نظرا لتحالفاته السابقة مع الأحزاب الرئيسة في ائتلاف الأغلبية الناشئة، إلا أن الحزب خلص بعد مناقشات داخلية مثيرة للجدل أنه سيعود إلى صفوف المعارضة. إن الائتلاف الحكومي الجديد المكون من تحالف أربعة أحزاب يضم في صفوفه حزب العدالة والتنمية، حزب الاستقلال، الحركة الشعبية، وحزب التقدم والاشتراكية. و تتقاسم الأحزاب الثلاثة باستثناء هذا الأخير، وجهة نظر اليمين الوسط، ما أعطى التحالف مزيدا من التماسك والانسجام الأيديولوجي مقارنة بالحكومات السابقة. بعد الإعلان رسميا عن قائمة 31 عضوا في مجلس الوزراء يوم 3 يناير 2012، حصل حزب العدالة والتنمية على 12 مقعدا وزاريا، وحزب الاستقلال على 6، بينما حصل الحزبان الآخران في الائتلاف على 4 مقاعد، و5 بالنسبة للفائزين اللامنتمين. من بين الوزراء المحايدين وزير الفلاحة والصيد البحري، الذي حافظ على موقفه بعد استقالته من حزب التجمع الوطني للأحرار عندما انضم إلى كتلة المعارضة. وبقي تسعة من أعضاء الحكومة السابقة في مشهد الحكومة الجديدة. وضمت حكومة بنكيران وزيرة وحيدة فقط على عكس الحكومة السابقة التي ضمت سبع نساء وزيرات. و تم تعيين وزيرين من الحكومة السابقة، مؤسسي حزب الأصالة والمعاصرة، كمستشارين ملكيين في نفس تاريخ تشكيل الحكومة.

التوصيات

في إطار مبدأ التعاون الدولي، يتقدم المعهد الديمقراطي الوطني وبعثته بالتوصيات العامة التالية للحكومة المغربية، و المسؤولين عن الانتخابات، و الأحزاب السياسية و وسائل الإعلام و منظمات المجتمع المدني. بما أنها تهم الشق التقني بما في ذلك الإطار القانوني المنظم للانتخابات، التدبير والإجراءات، فإن التوصيات تنبع من الحاجة إلى غرس مزيد من الثقة وتعزيز المشاركة في تطوير العمليات السياسية والانتخابية في المغرب.

إلى الحكومة المغربية والقادة السياسيون :

1. **خلق فرص المشاركة في حوار بناء حول القضايا الأساسية.** إن تبني حوار عمومي مفتوح وشفاف بين المغاربة، من ممثلين عن القصر، و الحكومة، و الأحزاب السياسية، والإعلام، والأوساط الأكاديمية، ومنظمات المجتمع المدني والشعب المغربي و الحرص على مشاركة المرأة والشباب على قدم المساواة، يرمي إلى رسم معالم الإصلاحات السياسية وتطلعات التغيير وسبل إعادة إشراك المواطنين في العملية السياسية. حيث يساعد الحوار المفتوح والشفاف على إرساء أسس ثقة المواطنين في أداء الحكومة وصيانة مساءلة صناع القرار أمام الناخبين.

2. **مراجعة النظام الانتخابي وعملية تقسيم الدوائر الانتخابية.** ينبغي أن تشمل هذه المراجعة مشورة الأحزاب السياسية وخبراء الانتخابات ومنظمات المجتمع المدني. وقد لقي نظام التمثيل النسبي حسب قاعدة أكبر بقية نجاحا في البلدان التي تكافح للخروج من الأزمات، حيث كان إشراك جميع القوى السياسية بمثابة آلية ضرورية لبناء الثقة. وينبغي على المغاربة تحديد ما إذا كانت نتائج هذا النظام مناسبة أكثر وبناءة بالنسبة لأولويات ورش الحكامة. وعلاوة على ذلك، ينبغي على السلطات إعادة النظر في حدود الدوائر وإعادة ترسيمها وتوزيع المقاعد للتأكد من أن التباين في عدد الناخبين الممثلين في كل مقعد يندرج ضمن المعايير الدولية المقبولة. وعلى الأقل، لابد من إبداء الاستعداد لترجمة المبادئ الكبرى المتضمنة في الإطار القانوني خاصة التوازن الديموغرافي بين الدوائر الانتخابية ومراجعة الدوائر بطريقة منهجية تشمل دراسة تحليلية للساكنة.[26]

3. **زيادة وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة.** على غرار الإصلاحات السياسية الأخرى التي يشهدها المغرب، ينبغي بحث آليات جديدة ترمي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وزيادة التمثيل السياسي للمرأة. و يمكن أن تقتضي بعض الخيارات متطلبات أقوى وقابلة للتنفيذ لمشاركة النساء في الهياكل الداخلية للأحزاب السياسية، وضمانات محددة للنساء المرشحات عبر اللوائح الانتخابية (في مقابل اللائحة الوطنية)، وتحديد أدنى نسبة من اللوائح التي ترأسها نساء. كما يمكن للإطار القانوني أن ينص على أدنى نسبة من موظفات مكاتب التصويت. وينبغي أن تأخذ السلطات المغربية في عين الاعتبار تجارب الدول الأخرى التي رأت ضرورة في اعتماد تدابير قانونية لزيادة عدد النساء المنتخبات على الصعيد المحلي والوطني. وتنهج تونس، على سبيل المثال، نفس النظام الانتخابي لكنها أدخلت لائحة للمرشحين والمرشحات البدلاء في جميع اللوائح الانتخابية لانتخابات الجمعية التأسيسية التونسية في أكتوبر 2011.

[26] المادة 2 من القانون التنظيمي 2011 المتعلق بمجلس النواب، "ينبغي تحديد الدوائر الانتخابية المحلية وعدد المقاعد المخصصة لكل دائرة انتخابية طبقا للأحكام الواردة بمرسوم انتخابي على أساس المبادئ التالية: 1) تحقيق توازن ديموغرافي فيما بين الدوائر الانتخابية قدر الإمكان، مع مراعاة البعد الإقليمي؛ 2) يجب أن تكون الدوائر الانتخابية أكثر تجانسا في هياكلها، 3) في كل ولاية، إقليم أو ولاية الدوائر الانتخابية، يُضبط عدد المقاعد المخصصة لكل دائرة انتخابية بمقتضى مرسوم. ومع ذلك، يمكن إنشاء أكثر من دائرة انتخابية واحدة في بعض الولايات والأقاليم.

4. **مراجعة قانون ملاحظة الانتخابات لضمان حقوق الملاحظين.** تقترح البعثة على الحكومة المغربية أن تكون مواد قانون ملاحظة الانتخابات 2011 وإجراءات الاعتماد موضوع تشاور ومراجعة لأنها تعيق الملاحظين من ممارسة كامل حقوقهم التي يكفلها الدستور. ينبغي أن تشمل هذه المراجعة إعداد فحص دقيق لمختلف تقارير الملاحظين المحليين والدوليين وتوصياتهم، وكذا نتائج الدراسات المقارنة التي أجراها خبراء، التشاور مع ممثلي المجتمع المدني والأحزاب السياسية.[27] كما ينبغي بحث آليات ترمي إلى العمل على منح الاعتماد المبكر للملاحظين على المدى الطويل وتوعية موظفي الانتخابات حول دور الملاحظين في سير العملية الانتخابية، ما يمكن الملاحظين الدوليين والمحليين من أداء دورهم المنوط بهم من خلال تقديم تقارير دقيقة وكاملة حول عملية تسجيل الناخبين والمرشحين وأنشطة الحملات الانتخابية ويسهم في تعزيز ثقة المواطنين في شفافية الانتخابات المقبلة.

5. **النظر في تشكيل لجنة انتخابات مستقلة.** على النحو الموصى به عقب انتخابات 2007، يتعين على الحكومة المغربية تقييم الجدوى من تشكيل لجنة انتخابات مستقلة تتمتع بصلاحيات الإشراف على الانتخابات في المستقبل ثم الاعتراف بدور هذه اللجنة الخاصة رسميا في القانون الانتخابي. وتعتبر هذه اللجان سمة مشتركة بين العمليات الانتخابية في جميع أنحاء العالم التي تسعى إلى بناء ثقة الجمهور. إن تمكين هذه اللجنة ودورها كفاعل محايد في العملية الانتخابية سيساعد على التغلب على موجة التشكيك في الهياكل والأجهزة الإدارية والحكومية.

6. **اعتماد إجراءات تضمن الولوج العادل وبدون تمييز لوسائل الإعلام.** ينبغي بحث آليات من أجل تخصيص فترات زمنية عادلة ومنصفة بين الأحزاب والمرشحين بخاصة خلال أوقات الذروة. فبدلا من توزيع المدة الزمنية خلال الدورة الانتخابية برمتها، يمكن للسلطات أن تحدد نسبا مئوية في كل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية. ويمكن تقوية دور المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري بصلاحيات وموارد إضافية من أجل التدخل لتصحيح سوء التوزيع – بأمر من المحكمة إذا لزم الأمر– بدلا من مجرد تسجيل بسيط.

7. **الدعوة إلى تمديد مدة الحملة الانتخابية الرسمية.** اعتبارا للتوصيات التي خرج بها الملاحظون الدوليون التابعون للمعهد الديمقراطي الوطني في تقريرهم في عام 2007، ينبغي على السلطات المغربية النظر في إمكانية تمديد المدة الخاصة بالحملة الانتخابية الرسمية. إن هذا التمديد سيمكن الأحزاب السياسية من تكثيف جهودها لتوعية الناخبين وإشراكهم ومساعدتهم على اتخاذ القرارات الصائبة. كما ينبغي النظر أيضا في تحرير القواعد المنظمة لتوزيع ونشر إعلانات الحملة والتقليل من إلقاء فائض الأوراق الإشهارية الخاصة بالحملة الانتخابية في الهواء كوسيلة للتهرب من القيود المشددة الحالية.

إلى المسؤولون عن الانتخابات :

8. **إصدار نتائج الانتخابات المفصلة.** أثبتت وزارة الداخلية قدرتها على توفير المعلومات على شبكة الانترنت بلغات متعددة ورسومات وجداول توضيحية. ينبغي أن يبحث موظفو الانتخابات نشر النتائج المفصلة حسب مراكز اقتراع (كما هو منصوص عليه في قانون مجلس النواب) ومعلومات عن نسبة مشاركة الناخبين، ونسبة الأصوات الملغاة وعملية فرز الأصوات. وفي سنة 2007، تم نشر المعلومات على الصعيد الوطني في غضون أسبوع من إعلان النتائج. لكن، وفي هذه الدورة الانتخابية، لم يتم إصدار النتائج الوطنية والإعلان عن عدد الأصوات الملغاة إلا في نهاية مارس 2012، رغم دعوات المعهد الوطني الديمقراطي وجماعات الملاحظين الأخرى.

---

[27] في إطار منح الضمانات الدستورية للقيام بمهام ملاحظة الانتخابات، تلتزم الحكومة بالسهر على تبسيط وتيسير الاعتمادات قدر الإمكان. الأولويات التي تتناسب والمعايير الدولية يجب أن تشمل ما يلي: ضمان حق وفود الملاحظة في الإدلاء ببيانات حتى قبل صدور النتائج النهائية، تقديم ضمانات تتعلق بعملية الطعون في القوانين المنظمة لملاحظة الانتخابات لحماية الملاحظين ضد التمييز؛ إشعار مسبق، الوقت الكافي، إجراءات مبسطة أثناء تقديم طلبات اعتماد مجموعات الملاحظين، اعتمادات المنظمات بدلا من التفويضات الفردية لتخفيف الأعباء اللوجستية؛ ضمانات استبدال الملاحظين ضمن إطار زمني معقول والفصل بين عملية الاعتماد والهيئة نفسها التي تقوم بمبادرة الملاحظة.

9. **مراجعة سجل الناخبين وإضفاء طابع رسمي على إجراءات التدقيق.** من أجل تعزيز الثقة في سجلات الناخبين والامتثال لأفضل الممارسات الدولية، يتعين على الحكومة المغربية إجراء مراجعة دقيقة لمساطر الانتخابات بهدف تسهيل ممارسة حق الأحزاب السياسية والمواطنين في تدقيق لائحة الناخبين ومراجعتها. كما يوصى أيضا بمراجعة منتظمة وشاملة من قبل السلطات الانتخابية. ولعل تمديد فترة استلام الطعون إلى جانب توعية الناخبين بأهميتها في العملية الانتخابية يرفع من مستوى جودة سجلات الناخبين. ويتعين على السلطات أيضا اتخاذ تدابير تنص على تنظيم سجلات الناخبين بغية تقليص إمكانية حدوث أي التباس أثناء الانتخابات في المستقبل. وقد يكون تنظيم اللوائح بالاسم بدلا من رقم سجل الناخب أهم مثال على ذلك. ويمكن لموظفي الانتخابات بحث اعتماد البطاقة الوطنية للتعريف كأساس عملية تسجيل الناخبين في المستقبل وكبنية تحتية من شأنها زيادة الفرص المتاحة للناخبين المؤهلين للمشاركة.[28]

10. **اعتماد إستراتيجية موحدة لتكوين موظفي مكاتب التصويت على طول العملية الانتخابية.** يتعين على مسؤولي الانتخابات تحسين مستوى تكوين جميع موظفي مكاتب التصويت بشأن إجراءات الانتهاء، الفرز والجدولة وعملية المصالحة والتأكيد على التصويت الصحيح، لإظهار قدر كبير من الاتساق وتهدئة المخاوف من إمكانية حصول تلاعب. يتعين على مسؤولي الانتخابات ضمان تكوين وتحديد المهام الموكلة لكل من موظفي مكاتب التصويت الخمسة قصد تقليص إمكانية حدوث أي التباس أو خلط. ينبغي إعداد دليل يتعلق بإجراءات التصويت في وقت سابق من العملية، يشكل أساس تكوين جاد ومنسجم. ولابد أن يكون متاحا على شبكة الإنترنت كي يسهل الاطلاع عليه من قبل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين المهتمين بأنشطة توعية الناخبين أو ملاحظة الانتخابات.

11. **تفعيل الجهود المبذولة لتوعية الناخبين وتوسيع برامج التربية المدنية.** يتعين على مسؤولي الانتخابات إعادة النظر في الشراكات السابقة التي جمعت القطاعين العام والخاص وتمخضت عنها جمعية دابا 2007 التي مكنت منظمات المجتمع المدني المحلية من إقامة شراكة مع الحكومة المغربية للتوعية بإجراءات التصويت بلغات مختلفة ومن خلال الصور لاستهداف الأميين. وعلاوة على ذلك، يجب على السلطات أن تحرص على دعم المبادرات الرامية إلى توعية المواطنين بمدى ارتباط الانتخابات بحقوقهم وواجباتهم وكيفية اتخاذ قرارات مستنيرة. إن هذه الجهود التي ينبغي أن تستمر حتى بعد الانتخابات، من شأنها أن تسفر عن تقديم دعم كبير للمنظمات المدنية قصد بناء وتعزيز الثقة في العمليات السياسية والمؤسسات.

12. **ضمان ولوج ذوي الاحتياجات الخاصة لمكاتب التصويت.** يجب على السلطات المحلية توفير تسهيلات إضافية في مكاتب التصويت لولوج الناخبين من ذوي الاحتياجات الخاصة وتمكينهم من ممارسة حقهم الانتخابي. ولعل الحرص على جعل مكاتب التصويت في الطابق الأرضي من أهم الأمثلة.

13. **وضع لوائح الناخبين على الجدران خارج مراكز التصويت وإصدار لائحة بمراكز التصويت.** ينبغي على موظفي الانتخابات والسلطات المحلية وضع لوائح الناخبين على الجدران خارج مراكز التصويت وفي إدارة مركزية قبل يوم الاقتراع لمساعدة الناخبين على تحديد مكاتب التصويت والتخفيف من حالة الارتباك وتجنب إحباط الناخبين. بالإضافة إلى ذلك، على وزارة الداخلية أن تتولى إصدار لائحة بمراكز التصويت في أقرب الآجال ما من شأنه أن يساعد الأحزاب السياسية والملاحظين غير المنتمين على التحضير بشكل منظم للانتخابات.

14. **إعادة النظر في إجراءات حرق الأصوات الصحيحة بعد فرزها.** يتعين على السلطات المغربية إعادة النظر في إجراءات حرق الأصوات الصحيحة بعد الانتهاء من فرزها – وهذه توصية قدمها الملاحظون الدوليون في سنة 2007. وعلى الرغم من أن المقصود هو منع حالات تزوير الأصوات في مراحل لاحقة (إما على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الوطني)، إلا أنه يجعل من الصعب الاعتراض على النتائج. لا ينبغي حرق الأصوات الصحيحة لدائرة معينة قبل تمكين المحاكم من الفصل في جميع الشكاوى القانونية التي قدمتها

[28] تتخذ عمليات التسجيل السلبية عدة صور، ولكن تتم عموما من خلال إضافة الناخبين المؤهلين لسجلات الناخبين دون الحاجة إلى جهود فردية لتسجيل أنفسهم. إن نظام التسجيل السلبي لا يتناقض مع خيار المواطنين الفردي في عملية التصويت، بل بالعكس يسهل مشاركتهم.

الأحزاب السياسية أو المرشحين أو قبل الموعد النهائي لتسجيل هذه الشكاوى والبث في الطعون من أجل تجنب نزاعات غير مجدية. المغرب يعتبر فرنسا نموذجا لإعتماد هذه الإجراءات، لكن نظام الاقتراع الفرنسي يختلف كثيرا عن المغرب . كما أن حضور وكلاء الأحزاب و ثقة المواطن الفرنسي أقوى.

عملية حرق الأصوات الصحيحة على الفور بعد العد في مركز التصويت عملية لا طائل وراءها، إضافة إلى كونها تقوض المراجعة القضائية لنتائج الانتخابات.

إلى الأحزاب السياسية :

15. **تطوير برامج انتخابية واضحة تستجيب للتطلعات المشروعة للمواطنين.** يجب أن تحرص الأحزاب السياسية على وضع وصياغة برامج واضحة وأهداف متميزة يستسيغها الناخبون. لابد من تنظيم أنشطة توعوية مستمرة لضمان التواصل مع الناخبين وجذب منخرطين جدد حتى خارج فترات الحملة الانتخابية. ونظرا للتطور الديموغرافي في فئة الشباب وتعاظم الشعور بالإحباط من العملية السياسية في المغرب، يجب على الأحزاب أن تبذل جهودا مضاعفة لإشراك الشباب من خلال قنوات جادة.

16. **دعم وتوسيع المشاركة السياسية للمرأة.** لا تزال المرأة غائبة، ولا سيما عن القيادة في الأحزاب، مما أدى إلى استبعاد الأصوات الأساسية من النقاش السياسي في المغرب. ينبغي على الأحزاب السياسية القيام بخطوات مبرمجة وجريئة لإشراك صوت النساء في السياسة الداخلية ومناقشة الإستراتيجية لمساعدتهم على نيل مزيد من الأصوات وتطوير برامج انتخابية أكثر استجابة لاحتياجات جميع المغاربة.

17. **تحسين مستوى تكوين ومنهجية توزيع وكلاء الأحزاب.** في ظل غياب التنسيق والتكوين المناسب، لا يمثل وكلاء الأحزاب قيمة إضافية كبيرة في العملية الانتخابية ككل أو في جهود الأحزاب للحفاظ على شفافية عمليات يوم التصويت. لذلك، وجب على الأحزاب ضمان تكوين منهجي لفائدة الوكلاء حول أدوارهم ومسؤولياتهم وتوزيعهم بطريقة منسقة.

إلى وسائل الإعلام :

18. **دعم المجهودات الرامية إلى توعية الناخبين وتوفير منابر إعلامية للنقاش.** تلعب وسائل الإعلام دورا حاسما في توعية الناخبين بإجراءات التصويت ومساعدتهم على اتخاذ خيارات مستنيرة. من واجب وسائل الإعلام توسيع وتطوير برمجة تهدف إلى توعية الناخبين بإجراءات التصويت والاهتمام بأنشطة الحملات الانتخابية والإسهام في إغناء النقاش حول القضايا المتعلقة بالسياسة العامة والانتخابية.

إلى منظمات المجتمع المدني :

19. **توسيع قاعدة المشاركة في عملية الإصلاح السياسي.** ينبغي على منظمات المجتمع المدني المغربي أن تواصل البحث عن سبل توجيه ومراقبة عملية الإصلاح السياسي في المغرب من خلال الانخراط في حوار وطني بين السلطات والمواطنين ولا سيما النساء والشباب. يمكن أن يشكل المجتمع المدني جسرا أساسيا بين المواطنين المغاربة والحكومة، عندما يناضل لاتخاذ إجراءات تهم قضايا رئيسية بالنسبة للشعب.

البيان التمهيدي عن الانتخابات التشريعية في المغرب

26 نونبر 2011

I. الملخص التنفيذي

أطلق الملك محمد السادس عملية الإصلاح الدستوري بهدف فتح فضاء سياسي، على خلفية حركات الربيع العربي التي طالبت بالمزيد من المساءلة السياسية والاقتصادية وبإشراك المواطنين في تسيير شؤون الدولة، بما في ذلك الحركات الاحتجاجية الشعبية التاريخية التي تزعمها الشباب في مستهل 2011. واستعدادا لانتخابات 25 نونبر التشريعية، اعتبر العديد من المغاربة هذه الانتخابات بمثابة اختبار لمدى دعم الشعب لمسلسل الإصلاح السياسي الذي تشهده البلاد.

عرفت هذه الانتخابات نسبة مشاركة بلغت 45 بالمائة، وهي نسبة تفوق بقليل النسبة المسجلة في الانتخابات التشريعية لعام 2007. إلا أن القلق الذي تم التعبير عنه على الصعيد الوطني، بالدعوة إلى مقاطعة الانتخابات من طرف حركة 20 فبراير وبعض الأحزاب السياسية، من جهة، وكذا العدد الكبير من الأصوات الملغاة والمرفوضة (والتي بلغت حسب ملاحظي المعهد الديمقراطي الوطني 20 بالمائة) من جهة أخرى، تعتبر جميعها إشارات لاهتمام المواطنين بمواصلة وتعميق الإصلاحات السياسية.

ومن ناحية أخرى، زارت البعثة المكوَّنة من 41 ملاحظا، قبل وخلال يوم الاقتراع، أكثر من 200 مكتب تصويت في 31 دائرة انتخابية. وقبل ملاحظتهم لعملية التصويت وفرز الأصوات وجدولة النتائج خلال يوم الانتخابات، التقى ملاحظو المعهد الديمقراطي الوطني مع مجموعة من المواطنين والمسؤولين الحكوميين وممثلي الأحزاب السياسية والمرشحين والملاحظين المحليين وممثلي منظمات المجتمع المدني والصحفيين المحليين والدوليين والأكاديميين. ورغم أن أعضاء البعثة شهدوا أو سمعوا عن بعض الخروقات المعزولة، إلا أنهم أكدوا أن الانتخابات مرت عموما في أجواء جيدة وفقا للإجراءات المتبعة. ومع أن الدستور المغربي ينص على المناصفة والمساواة بين الجنسين، سجل أعضاء البعثة ضعف مشاركة النساء على مستوى مكاتب التصويت بالإضافة إلى ضعف نسبة الناخبات في بعض مناطق المملكة.

ومن الناحية التقنية، بدا تدبير الانتخابات سليما وشفافا من حيث الإجراءات. ومع ذلك، يعتقد أعضاء الوفد أنه من الضروري اتخاذ بعض التدابير بغية تحسين العملية الانتخابية بالمغرب وتعزيز ثقة الناخبين، إذ أن مثل هذه التدابير من شأنها أن تعزز انخراط المواطنين والناخبين في جميع مراحل العملية الانتخابية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، يمكن أن تشمل هذه التدابير: تبسيط تصميم ورقة التصويت، وتثقيف الناخبين بشأن إجراءات ومساطر الاقتراع، علاوة على ملائمة هذه الإجراءات مع القواعد والمعايير المعترف بها دوليا.

ومن ثم، يقدم أعضاء البعثة، بكل احترام، توصيات للمغرب بتبني حوار سياسي أكثر شمولية وتشاركية من أجل إشراك جميع فئات المجتمع في اتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبل بلدهم. فعلى الرغم من تراجع حماس المواطنين المغاربة خلال الأشهر الأخيرة، إلا أن الكثيرين منهم برهنوا يوم الاقتراع على إيمانهم بأن العملية الانتخابية هي بمثابة وسيلة لتحقيق المزيد من الإصلاحات. وبالتالي، الفرصة متاحة الآن، ويتعين على المنتخبين الجدد البحث

عن سبل لتحقيق رغبات المواطنين المغاربة المشروعة في المشاركة الفعلية والهادفة في عمليات صنع القرارات السياسية سواء على مستوى الأحزاب السياسية أو الحكومة.

وتقرّ البعثة بأننا ما زلنا في الفترة الأولى من مرحلة ما بعد الانتخابات وأنه لم يتم بعد الإعلان عن النتائج النهائية وأنه سيتعين البث في الشكاوى والطعون التي يمكن تقديمها وفقا لسيادة القانون. ومن ثم، لا تنوي البعثة في الوقت الراهن تقديم تقييم شامل ونهائي عن العملية الانتخابية حيث أن الشعب المغربي، ممثلا في المواطنين والناخبين، هو من سيحدّد مصداقية هذه الانتخابات ودرجة أهميتها بالنسبة لمسلسل الإصلاح الديمقراطي الذي تشهده البلاد.

II. الخلفية

شكل المعهد الديمقراطي الوطني بعثة من 41 ملاحظا معتمدا ينتمون إلى 21 بلدا تم توزيعهم على أكثر من 200 مكتب تصويت في مختلف أنحاء المغرب خلال يوم الاقتراع. وترمي هذه البعثة إلى إجراء ملاحظة محايدة لجميع جوانب العملية الانتخابية - بما في ذلك الحملة الانتخابية، وعملية التصويت وفرز الأصوات خلال يوم الاقتراع، والفترة ما بعد الانتخابات - وإبراز اهتمام المجتمع الدولي بالعملية السياسية والانتخابية بالمغرب. وقد تم إجراء تقييم قبل الانتخابات خلال شهر أكتوبر من أجل تنوير عمل البعثة فضلا عن إرسال 10 ملاحظين على المدى الطويل لأزيد من شهر قبل موعد الانتخابات.

وقد ترأس البعثة كل من السيد بوب راي، زعيم الحزب الليبرالي في كندا والوزير الأول السابق في أونتاريو؛ والسيد عبد الله الدرازي من البحرين، الأمين العام للجمعية البحرينية لحقوق الإنسان؛ والسيد كاستريوت إسلامي من ألبانيا، عضو برلماني سابق بالبرلمان الألباني والوزير السابق للشؤون الخارجية؛ والسيدة سالي شيلتون كولبي من الولايات المتحدة الأمريكية، نائبة الأمين العام السابقة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛ والسيدة شاري برايان من الولايات المتحدة الأمريكية، نائبة رئيس المعهد الديمقراطي الوطني.

المعهد الديمقراطي الوطني منظمة غير ربحية، لا حزبية، تعمل من أجل دعم وتعزيز المؤسسات الديمقراطية في العالم من خلال تشجيع مشاركة المواطنين والانفتاح والمساءلة على مستوى الحكومة. ويعمل المعهد الديمقراطي الوطني بالمغرب منذ سنة 1997 مع عدد من المؤسسات المدنية والسياسية التي تطبق القيم الديمقراطية. كما نظم المعهد الديمقراطي الوطني بعثة دولية لملاحظة الانتخابات التشريعية بالمغرب عام 2007، وكانت أول بعثة تلاحظ الانتخابات بالمغرب.

قبيل موعد الانتخابات في 25 نونبر، التقى أعضاء البعثة بممثلين عن الأحزاب السياسية الرئيسية، وقيادات من المجتمع المدني؛ وبعض المواطنين الملاحظين، بالإضافة إلى مسؤولين حكوميين، بما في ذلك مسؤولين عن تدبير الانتخابات والمجلس الوطني لحقوق الإنسان (CNDH)، علاوة على وسائل الإعلام، وممثلين عن المجتمع الدولي. وفي يوم الانتخابات، قام أعضاء البعثة بزيارة أكثر من 200 مركز اقتراع في 31 دائرة انتخابية. وقد نظم المعهد الديمقراطي الوطني أنشطته وفقا لقوانين المغرب وإعلان مبادئ الملاحظة الدولية للانتخابات الصادر عن الأمم المتحدة عام 2005 والذي صادقت عليه 39 منظمة حكومية وغير حكومية.

III. سياق الانتخابات

في فبراير الماضي، قامت مجموعة من الشباب المغاربة المنظمين، مستلهمة من نظرائهم الشباب في شمال أفريقيا، بحشد الجماهير في احتجاجات في الشوارع في جميع أنحاء البلاد لم يسبق لها مثيل تطالب بإصلاح سياسي واسع النطاق. وعلى الرغم من الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي أجريت في السنوات الأخيرة، كانت الضغوط الشعبية تطمح إلى تغيير أعمق، وبالخصوص إلى مؤسسات سياسية أكثر فعالية ومساءلة وتجاوبا. وقد استجاب الملك محمد السادس لهذه النداءات في غضون أسابيع من خلال إطلاق عملية الإصلاح الدستوري، التي تلاها استفتاء شعبي في شهر يوليوز حظي بحماس الناخبين الذين صوتوا على الدستور الجديد. وفي هذا السياق، تم، بعجالة، سن قوانين جديدة تنظم العملية الانتخابية وتحديد موعد الانتخابات البرلمانية في 25 نونبر، تقريبا قبل سنة كاملة من الموعد المقرر.

قبل الانتخابات البرلمانية لعام 2007، عرف المغرب عقدا من التغيير حيث اتسع المجال السياسي في إطار النظام الحالي. وقد أشار تقرير المعهد الديمقراطي الوطني عن تلك الانتخابات - أول انتخابات تخضع لملاحظة بعثة دولية - أنه على الرغم من أن الإجراءات كانت منظمة وشفافة يوم الاقتراع، فإن انخفاض نسبة مشاركة الناخبين (37 بالمائة) والنسبة العالية من التصويت بورقة بيضاء، أو الأصوات الملغاة، أو المرفوضة (19 بالمائة) عبرت عن أن النظام السياسي المغربي لم يستطِع تعزيز ثقة الناخبين في المؤسسات السياسية والفاعلين السياسيين في البلاد. لكن المغرب حقق خطوة إلى الأمام بفضل نسبة المشاركة القوية (52 بالمائة) في الانتخابات البلدية في يونيو 2009 وتحسين إجراءات التصويت. وفي الوقت نفسه، أشارت نسبة عالية من الشكاوى الرسمية (ما يعادل ثمان شكاوى عن كل 100 ناخب)، والأصوات الملغاة (11 بالمائة) أنه لم يتم بعد حل بعض القضايا الأساسية.

ومن جهة أخرى، قدمت استجابة الملك للاحتجاجات الشعبية في مستهل هذا العام فرصة لإدخال مزيد من الإصلاحات على النظام السياسي المغربي. وقد أشارت مجموعات عديدة، في أعقاب الاستفتاء على الدستور، إلى تحسينات هامة، منها التزام الملك بتعيين الوزير الأول من الحزب الفائز بأكبر عدد من المقاعد في البرلمان، وكذلك توسيع سلطة الوزير الأول لتعيين كبار الموظفين العموميين؛ والالتزام بالعمل من أجل "المناصفة" بين الرجل والمرأة والذي شمل تخصيص 60 مقعدا للنساء في البرلمان من اللائحة الوطنية التي تضم 90 مقعدا 30 منها للشباب، بالإضافة إلى الاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة رسمية. لكن وعلى الرغم من النسبة العالية للتصويت على الدستور الجديد، استمر النقاش حول التعديلات الدستورية وهل هي كافية لكي تمثل إصلاحا حقيقيا. وقد اعتبر بعض المغاربة فترة حملة الاستفتاء نموذجا عن عدم تكافؤ أرضية الملعب السياسي بالمغرب، حيث استفاد مؤيدو الاستفتاء من موارد الدولة ومن دعم الشخصيات الدينية من أجل تعزيز المصادقة عليه.

في أعقاب الاستفتاء في يوليوز، حددت وزارة الداخلية موعد الانتخابات وأصدرت تشريعا جديدا ينظم عملية الانتخابات. لكن اختيار تاريخ 25 نونبر كموعد للاستحقاقات لم يترك متسعا من الوقت لنقاش ومراجعة وتشاور مجدي بشأن مختلف جوانب القانون الجديد. فضلا عن ذلك، كان التغيب في البرلمان معتادا خلال مناقشات الجوانب الرئيسية من قانون الانتخابات والتصويت عليه.

من جهة أخرى، لم يأخذ التشريع الجديد بالاعتبار العديد من التوصيات الإيجابية التي قدمتها مجموعات مغربية لملاحظة الانتخابات، وملاحظون دوليون للانتخابات، والمجموعات النسائية، وغيرها من منظمات المجتمع المدني. وحيث أن الإطار الانتخابي لم يأت بتغيير جوهري يُذكَر، تراجع الحماس والحيوية اللذان يواكبان الانتخابات. وبحسب معاينة بعثة المعهد الديمقراطي الوطني لتقييم فترة ما قبل الانتخابات التي زارت المغرب في شهر أكتوبر، يتلخص التحدي الأكبر في هذه العملية الانتخابية في زرع الثقة بين الناخبين والمواطنين بشكل عام بشأن نزاهة العملية السياسية ومؤسسات الحكامة في المغرب.

IV. الملاحظات

الفترة ما قبل الانتخابات والحملة الانتخابية

ثقة المواطنين. سجل ملاحظو المعهد الديمقراطي الوطني على المدى الطويل فتورا لدى الناخبين قبل موعد الاستحقاقات في معظم مناطق المغرب. وقد عبرت، بشكل واضح وصريح، الاحتجاجات الأسبوعية لحركة 20 فبراير، ولاسيما الشباب، عن عدم رضاها عن الإصلاحات التي بدأت في مارس 2011. وعلى الرغم من القيود القانونية التي تحظر تحريض الناخبين على الامتناع عن التصويت، نظم المتظاهرون في نهاية المطاف مظاهرات لمقاطعة الانتخابات في جميع أنحاء البلاد خلال الأسابيع الأخيرة من فترة الحملة الانتخابية. بل وتساءل بعض المواطنين الذين لا يؤيدون مقاطعة الانتخابات عن مدى إمكانية تأثير ممثليهم على القرارات التي سيتم اتخاذها ومن ثم إحداث تغيير ملموس في مجتمعاتهم.

الاستعدادات الانتخابية. تحملت وزارة الداخلية مسؤولية إدارة جميع الجوانب المتعلقة بالانتخابات رغم توصيات الملاحظين الدوليين بالتفكير في إحداث هيئة مستقلة لإدارة انتخابية. وقد أفاد بعض المسؤولين، في الأسابيع التي

سبقت الانتخابات، أن تعيين موظفي مكاتب التصويت وإعداد مواد التصويت تم وفقا للجدول الزمني، وإن سجلت بعثة المعهد الديمقراطي الوطني بعض التناقضات. ففي اليوم السابق للانتخابات، شهد بعض الملاحظين من المعهد الديمقراطي الوطني على التنظيم المحكم لتخزين وتوزيع هذه المواد، بينما سجل آخرون نقصا في تكوين المسؤولين وتأخر تسليم هذه المواد إلى المناطق القروية.

من جهة أخرى، نشرت الوزارة عبر الموقع الإلكتروني أداة[29] تمكن المواطنين من التحقق و من تحديد مكاتب التصويت المخصصة لهم، شريطة معرفتهم لاسم الدائرة الانتخابية التي يتبعون لها. وأشار الناخبون المسجلون في معظم المناطق أنهم تلقوا أيضا إشعاراً بشأن مكاتب التصويت الخاصة بهم عن طريق البريد. وعلى الرغم من هذه الابتكارات، لم يتمكن الملاحظون الدوليين من الحصول على قائمة شاملة لمكاتب التصويت أو من إيجاد قوائم هذه المكاتب في بعض مكاتب الإدارة المحلية في الأيام الخمسة السابقة لموعد الاقتراع. وبالإضافة إلى ذلك، كان استخدام الأداة المتاحة على الإنترنت محدودا وبالتالي، لا ينبغي اعتبارها كبديل للمزيد من المعلومات الشاملة المطلوبة لتخطيط ملاحظة الأحزاب لعملية الاقتراع، أو الرصد الداخلي، أو جهود الملاحظة الدولية. ومن ناحية أخرى، لاحظ الملاحظون، مع بعض القلق، أن مسؤولين في مكاتب التصويت وممثلي الأحزاب، والسلطات الانتخابية كانوا، في كثير من الأحيان، يقدمون شروحات متباينة، وفي بعض الحالات، متناقضة حول القواعد والمساطر لتحديد الأصوات الصحيحة والعمليات الحسابية المطلوبة لتخصيص المقاعد البرلمانية وفقا لنظام التمثيل النسبي في المغرب. وفي بعض الدورات التدريبية لموظفي مكاتب التصويت التي حضرها ملاحظو المعهد الديمقراطي الوطني، بدا بعض المسؤولين عن مكاتب التصويت مرتبكين بشأن هذه القضايا ذاتها إذ كانوا يطرحون تساؤلات حول اتساق المساطر التي ستطبق في يوم الاقتراع.

تسجيل الناخبين. أعلنت وزارة الداخلية عن تسجيل 13,475,435 ناخبا للانتخابات التشريعية، أي بزيادة تناهز 100,000 ناخب عن الانتخابات المحلية[30] لعام 2009، ولكن بانخفاض طفيف عن مستوى عام 2007 حيث تم تسجيل حوالي 15,5 مليون ناخب. وإذا شكلت المراجعة الاستثنائية لسجل الناخبين التي دامت 30 يوما وتمديد الأجل لمدة يومين، فرصة هامة لتسجيل ناخبين جدد، فإنه من الصعب تقييم درجة نجاح هذه العملية في ظل غياب أي معلومات حول عدد الناخبين المؤهلين الإجمالي. لكن، كان هناك تطور إيجابي، إذ كان تصنيف أعداد الناخبين المسجلين حسب النوع الاجتماعي، ومكان الإقامة، والسن، متاحا للمرة الأولى على شبكة الإنترنت[31]. كما كان بإمكان الناخبين التحقق من تسجيلهم عبر الإنترنت أو عبر الرسائل النصية على الهواتف المحمولة. وعلى الرغم من هذه الابتكارات، قليلة كانت المعلومات المتوفرة للناخبين في المناطق القروية حول كيفية وأين ومتى أو حتى لماذا يتعين عليهم التحقق من ورود أسمائهم في قائمة الناخبين.

توعية الناخبين. على نقيض الجهود واسعة النطاق التي بذلت لتحفيز المواطنين على الخروج للتصويت على الاستفتاء في يوليوز المنصرم، لم تكن أنشطة توعية الناخبين مرئية على نطاق واسع خلال الفترة المؤدية إلى الانتخابات. لقد قامت وزارة الداخلية بتوزيع منشورات لتوعية الناخبين وبثت بعض الإعلانات على التلفزيون لإخبار الناخبين بإجراءات التصويت في الأيام التي سبقت الانتخابات. كما نفذت المنظمات الشبابية والنسائية بعض الأنشطة الهادفة لتثقيف الناخبين. كما ضاعفت الأحزاب السياسية جهودها المبذولة لتعبئة الناخبين كرد فعل على دعوات المطالبة بمقاطعة الانتخابات التي دعت إليها حركة 20 فبراير في مظاهراتها الاحتجاجية الأسبوعية المنظمة خلال الأيام الأخيرة من الحملة. ومع ذلك، ركزت معظم هذه الجهود ببساطة على جلب الناخبين إلى صناديق الاقتراع لضمان أعلى معدلات المشاركة، بدلا من التوعية الفعلية للناخبين، أو مناقشة برنامج الحملة للأحزاب السياسية، أو وضع الانتخابات في إطار أوسع للعملية السياسية. ونظرا لتعقيد تصميم بطاقات الاقتراع، قد تعزى النسبة العالية للأصوات الملغاة إلى محدودية جهود توعية الناخبين.

الحملة. كانت الشوارع، حتى عشية الانتخابات، هادئة نسبيا وخالية إلى حد كبير من أنشطة الحملة الانتخابية التي كانت، إلى حد كبير، بطيئة في بداية الحملة، وظلت هادئة نسبيا طوال الفترة القصيرة للحملة والتي دامت 13 يوما.

---

[29] المرجو الإطلاع على الموقع: www.elections2011.gov.ma

[30] أعلنت وزارة الداخلية عن تسجيل 13,360,219 ناخب للانتخابات المحلية لعام 2009 (www.elections2009.gov.ma)

[31] www.listeselectorales.ma/statistiques_S_FR.html

في الأيام الأخيرة التي سبقت الانتخابات، شهد الملاحظون عددا صغيرا من المسيرات والقوافل، وتظاهرات أخرى ذات الصلة بالحملة ولاحظوا أن أنشطة الحملة كانت عموما أكثر وضوحا في المناطق القروية، حيث ركزت الأحزاب السياسية على التواصل المباشر بالناخبين، مثلا من خلال طرق الأبواب لتوزيع منشورات. بشكل عام، تم في كل من المناطق القروية والحضرية، تجنيد مجموعات من الشباب للقيام بهذه الأنشطة وتوزيع النشرات بدلا من تفويض أنصار أو أعضاء الحزب لإنجازها. وفي كثير من الحالات، كان هؤلاء العاملون يوزعون منشورات الحملة في الأماكن العامة كالأسواق دون أدنى تواصل مباشر مع الناخبين. وفي حالات كثيرة، ركزت أنشطة الحملة على وكيل اللائحة الانتخابية المحلية أكثر من التركيز على رسالة معينة أو برنامج الحزب.

الملاحظة. يعتبر ضمان ملاحظة الانتخابات بموجب القانون من أهم التطورات الإيجابية في الإصلاحات الأخيرة التي عرفها المغرب. كما أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، باعتباره الأمانة العامة للجنة الخاصة باعتماد الملاحظين، تحلى بالجدية والاحترافية. ومع ذلك، شكل الموعد النهائي لتقديم طلبات التسجيل من قبل الملاحظين الدوليين والمحليين، والمحدد في 10 أيام، تحديا كبيرا أمام مجموعات المواطنين لملاحظة الانتخابات. فبينما كانت اللجنة الخاصة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان يبحثان عن حلول في الأيام الأخيرة قبل الانتخابات، كانت بعض كبار مجموعات الملاحظة في البلاد تناضل (وفي بعض الحالات فشلت) للحصول على الاعتماد لثلث ملاحظيها المتوقعين. وعلاوة على ذلك، فإن العدد الهائل من مكاتب التصويت، ما يقرب من 40,000 مكتب، جعل الملاحظة الشاملة تحديا أمام جميع الأحزاب ومجموعات الرصد.

مشاركة المرأة. تُعَد الأحكام الدستورية الرامية إلى تعزيز المناصفة بين الرجال والنساء تطورا هاما في الإطار القانوني بالمغرب. ومع ذلك، تعترف جميع الأحزاب ومجموعات المجتمع المدني تقريبا أن النظام الجديد - تخصيص 60 من 90 مقعدا على اللائحة الوطنية للنساء - لا يرقى إلى هدف المناصفة. في نهاية فترة تسجيل المرشحين، ترأست النساء في اللائحة أقل من ثلاثة في المائة من اللوائح الانتخابية المحلية. وحيث أنه في إطار هذا النظام الانتخابي الذي لا يرجح أي حزب للفوز بأكثر من مقعد واحد عن كل دائرة انتخابية، فمن المعقول ألا تتجاوز مشاركة النساء نسبة 15 في المائة المضمونة لها من المقاعد. ومن جهة أخرى، لاحظ الملاحظون أن المرشحين على اللائحة الوطنية نظموا حملاتهم عادة مع وكيل لائحة الدائرة المحلية، ولم يشهدوا مشاركة النساء في أنشطة الحملة إلا في حالات نادرة. وعلى غرار ذلك، لاحظ المعهد الديمقراطي الوطني، خلال الدورات التكوينية القليلة لموظفي مكاتب التصويت التي استطاع حضورها للملاحظة، أن نسبة النساء بلغت أقل من 3 في المائة من مجموع المشاركين.

يوم الاقتراع

تمت الانتخابات في جو ساده الهدوء في جميع أنحاء البلاد، كما أن إجراءات التصويت وفرز الأصوات نفذت بطريقة موحدة وشفافة إلى حد كبير. وإذ لاحظ الملاحظون أن موظفي مكاتب التصويت بدوا عموما على دراية بالعملية الانتخابية ومحايدين في أداء واجباتهم، فإنهم أعربوا عن قلقهم إزاء ضعف عدد النساء الموظفات في هذه المكاتب.

من جهة أخرى، نتج عن النظام الجديد لتسجيل الناخبين ارتباك بين الناخبين في مختلف المناطق. فعلى الرغم من أن وزارة الداخلية استخدمت مجموعة متنوعة من الوسائل لمساعدة الناخبين على تحديد أماكن الاقتراع الخاصة بهم - بما في ذلك، الإخطارات البريدية الشخصية، ورقم هاتف للرسائل الخطية على الهواتف النقالة، وقواعد البيانات على الكمبيوتر المتوفرة في مكاتب التصويت - وجد العديد من المواطنين صعوبة في معرفة المكاتب التي يتبعون لها. كما أن بعض المواطنين كانوا يخلطون بين تعريف وتسجيل الناخبين، وجزء بسيط منهم كان يعتقد خطأً أن حيازة بطاقة التعريف الوطنية تسمح لهم بالتصويت حتى لو لم يتم تسجيلهم فعليا.

ومن ناحية أخرى، لاحظ الملاحظون في معظم المواقع أن إقبال الناخبين تزايد تدريجيا على مدار اليوم. كما سجلت بعض المناطق القروية، حيث تواجد بعض أعضاء بعثة الملاحظة، مستويات عالية من الإقبال على مكاتب التصويت، مما أدى إلى الاكتظاظ في بعض المكاتب. وأشار العديد من أعضاء البعثة إلى أن محدودية ولوج الأشخاص ذوي الإعاقات في عدد من مكاتب التصويت ربما تسببت في منع بعض الناخبين من المشاركة في

التصويت أو في ملاحظة هذه العملية. وبحلول نهاية يوم الانتخابات، أعلنت الحكومة عن نسبة 45 في المائة من المشاركة على المستوى الوطني.

وعلى الرغم من غياب احتجاجات على الانتخابات في يوم الاقتراع، سجل أعضاء بعثة المعهد الديمقراطي الوطني في مواقع متعددة معدلات بطلان التصويت تتجاوز 20 في المائة. فكثير من هذه البطاقات الملغاة كانت ورقة بيضاء أو مشطوبة. هذه بطاقات التصويت الاحتجاجية كانت متوقعة من طرف بعض الخبراء المغاربة وتم تفسيرها للمعهد بمتابعة إشارة متواصلة من العزوف وعدم الثقة في العملية السياسية. وإذا ما تأكدت هذه النسبة في الأرقام الرسمية، فإن هذا المستوى المرتفع بشكل غير عادي للبطاقات الملغاة أمر مقلق للغاية - لاسيما بالنظر إلى النسبة العالية من الأصوات الملغاة في الانتخابات البرلمانية لعام 2007 (تقدر بنحو 19 في المائة بالنسبة اللوائح المحلية و28 في المائة بالنسبة للائحة الوطنية).

وعلى الرغم من التغييرات الأخيرة في الإطار القانوني المغربي الذي يشجع الملاحظة غير الحزبية للعملية الانتخابية، واجهت بعض المجموعات المحلية للملاحظة تحديات في عملية الاعتماد، وربما شكل ذلك سبب ضعف تواجدها ولاسيما في يوم الاقتراع. وقد قابل أعضاء بعثة المعهد الديمقراطي الوطني ممثلين عن الأحزاب في معظم مكاتب التصويت، لكن مستوى تكوينهم للاضطلاع بالدور المنوط بهم خلال العملية الانتخابية كان متفاوتا بشكل كبير.

V. التوصيات

في إطار مبدأ التعاون الدولي، تقدم البعثة بكل تواضع واحترام التوصيات العامة التالية:

- على الرغم من ارتفاع نسبة المشاركة في هذه الانتخابات بشكل قليل عن المستوى المسجل في انتخابات 2007، فإن الاستياء المتواصل والمعبر عنه في جميع أرجاء البلاد بجهود لتشجيع مقاطعة الانتخابات، بما في ذلك من قبل حركة 20 فبراير وعدة أحزاب سياسية، فضلا عن ارتفاع عدد البطاقات الملغاة والبيضاء يعزز الرسالة التي بعث بها العديد من المغاربة خلال انتخابات عام 2007 والمتمثلة في الحاجة إلى مواصلة وزيادة الإصلاحات السياسية المجدية لتلبية تطلعات الشعب. ولا تدَّعي البعثة اقتراح الطبيعة المحددة للإصلاحات السياسية التي ينبغي النهوض بها، بل تقترح بالأحرى، أن تكون الإصلاحات الخاصة موضوع تشاور وتفاوض مفتوح بين المغاربة، بما في ذلك ممثلين عن القصر الملكي والحكومة والشعب والأحزاب السياسية والصحافة والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني - مع بذل جهود خاصة لإشراك الشباب المغربي المنخرط في العملية السياسية في أي نشاط من هذا القبيل. ونظرا لتزايد توقعات الجمهور المغربي خلال هذه الفترة المضطربة التي تشهد تغيرات في جميع أنحاء المنطقة، تقترح البعثة أن يتم إجراء مثل هذا الحوار بشكل منتظم.

- ونظرا لارتباك الناخبين المرتبط بغموض يسود عددا من جوانب القانون وتعقيد نظام الانتخابات في المغرب، ينبغي إجراء مراجعة دقيقة لمساطر الانتخابات بهدف تحسين القواعد والإجراءات بغية تقليص إمكانية حدوث أي التباس أثناء الانتخابات في المستقبل - وقد يكون تبسيط عملية الاقتراع أهم مثال على ذلك. ومن جهة أخرى، ينبغي تطوير وتنفيذ برامج أقوى لتثقيف وتوعية الناخبين من أجل الحد من ارتباك الناخبين وتسهيل قدرتهم على الاختيار السليم والصائب قبل الإدلاء بأصواتهم في صناديق الاقتراع. ويتعين على الحكومة، بغية تحقيق مزيد من الشفافية، إصدار النتائج المفصلة للانتخابات بحسب مكاتب التصويت في أسرع وقت ممكن بعد انتهاء الانتخابات - وهذه توصية قدمها الملاحظون الدوليون في عام 2007.

- يعتبر تخصيص عدد من المقاعد في البرلمان للمرأة من خلال اللائحة الوطنية خطوة هامة تضمن تمثيل للنساء نسبة 15 في المائة (أي زيادة بنسبة 6 في المائة عن الانتخابات البرلمانية السابقة). لكن هذا الإجراء يبقى غير كافٍ بالنظر إلى تطلعات الدستور الجديد لتحقيق المناصفة بين الجنسين. وحيث تتواصل إصلاحات سياسية أخرى، يجب التفكير في أفضل الوسائل التي من شأنها تقوية وتعزيز تمثيل النساء في الحياة السياسية

المغربية، سواء كمرشحات، أو منتخبات، أو أعضاء في قيادة الأحزاب السياسية، أو موظفات في مكاتب التصويت.

وسوف تدرج توصيات خاصة بشأن مساطر الانتخابات في التقرير النهائي للبعثة.

VI. البعثة والملاحظة الدولية

يتعين على عملية التقييم الدقيق والكامل لأي انتخابات أن تأخذ بعين الاعتبار جميع جوانب هذه العملية الانتخابية، حيث لا يمكن تحليل أي انتخابات بمعزل عن السياق السياسي الذي تتم فيه. ومن بين العوامل التي يجب مراعاتها نذكر: الإطار القانوني للانتخابات، بما في ذلك قانون الانتخابات والقوانين ذات الصلة؛ وقدرة المواطنين على البحث عن المعلومات وتلقي المعلومات الكافية والدقيقة بشأن الخيارات السياسية؛ وقدرة المنافسين السياسيين على التنظيم والتواصل مع المواطنين من أجل كسب دعمهم؛ وتوفير وسائل الإعلام لتغطية الأحزاب والمرشحين والقضايا المطروحة في الانتخابات؛ وحرية المواطنين والمتنافسين السياسيين على الانخراط في العملية السياسية والانتخابية دون التخوف من عمليات العنف والترهيب أو الانتقام لخياراتهم؛ وتنفيذ عملية تسجيل الناخبين ونزاهة السجل النهائي للناخبين؛ والحق في الترشح للانتخابات، وإجراء عملية التصويت وفرز الأصوات، وتبويب النتائج، ونقلها والإعلان عنها؛ والتعامل مع الشكاوى الانتخابية؛ وتعيين المنتخبين. وتجدر الإشارة أيضا أنه لا يوجد إطار انتخابي مثالي، فجميع العمليات الانتخابية والسياسية تواجه تحديات.

أصبحت الملاحظة الدولية للانتخابات تحظى بقبول واسع لدى عدد من البلدان في جميع أنحاء العالم، فهي اليوم تلعب دورا مهما في تعريف المواطنين والمجتمع الدولي بطبيعة العملية الانتخابية في كل بلد. وتسعى الملاحظة الدولية للانتخابات، عندما تتم وفقا للمبادئ المعترف عليها لعمليات التقييم المحايد، إلى تعزيز نزاهة العمليات الانتخابية من خلال تشجيع أفضل الممارسات الانتخابية وردع السلوكيات السيئة، وكذلك من خلال تحديد المشاكل والمخالفات التي من شأنها أن تفضي إلى تقويم فعال.

وقد رحبت البلدان في جميع مراحل التطور الديمقراطي بملاحظي الانتخابات الدوليين. وترتكز بعثة الملاحظين الدوليين التابعة للمعهد الديمقراطي الوطني في عملها على تجربة المعهد المتراكمة على مدى 25 عاما في ملاحظة أكثر من 200 انتخابات بمختلف أرجاء العالم، بما في ذلك إرسال بعثات إلى تونس، والأردن، ولبنان، والضفة الغربية وقطاع غزة، واليمن. ومن جهة أخرى، يُجري المعهد الديمقراطي الوطني ملاحظة الانتخابات وفقا لإعلان مبادئ الملاحظة الدولية للانتخابات الذي صادقت عليه 39 منظمة حكومية وغير حكومية، بما في ذلك الأمانة العامة لمنظمة الأمم المتحدة.

وفي الختام، يعبر أعضاء البعثة عن امتنانهم للترحيب والتعاون الذي تلقونه من قبل الناخبين، والمسؤولين عن الانتخابات والمرشحين وقادة الأحزاب السياسية وملاحظي الانتخابات المحليين ونشطاء المجتمع المدني والمسؤولين الحكوميين. فقد كان المعهد الديمقراطي الوطني معتمدا رسميا من قبل المجلس الوطني لحقوق الإنسان لتنظيم بعثة للملاحظة الدولية للانتخابات، ويود، في هذا المقام، تقديم الشكر للمجلس على الدعم والمساعدة. وتقدم البعثة هذا البيان بشأن الانتخابات بهدف دعم وتعزيز المؤسسات الديمقراطية بالمغرب.

معلومات للاتصال بالمعهد الديمقراطي الوطني

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالسيدة كاثي جست (Kathy Gest) في واشنطن العاصمة عن طريق البريد الإلكتروني: kgest@ndi.org أو عبر الهاتف على الرقم: 5535 728 202 1 + ؛ أو بالسيد جيفري إنكلند (Jeffrey England) بمكتب الرباط، المغرب على البريد الإلكتروني: jengland@ndi.org أو عبر الهاتف على الرقم: 19-16-67-537(0) 212+.

II. ملخص نتائج الانتخابات حسب الدوائر

الجهة	الإقليم	عدد المقاعد في الاقليم	عدد الناخبين المسجلين	الناخبين المسجلين لكل مقعد	نسبة الإقبال	نسبة بطاقات اقتراع فارغة أو ملغاة	مجموع الأصوات الصالحة ناقص الأصوات التي دون عتبة 6٪ *	المتوسط الانتخابي **
الشاوية - وردیغة	بن سليمان	3	100.733	33.578	57%	26%	35.899	11.966
	برشيد	4	146.383	36.596	56%	28%	40.433	10.108
	خُريبْكة	6	254.837	42.473	36%	37%	49.109	8.185
	سْطات	6	255.997	42.666	44%	38%	47.839	7.973
دكالة - عبدة	الجديدة	6	278.810	46.468	43%	26%	74.485	12.414
	آسفي	6	289.040	48.173	34%	32%	46.993	7.832
	سيدي بنور - ولاد فرج	4	193.439	48.360	43%	27%	50.068	12.517
	اليوسفية	2	100.725	50.363	45%	24%	32.254	16.127
فاس - بولمان	بولمان	3	87.064	29.021	59%	29%	25.276	8.425
	فاس الشمالية	4	174.048	43.512	46%	36%	42.373	10.593
	فاس الجنوبية	4	191.734	47.934	47%	26%	55.779	13.945
	مولاي يعقوب	2	64.984	32.492	63%	27%	23.232	11.616
	صفرو	3	126.375	42.125	51%	25%	40.216	13.405
الغرب - بني حسين	الغرب	3	128.578	42.859	53%	16%	47.315	15.772
	القُنيطرة	4	281.110	70.278	45%	20%	88.756	22.189
	سيدي قاسم - مشرع بلقصيري	5	203.387	40.677	54%	21%	73.909	14.782
	سيدي سليمان	3	140.437	46.812	48%	27%	31.227	10.409
الدار البيضاء الكبرى	عين الشق	3	127.771	42.590	42%	31%	29.307	9.769
	عين السبع - حي المحمدي	4	220.111	55.028	35%	35%	39.520	9.880
	الفداء - مرس سلطان	3	172.190	57.397	33%	39%	26.246	8.749
	بن مسيك	3	124.369	41.456	39%	31%	30.825	10.275
	الدار البيضاء - أنفا	4	239.310	59.828	39%	40%	44.045	11.011
	حي الحسني	3	147.444	49.148	37%	41%	26.509	8.836
	مدْيونة	2	53.673	26.837	61%	35%	19.252	9.626
	المحمدية	3	171.231	57.077	42%	34%	39.011	13.004
	مولاي رشيد	3	191.521	63.840	34%	44%	28.322	9.441

الجهة	الإقليم	عدد المقاعد في الاقليم	عدد الناخبين المسجلين	الناخبين المسجلين لكل مقعد	نسبة الإقبال	نسبة بطاقات اقتراع فارغة أو ملغاة	مجموع الأصوات الصالحة ناقص الأصوات التي دون عتبة 6٪ *	المتوسط الانتخابي **
	النواصر	3	87.128	29.043	54%	31%	26.654	8.885
	سيدي البرنوصي	3	206.290	68.763	36%	45%	31.177	10.392
كَلميم ـ السمارة	أسا زاك	2	16.516	8.258	77%	10%	9.223	4.611
	السْمارة	2	25.149	12.575	59%	26%	9.930	4.965
	كَلميم	2	96.242	48.121	54%	16%	39.455	19.728
	طانْطان	2	42.523	21.262	59%	14%	19.725	9.862
	طاطا	2	63.634	31.817	66%	19%	28.262	14.131
العيون ـ بوجْدور	بوجْدور	2	23.594	11.797	72%	12%	14.244	7.122
	العيون	3	102.729	34.243	49%	22%	34.723	11.574
	طرفاية	2	9.549	4.775	78%	8%	6.697	3.349
مراكش ـ تانسيفت ـ الحْوز	الحْوز	4	214.678	53.670	56%	21%	86.447	21.612
	شيشاوة	4	148.012	37.003	51%	2%	50.212	12.553
	قلعة السْراغنة	4	203.829	50.957	45%	50%	27.884	6.971
	المدينة ـ سيدي يوسف بن علي	3	150.438	50.146	45%	36%	35.619	11.873
	الصْويرة	4	194.130	48.533	49%	30%	50.976	12.744
	كْليز ـ النخيل	3	151.142	50.381	49%	25%	46.529	15.510
	المنارة	3	166.435	55.478	52%	28%	47.730	15.910
	الرْحامنة	4	117.386	29.347	45%	26%	35.475	8.869
مكناس ـ تافِلالت	الحاجْب	2	99.537	49.769	53%	55%	16.466	8.233
	الرّاشدية	5	186.874	37.375	53%	28%	54.582	10.916
	إفران	2	77.680	38.840	57%	61%	8.588	4.294
	خنيفْرة	3	167.439	55.813	48%	27%	48.773	16.258
	مَكناس	6	317.938	52.990	42%	32%	66.530	11.088
	ميدلت ـ لكباب	3	130.013	43.338	51%	31%	27.949	9.316
وجْدة ـ أنكاد	بَركان	3	128.383	42.794	45%	24%	27.637	9.212
	دريوش	3	106.151	35.384	41%	17%	31.505	10.502
	فكْيك	3	68.522	22.841	52%	29%	24.131	8.044
	جْرادة	2	58.240	29.120	52%	17%	22.183	11.091

الجهة	الإقليم	عدد المقاعد في الاقليم	عدد الناخبين المسجلين	الناخبين المسجلين لكل مقعد	نسبة الإقبال	نسبة بطاقات اقتراع فارغة أو ملغاة	مجموع الأصوات الصالحة ناقص الأصوات التي دون عتبة 6٪ *	المتوسط الانتخابي **
	النّاظور	4	225.156	56.289	34%	42%	39.626	9.906
	وجْدة ـ أنكَاد	4	242.870	60.718	36%	32%	43.958	10.990
	تاوْريرت	2	99.896	49.948	38%	20%	28.012	14.006
واد الذهب لكْويرة	أو سرد	2	7.648	3.824	73%	20%	4.039	2.020
	واد الذهب	2	33.027	16.514	59%	23%	13.232	6.616
الرباط ـ سلا ـ زمور ـ زعير	الخميسات ـ اولماس	3	125.958	41.986	43%	35%	20.646	6.882
	الرباط ـشالة	3	127.724	42.575	50%	28%	39.525	13.175
	الرباط ـ المحيط	4	172.034	43.009	47%	34%	47.169	11.792
	سلا الجديدة	3	137.488	45.829	43%	25%	37.908	12.636
	سلا ـ المدينة	4	201.647	50.412	38%	24%	53.342	13.335
	الصخيرات ـ تمارة	4	201.134	50.284	51%	42%	43.671	10.918
	تيفلت ـ الرماني	3	119.723	39.908	51%	21%	40.570	13.523
سوس ـ ماسة ـ درعة	أكَادير إدا وتنان	4	227.820	56.955	38%	28%	45.019	11.255
	شتوكة أيت باها	3	152.368	50.789	43%	26%	45.809	15.270
	إنزكَان أيت ملول	3	197.679	65.893	36%	23%	48.902	16.301
	ورززات	2	120.138	60.069	55%	24%	43.957	21.979
	سيدي افني	2	69.501	34.751	61%	16%	32.585	16.293
	تارودانت الجنوبية	4	203.499	50.875	47%	18%	72.401	18.100
	تارودانت الشمالية	3	156.359	52.120	56%	21%	56.414	18.805
	تنغير	3	132.150	44.050	53%	30%	37.542	12.514
	تزنيت	2	111.532	55.766	48%	18%	41.624	20.812
	زاكْورة	3	108.994	36.331	51%	19%	41.681	13.894
تادلة ـ أزيلال	أزيلال-دمنات	3	95.345	31.782	51%	33%	25.767	8.589
	بني ملّال	6	238.541	39.757	41%	35%	47.217	7.870
	بزو واويزغت	3	119.655	39.885	54%	36%	28.111	9.370
	فقيه بن صالح	4	141792	35.448	70%	41%	43.006	10.752
طنجة تطوان	شفشاون	4	157.461	39.365	51%	46%	30.615	7.654
	الفحص أنجرة	2	34.317	17.159	62%	18%	14.386	7.193

الجهة	الإقليم	عدد المقاعد في الاقليم	عدد الناخبين المسجلين	الناخبين المسجلين لكل مقعد	نسبة الإقبال	نسبة بطاقات اقتراع فارغة أو ملغاة	مجموع الأصوات الصالحة ناقص الأصوات التي دون عتبة 6٪ *	المتوسط الانتخابي **
	العرائش	4	185.222	46.306	46%	32%	54.411	13.603
	المضيق-الفنيدق	2	77.441	38.721	44%	36%	19.883	9.941
	وزان-حد كرت -جرف الملحة	3	116.828	38.943	53%	22%	40.671	13.557
	طنجة - أصيلة	5	299.327	59.865	42%	35%	66.865	13.373
	تطوان	5	211.220	42.244	38%	29%	44.179	8.836
تازة - الحسيمة - تاونات	الحسيمة	4	176.191	44.048	37%	14%	51.068	12.767
	جرسيف	2	82.893	41.447	36%	21%	17.844	8.922
	قرية غفساي	3	110.279	36.760	51%	15%	45.908	15.303
	تاونات - تيسة	3	127.326	42.442	39%	23%	34.330	11.443
	تازة	5	246.966	49.393	39%	41%	48.542	9.708

بيانات مستندة على أرقام غير رسمية قدمتها مدرسة الحكامة و الاقتصاد بالرباط (EGE) من خلال موقعها الالكتروني actionpublique.ma. لم يتم بعد اصدار أية بيانات رسمية عن الحكومة المغربية.

* الحساب مبني على المعادلة التالية: {("عدد الناخبين المسجلين" * "نسبة الاقبال") * ("1 - النسبة المئوية لبطاقات اقتراع فارغة أو ملغاة")} - "الأصوات الصحيحة مادون عتبة 6٪"

** الحساب مبني على أساس المعادلة التالية : ("مجموع الأصوات الصحيحة ناقص من هم دون عتبة 6٪" / "عدد المقاعد في الاقليم")

III. ملخص نتائج الانتخابات حسب الأحزاب وتمثيل النساء

الحزب	اللائحة المحلية ٪ الاصوات *	اللائحة المحلية ٪ المقاعد	عدد المقاعد المحصلة في اللوائح المحلية		اللائحة الوطنية ٪ المقاعد	عدد المقاعد المحصلة في اللوائح الوطنية			مجموع ٪ المقاعد	مجموع المقاعد	التغير بالنسبة للبرلمان السابق (انتخابات 2007)
			المجموع	النساء		المجموع	النساء	الشباب			
حزب العدالة والتنمية (PJD)	**٪22,78**	**٪27,21**	**83**	**2**	**٪26,67**	**24**	**16**	**8**	**٪27,09**	**107**	**↑ + ٪12,89**
حزب الاستقلال (PI)	**٪12,00**	**٪15,41**	**47**	**1**	**٪14,44**	**13**	**9**	**4**	**٪15,19**	**60**	**↓ - ٪1,41**
التجمع الوطني للأحرار (RNI)	٪11,33	٪13,11	40	1	٪13,33	12	8	4	٪13,16	52	↓ - ٪0,46
حزب الأصالة والمعاصرة (PAM)	٪11,05	٪11,48	35	3	٪13,33	12	8	4	٪11,90	47	↓ - ٪5,00 **
الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (USFP)	٪8,60	٪9,84	30	0	٪10,00	9	6	3	٪9,87	39	↓ - ٪2,43
الحركة الشعبية (MP)	**٪5,80**	**٪7,87**	**24**	**0**	**٪8,89**	**8**	**5**	**3**	**٪8,10**	**32**	**↓ - ٪1,7**
الاتحاد الدستوري (UC)	٪5,80	٪5,57	17	0	٪6,67	6	4	2	٪5,82	23	↓ - %1,58
حزب التقدم والاشتراكية (PPS)	**٪5,68**	**٪3,93**	**12**	**0**	**٪6,67**	**6**	**4**	**2**	**٪4,56**	**18**	**↓ - ٪0,67**
حزب العمل المغربي (PT)	٪2,26	٪1,31	4	0	٪0,00	0	0	0	٪1,01	4	↑ + ٪0,09
حزب التجديد والإنصاف (PRE)	(غير متاح)	٪0,66	2	0	٪0,00	0	0	0	٪0,51	2	↑ + ٪0,21
الحركة الديمقراطية الاجتماعية (MDS)	٪1,71	٪0,66	2	0	٪0,00	0	0	0	٪0,51	2	↓ - ٪2,19
حزب البيئة والتنمية المستدامة (PEDD)	٪2,30	٪0,66	2	0	٪0,00	0	0	0	٪0,51	2	(حزب جديد في البرلمان)
حزب العهد الديمقراطي (AHD)	٪1,73	٪0,66	2	0	٪0,00	0	0	0	٪0,51	2	(حزب جديد في البرلمان)
جبهة القوى الديمقراطية (FFD)	٪2,84	٪0,33	1	0	٪0,00	0	0	0	٪0,25	1	↓ - ٪2,45
حزب العمل (PA)	٪1,73	٪0,33	1	0	٪0,00	0	0	0	٪0,25	1	↑ + ٪0,30
حزب الوحدة والديمقراطية (PUD)	(غير متاح)	٪0,33	1	0	٪0,00	0	0	0	٪0,25	1	(حزب جديد في البرلمان)
حزب الحرية والعدالة الاجتماعية (PLJS)	(غير متاح)	٪0,33	1	0	٪0,00	0	0	0	٪0,25	1	(حزب جديد في البرلمان)
حزب اليسار الأخضر (المغرب) (PGV)	٪0,71	٪0,33	1	0	٪0,00	0	0	0	٪0,25	1	(حزب جديد في البرلمان)

الحروف السميكة تشير إلى أعضاء الائتلاف الحاكم في 2011.

* استنادا إلى أرقام غير رسمية تقدمها مدرسة الحكامة والاقتصاد بالرباط (EGE) من خلال موقعها على شبكة الانترنت actionpublique.ma. البيانات الرسمية لم تصدر عن الحكومة المغربية. وفقا ل(EGE) ، نسبة البطاقات الملغاة هي 28 في المئة.

** حزب الأصالة والمعاصرة لم يكن موجودا حتى بعد انتخابات 2007. وعند تشكيله في عام 2008، قام باجتذاب أعضاء منتخبين من أحزاب أخرى ليصبح أكبر مجموعة برلمانية.

ملخص نتائج تمثيل المرأة في 2011	
عدد المقاعد الانتخابية المحلية التي فازت بها النساء	7
نسبة المقاعد المحلية التي فازت بها النساء (من 305 مقاعد)	٪2,3
عدد المقاعد في القائمة الوطنية التي فازت بها النساء (من 90 مقاعد, منهم 60 مخصصة للنساء و30 مخصصة للرجال دون 40 سنة)	60
مجموع المقاعد التي فازت بها النساء	**67**
نسبة تمثيل المرأة (من 395 مقاعد في مجلس النواب)	**٪17,0**
معدل التغير منذ 2007 في تمثيل المرأة	↑ + ٪6,5

IV. نظرة عامة عن النظام الانتخابي المغربي

تبنت الحكومة المغربية أول الأمر نظام التمثيل النسبي حسب قاعدة أكبر بقية المعتمد في انتخاب مجلس النواب في إطار عملية الإصلاح الانتخابي في شهر غشت 2002. تم تطبيق هذا النظام في انتخابات 2007 وبقي ساري المفعول إلى غاية نونبر 2011.

في ظل نظام التمثيل النسبي، 305 عضوا يُنتخبون على صعيد الدوائر الانتخابية المحلية ب 2 إلى 6 مقاعد، و90 عضوا يُنتخبون برسم دائرة انتخابية وطنية منها 60 مقعدا للجزء الأول المخصص للنساء و 30 للجزء الثاني المخصص للشباب الذكور. يضع كل حزب مهتم بدائرة معينة لائحة بأسماء المرشحين لا تزيد عن عدد المقاعد المخصصة في الدائرة الواحدة. تقترح قائمة المرشحين اللائحة الوطنية التي تضم 90 مرشحا لكل حزب.

يعتمد النظام المغربي ما يسمى بأسلوب اللائحة المغلقة، بمعنى أن ترتيب المرشحين على اللائحة يكون ثابتا وحسب ما يعتمده الحزب الذي يقوم بتسمية اللائحة. يختار الناخب الحزب الذي يفضله ولا يمكنه التعبير عن أية خيارات أو تفضيل أي من المرشحين عن غيرهم أو تعديل ترتيبهم. تتضمن ورقة الاقتراع أسماء الأحزاب ورموزها واسم رئيس اللائحة.

نموذج ورقة الاقتراع المعتمدة في انتخابات 2007 التشريعية

قبل سنة 2002، تمكن المرشحون اللامنتمون الذين لا ينخرطون تحت لون حزب سياسي، بترشيح أنفسهم بشكل فردي، شريطة تلبية متطلبات الأهلية الصارمة. أما في الوقت الراهن، يتمكن المرشحون اللامنتمون بترشيح أنفسهم ضمن لائحة خاصة، شريطة أن تلبي جميع المتطلبات الضرورية.[32]

يتم توزيع المقاعد بين المرشحين في دائرة على أساس "الحاصل الانتخابي" الذي يتم تحديده بقسمة عدد الأصوات المعبر عنها على عدد المقاعد المتنافس عليها:

الحاصل الانتخابي = عدد الأصوات الصحيحة / عدد المقاعد

[32] أقرت قوانين مجلس النواب أن المرشحين غير المنطوين تحت أي لواء حزبي ينبغي أن تتوافر فيهم الشروط التالية لتسجيل ترشيحهم: تقديم نسخة من البرنامج الانتخابي؛ بيان عن مصادر تمويل الحملة الانتخابية؛ وثيقة تحمل 200 توقيعا، 80% منها لناخبين و20% لنواب منتخبين، ووثيقة تتضمن 500 توقيع مصادق عليها لأعضاء البرلمان، المستشارين أو الغرف المهنية (المادة 23). وبالتالي تقدم وزارة الداخلية إشارة يتم استخدامها يوم الاقتراع.

على سبيل المثال، إذا كان عدد الأصوات المعبر عنها هو 3.000 صوتا في دائرة انتخابية ذات مقعدين، فإن الحاصل الانتخابي هو (3.000 / 2) = 1500. إذن 1.500 هو العدد الذي ينبغي الحصول عليه للفوز بمقعد انتخابي.

ليس من الصعب تحقيق الحاصل الانتخابي في الدوائر المفتوحة. أما بالنسبة للدوائر الانتخابية التي تضم عددا قليلا من المقاعد، فإن قيمة الحاصل الانتخابي مرتفعة، وبالتالي من الصعب تحقيقه، خصوصا بالنظر إلى العدد الكبير من الأحزاب التي خاضت غمار المنافسة الانتخابية.

الدوائر الانتخابية المحلية: توزيع المقاعد

لنيل المقاعد الانتخابية، يتعين على الأحزاب السياسية تحقيق الحد الأدنى من الأصوات. 6٪ هو الحد الأدنى بالنسبة للدائرة الانتخابية المحلية.[33] ويتم احتساب الحد الأدنى لكل دائرة اعتمادا على عدد الأصوات الصحيحة المعبر عنها في يوم الانتخابات.

إن لم يستطع أي حزب بلوغ الحاصل الانتخابي، يفوز الحزب الأول من ناحية عدد الأصوات بالمقعد الأول والحزب الثاني بالمقعد الثاني وتستمر هذه العملية حتى يتم شغل جميع المقاعد.

وتصبح عملية توزيع المقاعد معقدة عندما يتم بلوغ الحاصل الانتخابي. يعتمد المغرب على **نظام التمثيل النسبي حسب قاعدة أكبر بقية والحد الثابت لتوزيع المقاعد**. في ظل هذا النظام، يتم توزيع المقاعد على نحو فعال في جولتين:

1) في الجولة الأولى، يتم منح المقاعد للأحزاب التي حققت الحاصل الانتخابي. ويفوز تلقائيا بمقعد كل حزب بلغ الحاصل الانتخابي الذي يطرح بالتالي من مجموع الأصوات التي حصل عليها.

2) أما في الجولة الثانية، يتم توزيع المقاعد بين الأحزاب التي تجاوزت أصواتها الحاصل الانتخابي حسب أهمية " أكبر بقية ". إن بلغ حزب الحاصل الانتخابي وفاز بمقعد في الجولة الأولى من التوزيع، سيفوز بمقعد ثان إذا تجاوز الباقي العدد الأصلي للأصوات التي فازت بها الأحزاب الأخرى.

لتيسير فهم هذه العملية المعقدة، انظر الحسابات التوضيحية X فيما يلي لدائرة انتخابية.

نظرا لحدود الدوائر والعدد الكبير من الأحزاب السياسية، فإنه من الواضح في مثال الدائرة X، أنه يكاد يكون من المستحيل لحزب واحد الفوز بأكثر من مقعد واحد لأن أكبر بقية يجب أن تفوق العدد الأصلي للأصوات التي حصلت عليها الأحزاب المنافسة. وليس من المرجح أن يسفر هذا النظام عن توزيع المقاعد التي تتناسب بشكل وثيق لتوزيع الأصوات. في الدائرة X، على سبيل المثال، حصل الحزب (A) على 1.800 صوتا، بينما حصل الحزب (D) على 700 فقط. على الرغم من أن الحزب (A) نال 30٪ من الأصوات والحزب (D) 12٪ فقط، فللحزبين نفس نسبة التمثيل في البرلمان على حد سواء – مقعد واحد – رغم وجود فارق بينهما بنسبة 20٪ من أصوات الناخبين.

وبما أن هذا النظام يجعل من الصعب جدا فوز حزب واحد بأكثر من مقعد في دائرة انتخابية واحدة، فإنه يزيد من احتمال وجود عدد كبير من الأحزاب الممثلة بعدد قليل من الأعضاء داخل قبة البرلمان. وقد تم اعتماد نظام التمثيل

[33] حُددت العتبة في 5% بالنسبة إلى الدوائر الانتخابية المحلية عام 2002 وتم رفعها إلى 6% في عام 2007، حيث تم اعتماد هذه النسبة الأخيرة في الإصلاحات الانتخابية التي أُعلنت سنة 2011. وحُددت العتبة في 6% بالنسبة إلى اللوائح الوطنية سنة 2007، وتم خفضها إلى 3% مع الإصلاحات الانتخابية سنة 2011.

النسبي حسب قاعدة أكبر بقية بشكل متعمد وكضرورة في البلدان التي يضم برلمانها معظم القوى السياسية، كسييرا ليون في فترة ما بعد الأزمة مباشرة.[34] ويعتمد هذا النظام كذلك في كوستاريكا حيث يسفر وجود دوائر انتخابية كبيرة (ما يقرب ثمانية مقاعد في كل دائرة) ونظام الحزب السياسي الموحد عن سلطة تشريعية ذات تمثيلية كبيرة للأصوات الشعبية. تحظى الأحزاب في ظل النظام المغربي بحافز قوي إذ يتصدر المرشح الأقوى قائمة الناخبين، وبالتالي يختار الناخب بين المرشحين الذين يترأسون اللوائح الحزبية وليس البرنامج الحزبي. وفي ضوء السياق السياسي والاجتماعي، من المحتمل أن تحتل النساء المرشحات المرتبة الثانية، الثالثة، الرابعة أو الخامسة في اللوائح الحزبية، وبالتالي فوزها بمقعد في البرلمان من خلال الدائرة المحلية أمر مستعصي.

مثال: الدائرة X

الدائرة X هي دائرة انتخابية محلية ب 4 مقاعد. في يوم الاقتراع، تم فرز وعد الأصوات الصحيحة 5.640 صوتا من بين مجموع 6.000.

الحاصل الانتخابي يساوي 1.410 صوتا [مجموع الأصوات الصحيحة / عدد المقاعد = 5.640 / 4 = 1.410].

تم تحديد 338 كعتبة انتخابية [الأصوات الصحيحة المدلى بها * 6٪ = 5.640 × 6٪ = 338]

يبين الجدول أدناه نتائج الانتخابات حسب الأحزاب:

نتائج الانتخابات في الدائرة X	
الحزب	عدد الأصوات
حزب A	1.800
حزب B	1.600
حزب C	1.100
حزب D	700
حزب E	450
حزب F	320

الخطوة الأولى: تطبيق العتبة

لم يبلغ الحزب F عتبة الحد الأدنى المطلوب من الأصوات المحدد في 338 صوتا. لذا لن يفوز هذا الحزب بأي مقعد في هذه الدائرة وبالتالي يتم استبعاده من عملية توزيع المقاعد.

الخطوة الثانية: توزيع المقاعد على الأحزاب التي بلغت الحاصل الانتخابي

تخطى الحزبان A و B الحاصل الانتخابي. سيحصل كل واحد منهما على مقعد واحد. وبالتالي يتم طرح الحاصل الانتخابي (1.410) من مجموع عدد الأصوات التي فاز بها كل حزب قصد تحديد الباقي.

[34] سييرا ليون تخلت عن نظام التمثيل النسبي حسب قاعدة أكبر بقية واعتمدت التصويت بنظام الأغلبية: دائرة انتخابية بمقعد واحد.

الحزب	عدد الأصوات	عدد المقاعد المحصل عليها	الباقي
الحزب A	1.800	1	390 = 1.410 - 1.800
الحزب B	1.600	1	190 = 1.410 - 1.600
الحزب C	1.100		1,100
الحزب D	700		700
الحزب E	450		450
~~الحزب F~~	~~320~~		

الخطوة الثالثة: توزيع المقاعد الباقية حسب قاعدة أكبر بقية

بقي مقعدان للتوزيع. يتمتع الحزب C بأكبر باقي ألا وهو 1100 صوتا لذا سيحصل على مقعد واحد. والحزب D لديه ثاني أكبر باقي ويفوز هو الآخر بمقعد واحد. توزعت المقاعد بشكل نهائي إذن على النحو الآتي:

الحزب	عدد الأصوات	المقاعد المحصل عليها
الحزب A	1,800	1
الحزبB	1,600	1
الحزبC	1,100	1
الحزبD	700	1
الحزبE	450	
~~الحزب F~~	~~320~~	

توزيع المقاعد في دائرة انتخابية وطنية

إن الانتخابات على صعيد الدائرة الانتخابية الوطنية هي نفسها على مستوى الدائرة الانتخابية المحلية. يجب أن تقدم الأحزاب لائحة مغلقة وحيدة تضم مرشحين من النساء والشباب الذكور ويطبق نظام التمثيل النسبي حسب قاعدة أكبر بقية على المقاعد المحجوزة للجزء الأول 60 المخصصة للنساء والجزء الثاني 30 المخصصة للشباب الذكور.

كما هو الشأن بالنسبة للدائرة الانتخابية المحلية، يجب أن تفوز الأحزاب بعتبة الحد الأدنى من الأصوات للمشاركة في توزيع المقاعد باللائحة الوطنية. وقد انخفضت العتبة من 6% إلى 3%. من الناحية النظرية، هذا يعني أن هناك إمكانية مشاركة العديد من الأحزاب في عملية توزيع المقاعد.

في المثال المبني على أساس نتائج انتخابات 2007 التشريعية:

العتبة = عدد الأصوات الصحيحة x 3% =
4,634,070 x 3% = 139,022

يتم توزيع المقاعد بين الأحزاب التي تجاوت العتبة على أساس الحاصل الانتخابي للمقاعد المخصصة للنساء والمقاعد المخصصة للشباب الذكور. يتم حساب هذه الحواصل باستخدام نفس الأسلوب المعتمد في الدائرة الانتخابية المحلية، إلا انه يشمل جميع الأصوات الصحيحة المدلى بها في المغرب. في عام 2007، على سبيل المثال، كان عدد الأصوات الصحيحة المعبر عنها في جميع أنحاء البلاد هو 4634070.

الحاصل الانتخابي لعدد المقاعد المخصصة للنساء = عدد الأصوات الصحيحة / عدد المقاعد = 77.234,5 = 60 / 4.634.070

الحاصل الانتخابي لعدد المقاعد المخصصة للشباب الذكور = عدد الأصوات الصحيحة / عدد المقاعد = 154,469 = 30 / 4.634.070

إذا تم بلوغ الحاصل الانتخابي، تُمنح المقاعد للأحزاب التي حققت الحاصل الانتخابي. كل حزب يبلغ الحاصل الانتخابي يفوز تلقائيا بمقعد. ويُطرح الحاصل بعد ذلك من مجموع عدد الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب.

ثم يتم منح جميع الأحزاب التي لها أصوات تفوق العتبة القانونية مقاعد حسب قاعدة أكبر بقية إلى أن يتم توزيع جميع المقاعد المخصصة للدائرة. إذا كان عدد المقاعد كبيرا يمكن أن تمر عملية التوزيع بعدة جولات. في كل مرة يفوز بها حزب معين بمقعد، يتم طرح الحاصل الانتخابي من الأصوات التي حصل عليها وتتم مقارنة الباقي مع عدد أصوات الأحزاب الأخرى.

إذا بلغ حزب معين الحاصل الانتخابي وفاز بمقعد في الجولة الأولى من عملية التوزيع، لن يفوز بالمقعد الثاني إلا إذا كان الباقي من الأصوات يفوق العدد الأصلي من أصوات الأحزاب الأخرى.

يتعين على الأحزاب السياسية الالتزام بشروط معينة أثناء إعداد اللوائح الوطنية. في سنة 2002، تحقق توافق بين الأحزاب السياسية من خلال اتفاق غير رسمي يقضي بتخصيص اللائحة الوطنية بالكامل للنساء المرشحات فقط.

وفي ظل الإصلاحات الانتخابية التي أعلنت سنة 2011، قدمت ضمانات للنساء المرشحات في اللائحة الوطنية بموجب القانون. تضاعف مجموع عدد المقاعد المخصصة على مستوى الدائرة الوطنية من 30 سنة 2002 إلى 90 سنة 2011. كما يقضي قانون مجلس النواب الجديد بإدراج الشباب الذكور في اللائحة.

اللائحة الانتخابية الوطنية للحزب Y

1. امرأة
2. امرأة
3. شاب (ذكر لا يتجاوز عمره 40 سنة)
4. امرأة
5. امرأة
6. شاب (أقل من 40 سنة)
7. امرأة
8. امرأة
9. شاب (أقل من 40 سنة)

...

88. امرأة
89. امرأة
90. شاب (أقل من 40 سنة)

تضم كل لائحة وطنية 90 اسما على النحو المبين في المثال على اليسار. تتألف اللوائح من اسمين اثنين لمرشحتين يليهما اسم مرشح شاب ذكر لا يتجاوز عمره 40 سنة. ويجب أن تترأس امرأة جميع اللوائح. بينما تضم اللوائح الحزبية الوطنية أسماء النساء المرشحات والشباب الذكور المرشحون، يتم توزيع المقاعد على أساس حسابين في الدائرة (الأول بالنسبة ل 60 مقعد المخصصة للنساء والثاني 30 مقعد مخصصة للشباب الذكور). وبالتالي تعمل اللائحة المشتركة كأنهما قائمتان منفصلتان.

V. مقارنة بين الأحكام الرئيسية للاطار الانتخابي, 2007 و2011

	الاطار الانتخابي 2007	الاطار الانتخابي 2011
النظام الانتخابي	التمثيل النسبي حسب قاعدة أكبر بقية	التمثيل النسبي حسب قاعدة أكبر بقية
عدد المقاعد في مجلس النواب	325	395
عدد المقاعد د في الدائرة الانتخابية المحلية	295	305
الدوائر الانتخابية المحلية	95	92
عدد المقاعد في كل دائرة محلية	بين 2 و 5	بين 2 و 6
عدد المقاعد في اللائحة الوطنية	30	90
عدد المقاعد المضمونة للمرأة	بموجب اتفاق غير رسمي للاحزاب 30	بموجب القانون 60
عملية تقسيم الدوائر	• لا توجد معايير محددة في القانون (انظر المادة .2) • عدم وجود تقسيم منهجي للدوائر بناء على البيانات السكانية. • تفاوت واسع في عدد السكان التي يمثلها كل مقعد.	• المبادئ التي يحددها القانون (انظر المادة 2) :التوازن الديموغرافي؛ التجانس والاستمرارية؛ الدوائر المتداخلة والمنسجمة مع أو في المحافظات. • عدم وجود تقسيم منهجي للدوائر بناء على البيانات السكانية. • تفاوت واسع في عدد السكان التي يمثلها كل مقعد.
استخدام الهواتف والكاميرات	• القانون صامت. • مسموح بها في مكاتب التصويت	• الهواتف المحمولة وأجهزة الكمبيوتر و أي جهاز آخر مستخدم في التقاط صور أو الاتصالات السمعية والبصرية محظورة في مكاتب التصويت ، والفرز والتبويب (المادة 50)
فترة الحملة الانتخابية	• 15 يوم	• 13يوم
الرأي العام حول عملية الاقتراع	• القانون صامت.	• غير مسموح بها ابتداءا من 15 يوما قبل بداية الحملة الانتخابية الى نهاية عملية التصويت • لايمكن لوسائل الإعلام إجراء استطلاعات آراء الناخبين عند المغادرة.
ملاحظة	• عدم وجود إطار قانوني لمسؤوليات ,حقوق أو ضمانات للملاحظين. • الملاحظين المعتمدين في الممارسة العملية.	• حقوق الملاحظ مكفولة في الدستور 2011 (انظر المادة .11). • قانون ملاحظة الانتخابات يحدد الحقوق والأدوار والمسؤوليات • إنشاء لجنة خاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات.
لجنة الانتخابات المستقلة	• عدم وجود لجنة. • الانتخابات تديرها وزارة الداخلية.	• عدم وجود لجنة. • الانتخابات تديرها وزارة الداخلية.
إحراق بطاقات الاقتراع	البطاقات الصحيحة والغير ملغاة تحرق مباشرة بعد فرز الأصوات (انظر المادة 73.)	البطاقات الصحيحة والغيرملغاة تحرق مباشرة بعد فرز الأصوات (انظر المادة 97.)
تصميم بطاقات الاقتراع	بطاقة اقتراع واحدة	لا تغيير، أواختبار أو مراجعة استشارية.

تقرير الوفد الدولي لتقييم مرحلة ما قبل الانتخابات التشريعية المغربية 2011

الرباط في 26 أكتوبر 2011

في إطار قانون ملاحظة جديد و تبعا للنقاش الذي دار مع سلطات الحكومة المغربية ذات الصلة، نظم المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) مهمة تقييم فترة ما قبل الانتخابات امتدت من 20 إلى 25 أكتوبر كجزء من مهمة المعهد للملاحظة الدولية للانتخابات التشريعية المزمع إجراؤها بالمغرب يوم 25-11-2011. و يروم الوفد من بين ما يرومه إبراز اهتمام المجتمع الدولي المستمر من أجل تعزيز المسلسل و الحكامة الديمقراطيين بالمغرب؛ وتقديم تقييم محايد و دقيق للمحيط السياسي و للتحضيرات الانتخابية مع تعيين المجالات التي تحتاج للتحسين وتقديم توصيات غايتها تحسين نزاهة و شفافية هذه الانتخابات و الإنتخابات المستقبلية.

وقد ضم الوفد الشخصيات التالية : بيدرو شانشيز بيريز كاستخون Pedro Sánchez Pérez-Castejón (اسبانيا)، خبير سياسي عمل كعضو برلماني و عضو في حكومة محلية؛ Francesca Binda فرانشيسكا بيندا (كندا)، و هي خبيرة في الأحزاب السياسية تعمل حاليا كمديرة مقيمة للمعهد الديمقراطي الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة ؛ و توفا اندريا وونك Tova Andrea Wang (الولايات المتحدة الأمريكية)، خبيرة في مجال الإصلاحات الانتخابية و تعمل حاليا كمستشارة في مجال الديمقراطية ب Demos ؛ و جيفري انكلند Jeffrey England (الولايات المتحدة الأمريكية)، المدير المقيم للمعهد الديمقراطي الوطني بالمغرب.

وأثناء تواجد الوفد بالمغرب التقى بالرباط مع ممثلي الأحزاب السياسية و مسؤولين من وزارة الداخلية و من المجلس الوطني لحقوق الإنسان (CNDH)، و هو هيئة مكلفة بتنسيق عملية اعتماد الملاحظين. كما التقى الوفد مسؤولين حكوميين آخرين و زعماء من المجتمع المدني و مواطنين ملاحظين و وسائل الإعلام و ممثلين للمجتمع الدولي. وقد سافر أعضاء الوفد إلى مدينتي فاس و الدار البيضاء حيث التقوا بممثلي السلطات المحلية وملاحظين و مرشحين و زعماء أحزاب سياسية و نشطاء آخرين.

ويعد تقييم مدة ما قبل الانتخابات جزءا من مهمة دولية شاملة لملاحظة الانتخابات. ففي نهاية أكتوبر يهدف المعهد الديمقراطي الوطني أن يبعث إلى عين المكان فريقا من 10 ملاحظين لمدة طويلة يستمرون في ملاحظة مدة ما قبل الانتخابات (بما في ذلك مراجعة لائحة المرشحين، و عملية تسجيلهم و فترة الحملة الانتخابية)، و يوم الاقتراع و الفترة المباشرة بعد الاقتراع عبر كافة أنحاء البلاد. وفضلا عن ذلك، سيزور وفد يتكون من حوالي 30 شخصا المغرب أثناء أسبوع يوم الاقتراع. وسينتشر هذا الوفد عبر البلاد لملاحظة اليوم الأخير من الحملة الانتخابية و عملية الاقتراع و حساب الأصوات و فرزها و إعلان نتائجها.

ولا يهدف الوفد التدخل في المسار الانتخابي أو تقديم تقييم نهائي لسير الانتخابات. فكل أوجه التقييم تمت طبقا للقانون المغربي و للمعايير الدولية لملاحظة الانتخابات المنصوص عليها في إعلان مبادئ الملاحظة الدولية للانتخابات. حيث تعرض كافة توصيات هذا التقرير في سبيل دعم و تعزيز المسار الإصلاحي الديمقراطي الذي يخوضه المغاربة.

و لا يسع المعهد الديمقراطي الوطني مع وفد ما قبل الانتخابات إلا التعبير عن مدى تقديرهما لحسن الضيافة و انفتاح و صراحة كل أولئك الذين شاركوا في عملية التقييم. ويرغب الوفد خاصة في الإعراب عن امتنانه للمجلس الوطني لحقوق الإنسان على دعوته لملاحظة هذه العملية المهمة.

ملخص تنفيذي

إن الانتخابات التشريعية المبرمج إجرائها حاليا في المغرب يوم 25-11-2011 تأتي سنة قبل موعدها القانوني. إذ شهد المغرب هذه السنة احتجاجات شعبية تطلب الزيادة من اقتسام السلطة بين المؤسسات الحكومية و إنهاء حالة الفساد و المحسوبية داخل الطبقة الحاكمة. واستجابة لذلك نظم استفتاء في شهر يوليوز تمخض عنه إقرار دستور مراجع للبلاد. كما أصدرت مجموعة واسعة من القوانين المنظمة للحملة و للانتخابات بشكل سريع و إن كان بعض هذه القوانين لا زال يحتاج للمراجعة النهائية. ويرى معظم المغاربة أن المسار الانتخابي عبارة عن اختبار أول للدستور الجديد و للروح التي سيتم بها تأويله و تنزيله.

ورغم المدة الزمنية القصيرة المخصصة لهذا المسار إلا أن الظرفية الانتخابية لا تخلو من بعض العناصر الايجابية، خاصة صدور إطار قانوني للملاحظة خاص بالمنظمات المحلية و الدولية، يصوغ حقا منصوصا عليه في الدستور الجديد في إطار مدونة قانونية. كما أشار معظم الفاعلون إلى أن إدارة الانتخابات على المستوى الوطني تبدو من الناحية التقنية صحيحة و احترافية. و من جهة أخرى نورد عنصرا يشكل تطورا إيجابيا آخر من شأنه أن يسهل عملية الاقتراع، يتمثل في التغيير الحاصل في تحديد هويات الناخبين (عوض ضرورة تقديم بطاقة ناخب خاصة، يمكن للناخبين حاليا أن يقدموا بطاقة تعريفهم الوطنية). وعلى الرغم من بعض القصور الكامن في هذه العملية، إلا أن الأحزاب السياسية تعترف أن المواطنين و خاصة فئة الشباب منهم تتوقع من الأحزاب أن تتغير و يعترف زعماءها بالحاجة للتفاعل مع تطلعات المواطنين و همومهم أثناء حملاتهم و من منابرهم.

بيد أن هذه العناصر الإيجابية تتمظهر في سياق استمرار أزمة الثقة في المؤسسات السياسية المغربية و في أنظمة الحكامة. وقد برزت هذه الأزمة في بداية 2007 عندما وصلت نسبة الاشتراك في الانتخابات إلى مستوى تاريخي متدني وصل إلى 37% فقط، و استمرت في شكل احتجاجات شعبية. و يعترف الزعماء عمومهم بخطورة نسبة المشاركة المتدنية و بأن الشعب غير راض عن التطورات الحاصلة حاليا و أن نسبة الاشتراك المتدنية تؤثر بشكل خطير في شرعية البرلمان الجديد و في المسار الإصلاحي ذاته. إذ يقول معظم النشطاء و حتى زعماء الأحزاب ذاتهم أن المواطنين لازالوا لا يعتبرون الأحزاب السياسية وسيلة للتغيير، الأمر الذي يزيد من التخوف من العزوف عن هذه الانتخابات. كما يستمر القلق الشديد بشأن حياد إدارة الانتخابات على المستوى المحلي. فدون وجود تغيرات مهمة في منظومة انتخابية معقدة مع تقطيع غير مناسب، يبقى من المحتمل أن يعاد انتخاب مشرع مبلقن مرة أخرى كما أن بعض الأحزاب الرئيسة على غرار ما حدث في الانتخابات السابقة ستكسب مقاعد أقل من مجموع حصتها من الأصوات الشعبية.

أما التحدي الأهم أثناء عملية الانتخابات هذه فيكمن في ترسيخ الثقة لدى الناخبين و المواطنين بشكل عام في نزاهة العملية الانتخابية و المؤسسات. وستلقى هذه المهمة على عاتق السلطات الانتخابية التي عليها أن تطبق القوانين التنظيمية ذات الصلة بحياد و صرامة، و على الأحزاب السياسية التي يتعين عليها أن تبين مدى تجاوبها مع تطلعات الناس في برامج حملتها و اختيار مرشحيها؛ كما يتعين على المجتمع المدني أن يقوم بالملاحظة و المساعدة على استقطاب المواطنين للانخراط في المسار الانتخابي. وبالنظر للرزنامة الزمنية المختزلة أكثر من المتوقع لتهييء الانتخابات، تحتاج السلطات المغربية إلى أن تبين مدى مرونتها من حيث صياغة القوانين وضمان الوضوح و بدل مجهودات أوسع لتبليغ القواعد و المساطر و الإجراءات. ولما كان المغاربة يتطلعون لبرلمان جديد و حكومة تنفذ مقتضيات دستور مراجع و تتعامل مع قضايا ذات أهمية حاسمة بالنسبة لهم، فإنهم يحتاجون لمن يطمئنهم إلى إرادة الزعماء السياسيين للتفاعل أكثر و لتحمل المسؤولية.

سياق الانتخابات

إن تقييما كاملا لأي عملية انتخابية يجب أن يأخذ في اعتباره كافة أوجه المسار الانتخابي : الإطار القانوني المنظم للانتخابات و ملاحظتها و الأحزاب السياسية و وسائل الإعلام و المحيط السياسي قبل و أثناء الحملة الانتخابية و إجراءات الاقتراع و حساب الأصوات و فرزها و الإعلان عن نتائجها و آلية رفع الشكايات والتعرضات و حلها و

تنفيذ النتائج الانتخابية. يجب أن ينصب التحليل على المعلومات المستقاة في الفترة السابقة للانتخابات و في يوم الاقتراع و في الفترة التي تلي الانتخابات مباشرة.

وفي السياق المغربي المتسم بالإصلاحات الدستورية و الانتخابية الحديثة يتعين على تقييم الانتخابات أن يأخذ في الحسبان المحيط السياسي الذي تم فيه الشروع في الإصلاحات و درجة إمكانية تجاوب المسار الانتخابي مع توقعات و تطلعات المغاربة و كيف سيتم النظر إلى هذا التجاوب. وبالفعل يمكن أن ننظر إلى العملية الانتخابية كأول امتحان للدستور المغربي الجديد و للروح التي سيتم بها تأويله و تنزيله.

وقبل الانتخابات البرلمانية ل2007، و هي أول انتخابات تمت ملاحظتها من قبل وفد دولي مستقل، خاض المغرب عقدا من التغيرات المهمة حيث كانت البلاد تستكشف المزيد من الانفتاح السياسي و الاجتماعي في إطار ملكية مركزية. و بشكل عام فقد أشار تقرير الملاحظة الدولية للمعهد الديمقراطي الوطني في 2007 أن يوم 07 شتنبر و هو يوم الاقتراع لاختيار أعضاء مجلس النواب قد مر بشكل منتظم و شفاف. لكن انخفاض نسبة المشاركة (37%) مع نسبة عالية من أوراق الاقتراع الفارغة و المعيبة أو المنازع فيها (19%) كانت كلها مؤشرات على أن المنظومة السياسية المغربية لم تتجاوز بعد تحدي استقطاب الناخبين و كسب ثقتهم في المؤسسات التشريعية و المنتخبين و المرشحين و الأحزاب. ففي الانتخابات الجماعية ل 2009، كانت هناك نسبة مشاركة أقوى (52%) و احترافية أكثر من قبل إدارة الانتخابات مما أعطى مؤشر تم معه تسجيل خطوة إلى الأمام. وفي نفس الوقت كانت هناك نسبة عالية من التعرضات (ما يعادل 8 بالنسبة لكل 100 ناخب) مع أصوات ملغاة مما أشار إلى وجود قضايا لم يتم الحسم فيها بعد. كما أن الانتخابات الغير مباشرة المنعقدة في أكتوبر 2009 لانتخاب ثلث أعضاء مجلس المستشارين أشار إلى المزيد من عدم الرضى بين و داخل الأحزاب السياسية بالإضافة إلى اتهامات التزوير و الانحياز من قبل الإدارة.

عندما قام الجيران التونسيون و المصريون و الليبيون باحتلال الشوارع أثناء الربيع العربي نظم شباب مغاربة تجمعات عبر البلاد بشكل غير مسبوق. حيث خرجت مظاهرات متزامنة إلى الشارع تطالب بالمزيد من اقتسام السلطة و بوضع الحد للفساد و للمحسوبية المتفشية بين الطبقة الحاكمة. و استجابة لحركة 20 فبراير – التي أخذت تسميتها من أول يوم لخروجها للتظاهر– و نظرا لاستمرار مظاهراتها أعلن الملك محمد السادس في يوم 9 مارس عن تشكيل لجنة مكلفة باقتراح تعديلات على الدستور المغربي. و في 01 يوليوز، و بعد مضي أقل من 4 أشهر أعلن عن أن 73% من المغاربة صوتوا في الاستفتاء وأن ما يزيد عن 98% من أصواتهم كانت لصالح الدستور الجديد.

و على الرغم من النتيجة الساحقة لصالح الدستور الجديد شابت هذا الاقتراع أيضا نقاشات مستمرة بين الأحزاب السياسية حول ما إذا كانت التعديلات الدستورية كافية لتفعيل التغيير الحقيقي. إذ أشارت عدة مجموعات لعدة تحسينات بما في ذلك ضمان تعيين وزير أول من الحزب الذي حصل على أكبر عدد من المقاعد البرلمانية و توسيع صلاحيات الوزير الأول لتعيين الموظفين السامين و العمل على إحقاق المناصفة بين الرجل و المرأة و الاعتراف بالأمازيغية كلغة رسمية بإعتبارها لغة السكان الأمازيغ الأصليين في البلاد. إلا أن بعض المغاربة عبروا أيضا عن قلقهم من أن فترة حملة الاستفتاء كانت مرة أخرى مثالا لما يعتبرونه حقلا للعبة غير عادلة لأن مناصري الدستور كانوا يتوفرون على موارد الدولة و المساعدة من السلطة الدينية من أجل الحصول على الموافقة الساحقة على الدستور.

و في منتصف شهر يوليوز، بادرت وزارة الداخلية إلى مناقشات حول تاريخ انتخابات سابقة لأوانها كخطوة ضرورية تالية لإصلاح الدستور. و بعد سلسلة من المشاورات مع الأحزاب السياسية أعلن عن يوم 25 نونبر 2011 يوما للاقتراع. و في نفس الوقت، اتجه اهتمام الأحزاب السياسية و المجتمع المدني و أطراف أخرى ذات الصلة إلى المراجعة و إلى السعي وراء جعل أصواتها مسموعة علاقة بمجموعة من القوانين الانتخابية المراجعة، بما في ذلك القوانين التنظيمية لمجلس النواب و الأحزاب السياسية و الملاحظة و التقطيع الانتخابي و اللائحة الانتخابية، و التي قدمت كلها لزعماء الأحزاب في شكل مشاريع قوانين من قبل وزارة الداخلية. ففي الوقت الذي تم معه الحصول على اتفاق واسع بشأن الحاجة للانتخابات السابقة لأوانها عوض التاريخ الفعلي المبرمج في شهر

أكتوبر 2012، ترك يوم 25 نونبر حيزا زمنيا قصيرا لا يكاد يكفي لمناقشة و مراجعة مختلف التشريعات و التشاور فيها.

غير أن عملية مراجعة التشريعات الانتخابية باتت عملية حاسمة إذ شكلت أول امتحان لما إذا كان البرلمان والأحزاب قادرون على لعب دور أكبر طبقا لما ينص عليه الدستور الجديد. كما كان محتوى الإطار التشريعي الانتخابي الجديد مهما أيضا فالقرارات المتعلقة بالمنظومة الانتخابية و التقطيع الانتخابي و قانون الأحزاب السياسية و الملاحظة كلها ستحدد ما إذا كانت الانتخابات المقبلة ستتمخض عن برلمان سيبدو مختلفا و يكون قادرا على التصرف بشكل مختلف. و في هذه المرحلة و مع هذا الأمر و ذاك، لازال لم يتم توضيح أو إتمام أو نشر كافة التشريعات و المراسيم أو اللوائح ذات الصلة.

ونناقش فيما يلي أهم أوجه سياق الانتخابات المرتبط بالانتخابات البرلمانية ل 2011 .

الإطار الانتخابي: بعد الاستفتاء الدستوري، قدمت وزارة الداخلية لزعماء الأحزاب السياسية نسخا مطبوعة من المجموعة الأولى من مشاريع قوانين مراجعة في منتصف شهر يوليوز و قد ضمت هذه المجموعة قوانين تنظيمية لمجلس النواب و للأحزاب السياسية و قانون الملاحظة. و بعد أن قدمت الوزارة هذه المشاريع القانونية بدأت سلسلة من المشاورات و المناقشات بين الإدارة و الأحزاب السياسية، إذ استطاعت الأحزاب السياسية أن تدلوا بدلوها و تقدم اقتراحاتها حول الإطار القانوني أثناء هذه المدة على الرغم من ضيق الوقت لمراجعة مشاريع القوانين و المساهمة فيها بالنظر لحجم و مدى التشريع.

وقد بدا للمجتمع المدني و لأعضاء الأحزاب و الفاعلين الآخرين أن إصلاح الإطار القانوني يناقش خلف أبواب مغلقة دون ترك أي مجال لمساهمة خارجية. لم يدر نقاش كثير في البرلمان بغرفتيه. بل حضر ما يقل عن ربع أعضاء مجلس النواب في الغرفة الأولى جلسات التصويت على هذه التشريعات. و في الوقت الذي قدمت فيه التشريعات الناتجة عن هذه العملية بعض التغييرات في الإطار الانتخابي، أثارت العملية التشريعية في حد ذاتها القلق و زكت نظرة المواطنين اتجاه الطريقة التي تتخذ بها القرارات كما لو كانت قرارات رجال الأعمال كما جرت العادة.

و تبقي تغييرات 2011 على نفس التمثيلية النسبية و على نظام البقية الواسعة بالنسبة للمقاطعات المتعددة الأعضاء و للائحة الوطنية الصادرة في 2007.[35]

و لعل العتبة الدنيا للحصول على المقاعد في البرلمان للائحة المقاطعة ظلت في حدود 6% في حين أن عتبة اللائحة الوطنية قلصت إلى 3% بطلب من الأحزاب الصغرى. و في الوقت الذي استمع فيه المعهد الديمقراطي الوطني لآراء مختلفة حول هذه العتبة، لم يعبر أي ممن التقى بهم المعهد الديمقراطي الوطني عن تفاؤل كبير بشأن عتبتي اللائحتين. إذ أن هذا النظام يفضي بشكل ضمني إلى مشرعين مبلقنيين بالنظر لعدد الأحزاب، إذ من غير الممكن الحصول على أكثر من مقعد واحد في مقاطعة واحدة. ولعل تعقد عملية تخصيص الأصوات وكون هذه العملية تفضي إلى نتائج غير متوقعة أمر يبدو أنه يدفع إلى عدم التفاهم و يزرع الريبة والشك في المواطنين و في المسؤولين عن الأحزاب.

لائحة المترشحين : إن الاعتراف بالمناصفة بين المرأة و الرجل في الدستور الجديد يعتبر خطوة قوية لضمان مشاركة المرأة في العملية الانتخابية و بشكل أوسع في المجتمع المغربي. فإذا كانت اللائحة الوطنية مخصصة حصريا للنساء منذ أن أدرجت في 2002 بناء على اتفاق غير رسمي بين الأحزاب السياسية، فإن قانون الانتخابات

[35] طبقا لقاعدة البقية الواسعة فإن المقاعد توزع على دورتين : أما الدورة الأولى فتمنح المقاعد للأحزاب التي حصلت على الحصة الانتخابية كما تم تحديدها طبقا لطريقة هير Hare إذ تقسم مجموع الأصوات على مجموع المقاعد. و تطرح الحصة من مجموع أصوات الأحزاب. و بعد ذلك فإن كافة الأحزاب التي تتجاوز أصواتها العتبة القانونية تحصل على مقاعد حسب من حصل على أكبر عدد من الأصوات - أو "الباقي الأوسع" إلى أن يتم توزيع كافة المقاعد. المنظومة المغربية منظومة تعتمد على اللائحة المغلقة، و معنى ذلك أن كل حزب يحدد ترتيب المرشحين. أنظر الملحق د من التقرير النهائي للمعهد الديمقراطي الوطني حول الانتخابات التشريعية المغربية، 7 شتنبر 2007.

الجديد يرسخ ذلك بالنسبة للنساء. فإذا كان القانون يخصص 60 مقعدا حصريا للنساء في لائحة وطنية منفصلة فإن العديد من النساء الناشطات عبرن عن إحباطهن من هذه النتيجة. فبرفع كل عدد المقاعد، لم يقم القانون إلا برفع تمثيلية المرأة من 9% إلى حوالي 15% في مجلس النواب – وهي ليست المناصفة التي كانت ترغب فيها بعض المنظمات النسائية في بداية الأمر و لم ترقى حتى إلى ثلث أو ربع الحصة التي تم اقتراحها نتيجة لذلك. و فضلا عن هذا و ذاك، كانت معظم النساء ترغبن في أن تخصص التسعين مقعدا المتواجدة في اللائحة الوطنية للنساء حصريا. لكن قانون الانتخابات الجديد ينص أيضا على إدراج 30 مقعدا للشباب الذكور في اللائحة الوطنية [36] .

على الرغم من أن تشجيع الشباب على ولوج الحقل السياسي خطوة إيجابية للتعامل مع العديد من القضايا التي تمت إثارتها أثناء احتجاجات 20 فبراير، إلا أن الجمعيات النسائية تتساءلن مما إذا كان حصر مقاعد الشباب في الذكور يحترم رسالة و روح العمل على الوصول للمناصفة التي يضمنها الدستور.

كما يبدو أن المنظومة الانتخابية تؤثر بشكل واضح على عملية التعيينات الحزبية الداخلية المتعلقة باللائحة المحلية. فمع معرفة أن معظم الأحزاب ستحصل على مقعد واحد بكل دائرة، لا تستطيع الأحزاب السياسية إلا أن تضع أكثر مرشحيها شهرة على رأس اللائحة – وغالبا ما يكون هذا الشخص يتوفر على الإمكانيات المالية و مشهور في الحقل العام . يشكل هذا الأمر معضلة للأحزاب التي ترغب في الاستجابة للطلب الذي يكاد يكون عاما بالنسبة للنشطاء السياسيين و نشطاء المجتمع المدني من أجل التغيير و العمل على تقديم " وجوه جديدة " في المجال السياسي. والذين مع ذلك يتفهمون على أن المنتخبين سلفا في إطار المنظومة السابقة يوجدون في موقع أفضل للحصول على المقعد الوحيد الذي يستطيع الحزب أن يضمنه. فإذا كان معظم الناخبين يختارون رمز الحزب، إلا أنه يصوتون على المرشح بالدرجة الأولى، كما يشاع. و يبدو أن هذا الأمر لا زال يضع أمام النساء والشباب حاجزا يحول دون المشاركة في اللوائح الانتخابية و دون تقديم مرشحين جدد.

التقطيع الانتخابي : تمت عملية إعادة التقطيع كجزء من مجموعة الإصلاحات الانتخابية. قليلة هي المعلومات المتوفرة حول الطريقة التي تم بها إنجاز هذه العملية و ما إذا كانت هناك مجموعة من المعايير الواضحة التي اقترحت من بعض الأحزاب السياسية قد فعلت. و في واقع الأمر، سمع المعهد الديمقراطي الوطني من مسؤولين من وزارة الداخلية يشرفون على عملية إدارة الانتخابات، عن غياب أي عملية منظمة لتحديد تقطيع الدوائر تعتمد في تقسيمها على عدد السكان. و فضلا عن ذلك يبدو أن عددا من المقاعد و الدوائر قد أضيف دون أن تكون لها علاقة بالتغيرات في حجم الساكنة أو في التقسيم الديموغرافي. المعروف فقط أن هناك تنوع كبير في حجم الدوائر الانتخابية في كافة أنحاء البلاد.

لاحظ المعهد الديمقراطي الوطني وجود آراء مختلفة بين الفاعلين السياسيين الذين التقى بهم الوفد بخصوص قضية تقطيع الدوائر. فإذا كان بعضهم خصوصا في الأحزاب الصغيرة قد أشار إلى ميزة التقسيم إلى دوائر انتخابية واسعة بالنسبة للمرشحين و/ أو الأحزاب المتوفرة على الكثير من الموارد (إلى درجة أن بعضهم أعلن أن فقط الأغنياء هم الذين يستطيعون الترشح في هذه الدوائر)، و قد لاحظ الآخرون التمثيلية المفرطة المحتملة للأصوات القروية في العديد من الدوائر الأمر الذي قد يقلب النتائج الانتخابية. و بنفس الدرجة و في الوقت الذي اقترحت فيه الأحزاب الصغرى أن الدوائر الكبرى سيضعف من الناحية الجغرافية الدعم المركز، اعتبرت أحزاب أخرى أن الدوائر الواسعة تحول دون الرشوة و الفساد و شراء الأصوات و تعزز كذلك دور الأحزاب مقابل المترشحين الأفراد.

بيد أنه و بناء على المعلومات الآنية المتوفرة، فإن الاختلافات البارزة في عدد الأصوات الممثلة من قبل العضو المنتخب لم يتم التعامل معها، و إن كانت هذه التباينات من هذه الدرجة ترجح أصوات بعض المواطنين على البعض الآخر. ففي 2007، مثلا، كان مقعد في إقليم تزنيت يمثل 45.373 ناخبا في حين كان مقعد في زاكورة في نفس المنطقة الجغرافية يمثل 66.977 و هو تباين يصل إلى 32%.

[36] ستضم الخانات اسمين على التوالي لامرأتين مرشحتين يتبعهما اسم مرشح ذكر. رأس اللائحة يخصص لمرشحة امرأة في حين أن سن المرشحين الذكور على اللائحة لا يجب أن يتجاوز 40 سنة عند وقت الاقتراع. (الفصل 23 مشروع القانون رقم 27-11 المتعلق بمجلس النواب).

إن تأثير حجم دائرة كبير تم اعتباره من قبل مفوضية فينيسيا في 2002 في مدونة الممارسات الجيدة ذات العلاقة بالشؤون الانتخابية : التوجيهات و التقرير التفسيري. حيث نصحت هذه المدونة مع معايير دولية أخرى بأن يكون هناك تباين في حجم ساكنة الدائرة لا يجب أن يتجاوز 15% : " فالتباين المسموح به ... يجب ألا يزيد عن 10% و بالأحرى أن يتجاوز 15% ما عدا في ظروف خاصة (حماية لأقلية مركزة، وللوحدات الإدارية القليلة السكان). و قد ركزت المدونة على أهمية الاعتماد في تقطيع الدوائر و توزيع المقاعد على اعتبارات جغرافية من قبيل العدد الإجمالي للسكان أو عدد الناخبين المسجلين.[37]

و على الرغم من أن التقطيع المغربي للدوائر الانتخابية لازال لم ينشر بعد بأكمله إلا أن التباينات بين بعض الدوائر تتجاوز بكثير هذان الهامشان.

و من شأن الإبقاء على التمثيلية النسبية و على نظام البقية الواسعة و تقطيع الدوائر أن يؤدي مرة أخرى إلى عدم حصول أي حزب على التعددية النسبية في مجلس النواب ، فما بالك الأغلبية. و مع ذلك و ضد مجرى الإرادة الشعبية و روح التمثيلية النسبية، قد تستطيع بعض الأحزاب الكبرى مرة أخرى الحصول على عدد من المقاعد يقل عن مجموع حصتها من الأصوات.

الأحزاب السياسية : بالنظر لضيق فترة تهييئ الانتخابات، فإن الأحزاب و بعض التحالفات الحديثة العهد بين الأحزاب لا تزال قيد صياغة استراتيجياتها و رسالة حملتها و منابر عملها. و في انتظار ذلك، تحاول العديد من الأحزاب تعبئة المواطنين لكي يسجلوا في اللوائح الانتخابية بالنظر إلى قلقها الذي اعترفت به بشأن نسبة المشاركة المتدنية. وتعتبر هذه مؤشرات ايجابية. فبناءا على الحوارات التي جرت مع ممثلي الأحزاب من مختلف ألوان الطيف السياسي، تعترف الأحزاب بأن المواطنين يتطلعون إلى التغيير من خلال الأحزاب. فعلى الرغم من أن مسألة تجاوب الحملات بشكل خاص مع هذا الطلب مسألة تبقى دائما غير واضحة، إلا أن مسؤولي الأحزاب يعترفون بالحاجة للاستجابة لتطلعات المواطنين و قلقهم في حملتهم و برامجهم. و علاقة بطلب المواطنين للتغيير، تعترف كافة الأحزاب بأن الشباب زخم ديموغرافي مهم يحتاج الانخراط في المسار السياسي و في العمل الحزبي. و بشكل أعم، و على الرغم من التقويمات التي تمت في قانون الأحزاب السياسية المراجع وعلى الرغم من بعض المجهودات التي عبرت عنها الأحزاب لوفد الخبراء، لازالت هناك نظرة سائدة لدى العموم بأن السلوك أو المقاربة التي تعتمدها معظم الأحزاب لم تتغير بشكل جوهري. إذ أن الناس يشيرون إلى آليات داخلية مغلقة لاختيار المرشحين و إلى الفشل في الإفصاح عن مواقف أو برامج واضحة و إلى الفشل المباشر في دفع المواطنين للانخراط. وفي إطار مسحة متفائلة تعترف معظم الأحزاب بهذه النظرة و التأثير الذي يمكن أن يكون لها على نسبة المشاركة في يوم الاقتراع و تعرب عن رغبتها في التجاوب مع هذه المسالة. و بالنظر للمدة الزمنية المختزلة لهذه الانتخابات يعترف الوفد بأن الأحزاب تحظى بفرصة قليلة للقيام بتشاورات مهمة و مكثفة داخل الحزب لاختيار المرشحين.

تمويل الأحزاب السياسية : لقد استبشر الوفد خيرا من الإصلاحات المتعلقة بقوانين الأحزاب السياسية و مجلس النواب و المراسيم ذات الصلة التي تعطي المزيد من التنظيم لعملية تمويل الأحزاب و مصاريف المرشحين و تجعلها أكثر وضوحا. وتهم هذه الأخيرة توسيع و توضيح تمويل الدولة لعمل الأحزاب و حملاتها مع سقف مصاريف المرشحين و الاقتراحات بتشجيع ترشيح النساء. إلا أن هذه القوانين لا تحد بصراحة من النفقات على المستوى الوطني بالنسبة للأحزاب السياسية في حملاتها. ولعل ضمان تفعيل هذه المقتضيات بجدية و إنصاف سيكون حاسما من أجل بناء الثقة في الإطار القانوني و في حياد الدولة. وسيكون المزيد من تحسين و تدقيق الإطار القانوني المتعلق بتمويل الحملات الانتخابية مهما بالنسبة للانتخابات المستقبلية.

ولوج وسائل الإعلام : يقدر الوفد فرصة الالتقاء مع الهيئة العليا للتواصل السمعي البصري (HACA) و يشير إلى السمة الفريدة لهذه الوكالة التقنينية و التنظيمية في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، كما يأخذ بعين الاعتبار الاحترافية التي تبدو بارزة في عمل هذه الهيئة. في حين أنه كان من المحمود التوفر على وسيلة لمراقبة وسائل الإعلام بواسطة وكالة شبه مستقلة و التأكد من أن ولوجية متساوية لوسائل الإعلام العمومية مسألة ينظمها

[37] النص الكامل متوفر هنا : http://www.venice.coe.int/docs/2002/CDL-AD(2002)023rev-f.pdf

القانون، إلا أن بعض الأحزاب التي التقى بها الوفد يعتقد أن صيغة تخصيص وقت البث مسألة ليست لصالح الأحزاب ذات التمثيلية المحدودة في البرلمان أو التي لا تتوفر على هذه الأخيرة.

كما يشير وفد المعهد الديمقراطي الوطني إلى غياب أي معايير أو صيغ واضحة علاقة بتخصيص زمن التغطية المخولة للأحزاب السياسية. فإذا كانت الهيئة العليا للتواصل السمعي البصري تعترف بأنها مكلفة فقط بتنظيم عملية الولوج لهذه الوسائل بشكل عام، تغيب من جهة أخرى الآليات الكفيلة بأن تضمن للأحزاب السياسية الحصول على تغطية منصفة أثناء "أوقات الذروة" في ساعات المشاهدة أو تضمن التمييز بين مختلف أنواع البرامج المرتبطة بالانتخابات. أما عيب الزمن المخصص فيزداد تفاقما بنقطة ضعف أخرى و هي أن تخصيص حيز زمني منصف يطبق على كامل فترة الحملة و ليس بناء على قاعدة يومية أو أسبوعية. لذلك يمكن أن نتفهم كيف أن الأحزاب الصغيرة تحصل على كل الوقت المخصص لها – و إن كان محدودا سلفا- دفعة واحدة، في نهاية الحملة الانتخابية أثناء فترة من اليوم تكون فيها نسبة المشاهدة ضعيفة.

وفضلا عن ذلك و بما أن تحليل مستوى تغطية الأحزاب السياسية لا يتم الانتهاء منه إلا بعد الانتخابات، يغيب تفعيل قواعد قد تؤثر على مسار الحملات.

مشاركة الناخبين : عموما يتعلق القلق الذي يؤرق معظم الفاعلين الذين التقى بهم الوفد بمستوى مشاركة الناخبين في الانتخابات. إذ ذكر عدة مرات أن تجاوز مستوى 50% من المشاركة كنسبة مرضية لازال يشكل تحديا. و يبدو أن هذا القلق ينبع من تجربة وصلت فيها نسبة المشاركة إلى مستوى تاريخي من التدني بلغ 37% في 2007. كما يغذي هذا القلق الإحساس الذي عبر عنه الكثيرون و هو أن الناس لا يلقون التشجيع من خلال التطورات الحاصلة إلى غاية اليوم. و على الرغم من أن الأغلبية العظمى تعرب عن هذا القلق المتعلق بالتأثير الممكن للنسبة المتدنية للمشاركة في الانتخابات إلا أن ذلك يلقى عدة تفسيرات. فقد قال بعضهم بأن نسبة المشاركة ستحدد مشروعية عملية الإصلاح برمتها بينما قال الآخرون بأنها ستثبت مصداقية البرلمان الجديد و احتمال استمرار عدم الرضى الذي من شأنه أن يزداد استعارا في واقع الأمر. و إن كانت هذه المعلومة من باب التخمين إلا أن هناك تصور منتشر يرى بأن الحملات الانتخابية تعج بالفساد. فالتصور السلبي حول نزاهة هذه المنظومة قد يؤدي أيضا إلى التشكيك في مدى نجاعة المنظومة السياسية برمتها و من تم يولد عزوف الناخبين.

إدارة الانتخابات : طبقا للإطار الانتخابي المراجع، تبقى وزارة الداخلية الهيئة المسؤولة عن إدارة الانتخابات. فيكاد كافة الفاعلين يجمعون على أن إدارة الانتخابات على المستوى الوطني تبقى من الناحية التقنية إدارة احترافية و معقولة. لذلك يتعين أن نلاحظ بأن اللجن الإدارية المكلفة بإصلاح لائحة الناخبين و التي يترأسها الآن قضاة مكلفون بجمع و مراجعة اللوائح الانتخابية، اعتبرت مؤشرا إيجابيا من الأغلبية الساحقة من الأحزاب و المتدخلين. فإلغاء بطاقة الناخب الخاصة لصالح استعمال بطاقة التعريف الوطنية تطور إيجابي، إذ سبق و أن حصل غموض بشأن توزيع بطاقات الانتخاب فيما مضى. و بنفس الدرجة تبدل مجهودات للوصول للناخبين لتشجيع المواطنين المكلفين بالانتخاب على التسجيل في لائحة الناخبين من أجل التصويت، مما يشكل مؤشرات مشجعة.

و بينما كان هناك تمييز السلطات المسيرة للانتخابات على المستوى الوطني عن نظيرتها المحلية، إلا أن العديد من الناس الذين التقى بهم المعهد الديمقراطي الوطني لا زالوا يشكون في كون الوزارة ستبقى ملتزمة بحيادها. أما المسئولون الوزاريون من جهتهم، و الذين التقى بهم الوفد، فيبدو أنهم ينظرون إلى أنفسهم كمنفذين للقانون دون مرونة تروم خلق قواعد و قوانين داعمة أو تأويل الإطار القانوني الذي تكون فيه بعض مكامن الغموض. في حين تبقى القرارات و التفسيرات أمر لا مناص منه أثناء العملية الانتخابية.

كما أن التوفر على لجنة انتخابية مستقلة تحظى بسلطة تفسير و تنظيم الإطار القانوني للانتخابات يحل هذه المعضلة. فوضع هيئات ناخبة مستقلة أصبح سمة مشتركة في الانتخابات عبر كافة أقطار العالم. ففي بعض البلدان تلعب هذه اللجن دورا من أجل نصح وزارة الداخلية بشأن إدارة الانتخابات أو تحل محلها أحيانا في مسؤولية التسيير. فاعتمادا على قدرة هذه اللجن على التصرف كمسير محايد بين الأحزاب السياسية و المرشحين والملاحظين لصالح المواطنين و الهيئات الناخبة المستقلة تستطيع اللجن الإنتخابية المستقلة أن تساعد في تعزيز ثقة المواطنين في نزاهة وشفافية العملية هذه.

لائحة الناخبين : تعتمد لائحة الناخبين لانتخابات 2011 على سجل الناخبين لسنة 1992 الذي تم تحيينه و تمت مراجعته من فترة لفترة. و قد فتحت وزارة الداخلية عملية تسجيل الناخبين في أواخر شهر شتنبر لتستمر إلى غاية 27 أكتوبر كما عبرت عن الالتزام بإزالة أسماء الأشخاص المتوفين أو الذين لم يعودوا مؤهلين للتصويت و ذلك قبل انتخابات 25 نونبر. و كما تمت الإشارة إلى ذلك، فإن مجهودات الأحزاب للوصول إلى المواطنين و مجهودات السلطات المغربية لتشجيع الناخبين على التسجيل تعتبر مؤشرا إيجابيا.

فالقانون الجديد لتسجيل الناخبين يكلف الوزارة بإزالة الأسماء المسجلة مرتين على اللائحة. و يجب أن تقدم التوضيحات لكي تستعمل المعلومات الأخرى فضلا عن اسم الناخب لتحديد ما إذا كان هذا الأخير مسجل مرتين. كما سيتبين من لغة القانون بأن الناخبين الذين سجلوا سلفا للتصويت و الذين لم تتم الإشارة إلى بطاقات تعريفهم الوطنية عند تسجيلهم الحالي يجب أن يسجلوا من جديد للتصويت[38].يجب أن يتم توضيح هذا الأمر أو تتم معالجته.

أما المعلومات المتعلقة بعملية التحقق من اللائحة أو الطعن عند وجود أي أخطاء أو الرفض، فتبقى معلومات غير واضحة على غرار المدة الزمنية المخصصة لكل مرحلة من مراحل هذه العملية بما في ذلك الشكايات والطعون. و يعتبر هذا الأمر مشكلة بالنظر للمدة الزمنية القصيرة لهذه الانتخابات بعينها و بالنظر لعدد العطل الوطنية و الدينية التي من شأنها أن تؤثر في إدارة هذه العملية. و حتى إذا كانت الأمور موضحة في القانون، فإن هذه العناصر تبقى غير موضحة للعموم و للأحزاب السياسية؛ إذ أنها ستحد من قدرتها على مراجعة وتسجيل الشكايات المتعلقة بالأخطاء. ومن المتوقع أن يتم نشر اللائحة الأخيرة للناخبين أياما قليلة قبل الانتخابات الأمر الذي قد يدفع إلى غموض محتمل يوم الاقتراع و ربما إبعاد بعض الناخبين الشرعيين. أما مجموعات المجتمع المدني و الأحزاب السياسية فقد لاحظت بأن هذا الأمر مقلق بشكل خاص بالنظر لما يتطلبه من المرشحين و من الملاحظين المحليين الذين يجب أن يكونوا في لائحة الناخبين للمشاركة في الانتخابات بشكل صحيح.

شفافية إحصاء الأصوات : لاحظ المعهد الديمقراطي الوطني أثناء عملية الملاحظة في انتخابات 2007 وجود عدد من القضايا المرتبطة بإحصاء الأصوات بما في ذلك النص على إحراق كافة أوراق الاقتراع الصحيحة مباشرة بعد حساب الأصوات و طريقة التعامل مع الأوراق الغير مستعملة و تبسيط صيغة أوراق الاقتراع من أجل الإحصاء السريع والإفصاح عن النتائج على مستوى مكاتب التصويت. لم تبدل مجهودات واضحة للتعامل مع هذه الأمور المقلقة.

ملاحظة الانتخابات : لعل إحدى النقاط المميزة للدستور المراجع في المغرب تكمن في ترسيخ هذا الدستور للامتثال للمعايير الدولية المرتبطة بملاحظة العمليات الانتخابية و التي تم إدراجها في مدونة قانونية عملا بتوصية الملاحظين الدوليين في 2007 و ذلك بتشريع أول نص انتخابي[39].

ويرسم القانون الجديد مقتضيات الملاحظة المستقلة و المحايدة من قبل المؤسسات الوطنية و جمعيات المجتمع المدني و المنظمات الغير حكومية الأجنبية. ويعتبر هذا الأمر بمثابة تطور مهم في الإطار الانتخابي المغربي كما يقدم ضمانة جوهرية للمواطنين و الملاحظين الدوليين.

وإذا كانت لجنة اعتماد ملاحظي الانتخابات قد وضعت في بداية شهر أكتوبر بتنسيق من المجلس الوطني لحقوق الإنسان (CNDH) و إذا كان المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد أبان عن الجدية و الاحترافية علاقة بمسؤولياته الانتخابية، إلا أن المقتضيات و المساطر الخاصة باعتماد الملاحظين لم يعلن عنها إلا مرة واحدة بالنص على أجل 10 أيام لتقديم الطلبات. وبناء على المناقشات التي دارت مع المسؤولين و مع مجموعات الملاحظة المحلية فإن

[38] النسبة لمقتضيات الفصل 12.2 من الباب الثالث و الفصل 5.4 من الباب الثاني من مشروع القانون رقم 36-11 المتعلق بتجديد و حساب و المعالجة بالحاسوب للوائح الانتخابية العامة النهائية من أجل تحيينها.

[39] مشروع قانون رقم 30-11 لتحديد شروط و شكليات الملاحظة المستقلة و المحايدة للانتخابات. أنظر أيضا الفصل 11 من دستور المملكة المغربية.

معايير الاعتماد تبقى غير واضحة و ربما غير موضوعية. فإذا كان من الممكن تفهم احتياج اللجنة لبعض الوقت للاطلاع و التحقق من الطلبات و معالجة الاعتمادات إلا أن 10 أيام تبقى وقتا قصيرا بالنسبة لعملية التسجيل. وإضافة إلى ذلك ليست هناك أي معلومة متوفرة علاقة بعملية الطعون في حالة رفض اعتماد طلبات المنظمات أو الملاحظين الخاصين كما لا تتوفر معلومات أيضا حول ما إذا كانت الرزنامة الزمنية تسمح بالتعامل في الوقت المناسب مع الطعون. وفضلا عن ذلك، لا يبدو أن هناك مقتضيات تسمح باستبدال الملاحظين الذين قد يصيبهم المرض أو يصبحون غير قادرين على الملاحظة يوم الاقتراع الذي سيكون في غضون شهر واحد بعد انصرام أجل تقديم الطلبات. وأشار المجلس الوطني لحقوق الإنسان في لقاءاته مع الوفد بأنه سيلتزم بصرامة بالقاعدة التي تقضي بعدم إدخال أي تغيير في لائحة الملاحظين الفرديين بعد 28 أكتوبر، الأمر الذي يشكل تحديا كبيرا لمجموعات الملاحظين المحليين و الدوليين على السواء[40]. واعتبارا للأجل القصير و تحدي تفعيل مقتضيات جديدة للغاية، يجب أن تكون المعلومات واضحة في الوقت المناسب و يجب نشرها على أوسع نطاق.

وعلى غير المعتاد سمع الوفد عن قلق بعض الأحزاب السياسية و مجموعات المجتمع المدني إزاء العدد الكبير لمكاتب التصويت، حوالي 40.000، و إمكانية أن يحول هذا الأمر دون القيام بملاحظة ناجعة. فالتوفر على مكاتب التصويت الكثيرة يسهل ولوج الناخبين لعملية التصويت. إذ يتعين أن يحدد كيف تم تخصيص أماكن الاقتراع هذه بالنظر للساكنة لكي نصل إلى المزيد من الحقائق.

حملات توعية الناخبين : إن مجهودات تحسيس الناخبين و تعبئتهم في سنة 2007 كانت مهمة إذ تبلورت في شكل حملات السلطات الانتخابية و الشراكة المبرمة بين القطاع الخاص و العام التي تصل إلى كافة أنحاء البلاد لتشجيع الناخبين على التسجيل و المشاركة و مجهودات تقديم المعلومات بشأن طريقة التصويت. وليس من الواضح حاليا بالنسبة للوفد مستوى ما بدل من مجهودات لتحسيس الناخبين – و التي من المفروض أن تتم قبل يوم الاقتراع - خاصة على ضوء المدة الزمنية القصيرة المخصصة للتهيئ للانتخابات. لم يسمع الوفد عن أي مبادرات ذات أهمية جارية الانجاز أو قيد التحضير. فتوعية و تحسيس الناخبين بشكل فعال لا يمكن أن تنحصر في يوم الاقتراع. و يبدو أن المعلومات الخاصة بعملية التسجيل قد بثت بشكل واسع، والمعلومات المتعلقة بالأوجه الأخرى التنظيمية و المسطرية للانتخابات تعتبر مهمة أيضا و ذات صلة بالناخبين و الأحزاب السياسية و الملاحظين. ومرة أخرى وبالنظر للبعد الزمني القصير فإن هناك بعض المقتضيات لازالت بالضرورة قيد التحديد. إلا أنه يمكن للسلطات المغربية أن تبني المزيد من الثقة في العملية الانتخابية بالتأكد من أن المعلومات تبث بطريقة منتظمة وفي الوقت المناسب.

واعتبارا لنسبة الأصوات الملغاة المرتفعة في تجربة 2007 فقد قدمت توصيات من قبل الملاحظين الدوليين لإعادة تصميم ورقة الاقتراع و تجربتها مع الناخبين. وعلى الرغم من هذه التوصية فإن السلطات المكلفة بالانتخابات أشارت بأن أوراق الاقتراع ستظل على ما كانت عليه في تلك الانتخابات، ويبدو أن مناقشة أي تغيير تظل محدودة في أفضل الأحوال. إلا أن هذه النسب تشير إلى أن هناك حاجة حقيقية للناخبين و للمكلفين بالاقتراع لفهم قواعد و مقتضيات مسطرة التصويت و بشكل خاص ورقة الاقتراع.

التوصيات

اعتبارا لروح التعاون الدولي و للقيم الديمقراطية التي نتقاسمها، يعرض الوفد بكل احترام التوصيات التالية:

1. يتعين على السلطات المكلفة بتنسيق الملاحظة واعتماد المنظمات والملاحظين الفرديين أن توضح المعايير والآجال والعناصر الأخرى الغامضة في المقتضيات القانونية. يتعين نشر هذه المعلومات على نطاق واسع و في الوقت المناسب و يتعين على المكلفين بمكاتب التصويت أن يكونوا على دراية جيدة

[40] بناء على المعلومات المتوفرة و اعتمادا على نتائج الاعتماد من المنتظر أن يقدم النسيج الجمعوي لملاحظي الانتخابات و هو يشكل ائتلافا وطنيا من جمعيات المجتمع المدني التي قامت بملاحظة انتخابات 2002، بتقديم 3000 ملاحظين محليين، و أن يقدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان 240 من ملاحظيه الخاصين و أن تقدم مجموعات مختلفة محلية حوالي 400 ملاحظ. أما المجموعات الدولية فقد تضم المعهد الوطني الديمقراطي و الاتحاد الأوروبي و جامعة الدول العربية و آخرين.

بحقوق و مسؤوليات الملاحظين. كما يتعين على السلطات أن تبين المرونة إزاء الملاحظين المحليين و الدوليين الذين يتعاملون مع تحديات عملية تتعلق بالانتشار أثناء هذه الفترة الزمنية القصيرة.

2. يتعين على السلطات المغربية أن تفعل بشكل متساو و غير منحاز كافة القواعد المتعلقة بالحملات بما في ذلك منع شراء الأصوات و استعمال الملك العام أو المؤسسات الدينية في الحملات الانتخابية وكذلك المعلومات المتعلقة بمقتضيات تمويل الحملة. يتعين على السلطات أن تبدل قصارى جهدها لكي تتم العملية الانتخابية في محيط يتسم بالسلام دون أي عنف أو تخويف.

3. يتعين أن تبدل الجهود من طرف السلطات لكي توضح عناصر الإطار القانوني المتعلق بلوائح الناخبين و أن تضمن أن الناخبين و الأحزاب السياسية و المجتمع المدني يستطيعون الإطلاع على المعلومات و ملفات الشكايات التي يتم البت فيها في الوقت المناسب و بالطريقة الناجعة قبل يوم الاقتراع.

4. يجب أن تكون النتائج النهائية للانتخابات متاحة للعموم مباشرة بعد فرزها بما في ذلك المجموع المتراكم و النتائج التفصيلية لكل مكتب اقتراع.
5. يجب عدم الاستمرار في عملية إحراق أوراق الاقتراع الصحيحة فورا بعد حساب الأصوات و ذلك على ضوء المعايير الدولية و أفضل الممارسات في مجال حل النزاعات. و بنفس الشكل يتعين على السلطات الانتخابية أن تستمر في مجهوداتها لضمان الحفاظ على حماية أوراق الاقتراع الغير مستعملة.

6. يجب أن يكون المجتمع المدني المغربي ذاته متأكدا من ملاحظة عملية الاقتراع بشكل واسع و ليس يوم الاقتراع بل أن يغطي كافة فترة الحملة و أن يبدل مجهوداته لتغطية مناطق خارج المناطق الحضرية.

7. يجب أن تبدل الأحزاب قصارى جهدها لكسب ثقة الناخبين من خلال منابر تجاوبية و مجهودات الوصول إلى الناخبين و الاهتمام بكيفية الرفع من انخراط مشاركين جدد في الحملات و كمرشحين إلى أقصى حد من بين الشباب والنساء.

8. وعلى المدى البعيد، و ربما بالنظر إلى الانتخابات البلدية المبكرة في ربيع 2012، يجب على السلطات المغربية أن تنظر إلى إمكانية مراجعة المنظومة الانتخابية و عملية تقطيع الدوائر لاستهداف المساواة بين الدوائر بناء على معايير دولية معترف بها. كما تتعين مراجعة و توضيح و تعزيز المقتضيات المتعلقة بوسائل الإعلام، و قواعد تمويل الحملات و القوانين التنظيمية الأخرى.

9. و بشكل مهم، يجب على مبادرات الإصلاح المستقبلية أن تقدم الوقت و تفسح المجال و الفرصة للمزيد من المشاورات المندمجة و العمومية مع الأحزاب السياسية و المجتمع المدني و المواطنين ذاتهم.

للاتصال

للمزيد من المعلومات المرجو الاتصال في الرباط ب Susan Stigant برقم 619/26 671 537 212+ وفي واشنطن ب Andrew Farrand برقم 5500 728 202 1+.

VII. أعضاء البعثة الدولية لتقييم فترة ما قبل الانتخابات

دجيفري إنكّلند
مدير مقيم، المغرب
المعهد الديمقراطي الوطني
الولايات المتحدة

فرانشيسكا بيندا
مديرة مقيمة رئيسية، الأراضي الفلسطينية
المعهد الديمقراطي الوطني
كندا

توفا أندريا وانغ
ملحقة رئيسية في مجال الديمقراطية
ديموس
الولايات المتحدة

بيدرو سانشيز بيريز كاستيخون
عضو في البرلمان
إسبانيا

VIII. أعضاء البعثة الدولية لملاحظة الانتخابات وأعضاء طاقم المعهد

قيادة الوفد

شاري برايان
نائبة الرئيس
المعهد الديمقراطي الوطني
الولايات المتحدة

عبد الله الدرازي
أمين عام
الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان
البحرين

بوب راي
زعيم الحزب الليبرالي
ورئيس الوزراء السابق في أونتاريو
كندا

كاستريوت اسلامي
رئيس سابق للبرلمان ووزير سابق للشؤون الخارجية
ألبانيا

سالي شيلتون كولبي
نائبة الأمين العام السابقة
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
الولايات المتحدة

أعضاء الوفد

أوسكار أستورياس
ملاحظ طويل المدى
المعهد الديمقراطي الوطني
غواتيمالا

الكسندرا آكر ليونز
مديرة تنفيذية سابقة
الشباب الديمقراطيين في أمريكا
الولايات المتحدة

حاتم الشابي
أمين عام
شباب بلا حدود
تونس

روب بنجامين
مستشار رئيسي ومدير
برامج وسط وشرق أوروبا, المعهد الديمقراطي الوطني
الولايات المتحدة

ديفيد كريستوفرسن
عضو في البرلمان
كندا

سارميت بولت
عضوة سابقة في البرلمان
كندا

جيفارينا دجوهان
رئيسة
نساء التكتل السياسي باندونيسيا
أندونيسيا

فرانسيسكو دياز
مستشار رئيسي سابق للسياسات
مكتب الرئيسة ميشيل باشليه
تشيلي

دجيفري إنكلند
مدير مقيم، المغرب
المعهد الديمقراطي الوطني
الولايات المتحدة

كاميل ايس
مديرة سياسات
مشروع ترومان للأمن القومي
الولايات المتحدة

ميريل فرانك
سفيرة أميركية سابقة
لجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة
الولايات المتحدة

انداي فاتو توري ڤيي
عضوة في البرلمان
السنغال

معتصم قمر الدين اسماعيل
ملاحظ طويل المدى
المعهد الديمقراطي الوطني
السودان

عمر قادر
رئيس مجلس الإدارة والمالك
شركة بالتيك
الولايات المتحدة

زوران لوسيتش
رئيس مجلس الإدارة
مركز الانتخابات الحرة والديمقراطية
صربيا

ليندا مازور
ملاحظة طويلة المدى
المعهد الديمقراطي الوطني
لاتفيا

جاستين مكجوان
ملاحظ طويل المدى
المعهد الديمقراطي الوطني
الولايات المتحدة

كيفن نولان
ملاحظ طويل المدى
المعهد الديمقراطي الوطني
الولايات المتحدة

أديل ماريا رافيدا
ملاحظة طويلة المدى
المعهد الديمقراطي الوطني
إيطاليا

حسن سعد
ملاحظ طويل المدى
المعهد الديمقراطي الوطني
لبنان

رولاند كوم فانڭ
ملاحظ طويل المدى
المعهد الديمقراطي الوطني
الكاميرون

باري فريمان
مديرة شمال أفريقيا
المعهد الديمقراطي الوطني
الولايات المتحدة

ميشيل هانولت
ملاحظ طويل المدى
المعهد الديمقراطي الوطني
كندا

كارول جيمس
عضو
الجمعية التشريعية لكولومبيا البريطانية
كندا

كريمة قاسي
مسؤولة برنامج، الجزائر
المعهد الديمقراطي الوطني
الجزائر

آنا ماكانجو
مساعدة خاصة
وزارة الدفاع
الولايات المتحدة

دافني مكوردي
باحثة مساعدة رئيسية
مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط
الولايات المتحدة

نورسانيتا ناسوسيون
عضوة سابقة في البرلمان
ومؤسسة حزب العدالة
أندونيسيا

مولي رايزر
رئيسة البروتوكول السابقة في البيت الابيض
عضوة مجلس إدارة المعهد الديمقراطي الوطني
الولايات المتحدة

ليزلي ريتشاردز
ملاحظة طويلة المدى
المعهد الديمقراطي الوطني
ترينيداد وتوباغو

ايكا سيرادز
مديرة تنفيذية سابقة
الجمعية الدولية لانتخابات نزيهة وديمقراطية
جورجيا

كيت سيلي
نائبة الرئيس
معهد الشرق الأوسط
الولايات المتحدة

مالك الطوال
الأمين العام
وزارة التنمية السياسية
الأردن

سوزانا سزيليني
رئيسة مجلس ادارة
مؤسسة المواطنة النشطة
هنغاريا

بيتر ييتس
مسؤول مشروع دولي
حزب العمال الاسترالي
أستراليا

إليزابيث وير
عضوة سابقة
الجمعية التشريعية لنيو برونزويك
كندا

أعضاء طاقم المعهد

فتيحة العلوي
مساعدة إدارية
المغرب

يوسف أجناح
منسق برامج
المغرب

نور الأسعد
مترجمة
لبنان

هناء اقاريدن
منسقة مالية و لوجستكية
المغرب

سهام بوجي
مديرة برامج
المغرب

حسن بن سلمة
مساعد برنامج
المغرب

أنجيلا كروموبل
محاسبة رئيسية
الولايات المتحدة

أمل بوتخيل
مسؤولة برامج
المغرب

أندرو فاراند
مسؤول برامج
الولايات المتحدة

سهيل الادريسي
مساعد برامج
المغرب

لورا غريس
مديرة برامج
الولايات المتحدة

منير الفريخ
سائق / مساعد لوجستيكي
المغرب

فاطمة الزهراء البوحمادي
مساعدة برامج
المغرب

نادية كامل
مديرة إدارية
المغرب

ستيفاني صباث
مساعدة برامج
الولايات المتحدة

دانيال رايلي
مدير أمن
الولايات المتحدة

سوزان ستيجانت
مديرة برامج مقيمة رئيسية
كندا

أحلام صبراني
مساعدة برامج
المغرب

National Democratic Institute
455 Massachusetts Ave, NW, 8th Floor, Washington, DC 20001-2621
+1.202.728.5500 | www.ndi.org